جامعة المنيا

كلية دار العلوم

قسم النحو والصرف والعروض

اعتراضات عباس حسن النحوية في كتابه النحو الوافي

" جمعًا ودراسةً "

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إعـــــــــداد :

الباحث / حسام حسن عبدالسلام السيد

إشـــــــــراف :

الأستاذ الدكتور / ممدوح عبدالرحمن الرمالي

أستاذ النحو العربي بكلية دار العلوم – جامعة المنيا

الدكتور / حســـام الدين سمـــير

مدرس النحو العربي بكلية دار العلوم – جامعة المنيا

٢٠١٦م - ١٤٣٧هـ

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

جامعة المنيا

كلية دار العلوم

رسالة دكتوراه في النحو والصرف :

باسم الطالب / حسام حسن عبد السلام السيد

عنوان الرسالة / اعتراضات عباس حسن النحوية في كتابه النحو الوافي " جمعًا ودراسةً "

القسم / النحو والصرف والعروض

الكلية / دار العلوم

الجامعة / المنيا

سنة المنح / ٢٠١٦م ١٤٣٧هـ

الدرجة العلمية / الدكتوراه

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

جامعة المنيا

كلية دار العلوم

رسالة دكتوراه في النحو والصرف :

باسم الطالب / حسام حسن عبد السلام السيد

عنوان الرسالة / اعتراضات عباس حسن النحوية في كتابه النحو الوافي " جمعًا ودراسةً "

لجنة الإشراف :

الاسم	الوظيفة	الكلية
أ.د / ممدوح عبدالرحمن الرمالي	أستاذ العلوم اللغوية ، ورئيس قسم النحو والصرف والعروض	دار العلوم ، جامعة المنيا
د/ حسام الدين سمير	مدرس النحو والصرف والعروض	دار العلوم ، جامعة المنيا

لجنة الحكم على الرسالة :

الاسم	الوظيفة	الكلية
أ.د / ممدوح عبدالرحمن الرمالي	أستاذ العلوم اللغوية ، ورئيس قسم النحو والصرف والعروض "مشرفًا ورئيسًا "	دار العلوم ، جامعة المنيا
أ.د/ محمد عبدالرحمن الريحاني	أستاذ العلوم اللغوية ، وعميد الكلية "مناقشًا "	دار العلوم ، جامعة المنيا
أ.د/ مجدي محمد حسين	أستاذ العلوم اللغوية "مناقشًا "	الآداب ، جامعة الإسكندرية

الدراسات العليا /

ختم الإجازة /

أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية /

موافقة مجلس الجامعة /

إهـــــــداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ"

صَدَقَ اللهُ العَظِيْمُ

الأنعام : ١٦٢، ١٦٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

شكر وتقدير

من دواعي فخري وسروري ، ومما يزيدني عزة وشرفًا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى من هم أهل للشكر والثناء ، وأخص بالشكر أستاذي القدير ، والعالم الجليل ، مثلي الأعلى في الصبرِ والجلدِ ، وتحمُّلِ المسؤوليةِ الأستاذ الدكتور / ممدوح عبدالرحمن الرمالي ، أستاذُ العلومِ اللغويةِ ورئيسُ قسمِ النحوِ والصرفِ والعروضِ بالكليةِ على تفضلِه مشكورًا بقبولِ الإشرافِ على هذا البحثِ ، فقدْ وجدتُ في توجيهاتِه السديدةِ التي غمرنِي بها مِما أفاضَ اللهُ بها عليه ، ومَا أمدنِي به مِن نصحٍ وإرشادٍ زادًا طيبًا نتيجةَ خبراتِه الواسعةِ في هذا المَيْدانِ وغيرهِ من ميادينِ العلمِ وفنونِه ، وفوقَ هذا كلِّه ما حباني به من أُبُوَّةٍ حانيةٍ ورقةٍ في القلبِ دانيةٍ ، مما جعلني أشمِّرُ عن ساعِدِ الجِدِ ، مستعينًا بالله في سبيلِ الوصولِ إلى غايةٍ مرضيةٍ في هذا المضمارِ ، فجزاه اللهُ عن ذلك خيرَ الجزاءِ ، وأوفاه .

كما أتقدمُ بجزيلِ شكري وامتنانِي إلى منْ شرُفَت به عمادةُ الكليةِ ، علمِ اللغةِ والنحوِ ، الأستاذ الدكتور / محمد عبدالرحمن الريحاني ، أستاذُ العلومِ اللغويةِ وعميدُ الكليةِ على رعايتِه للباحثين من أبناءِ الكليةِ ، وتقديمِ كافةِ التيسيراتِ والتسهيلاتِ لهم ، وتذليلِ كلِّ العقباتِ التي قد تعترضُ طريقَ بحثهم برُوحٍ لا تَعرفُ الكللَ ، وجهودٍ لا يعتريها الملُ ، كما أشكر سيادتَه على تفضلِه مشكورًا بقبولِه المشاركةَ في مناقشةِ هذه الرسالةِ ؛ لتنالَ من شَرفِه ، وعظيمِ كرمِه ، وتُسْبغَ منِ توجيهاتِه وإرشاداتِه .

كما أتقدمُ بخالصِ الشكرِ وعظيمِ التقديرِ إلى من هو أهلٌ للثناءِ والتقديرِ الأستاذ الدكتور / مجدي مُحمد حُسَين ، أستاذُ العلومِ اللغويةِ بكليةِ الآدابِ،جامعة الأسكندريةِ ، على تفضلِه مشكورًا بسماحتِه وعطفِه مقدرًا للظروفِ بالمشاركةِ في مناقشةِ هذه الرسالةِ ، بالرغمِ مما تحملهُ من صعوباتٍ نظرًا لبعدِ المسافةِ وعناءِ السفرِ ، إلَّا أنَّ هذا شأنُ العلماءِ الكرامِ الأوفياءِ ، الذين حملوا على عاتِقِهم عبءَ إيصالِ أمانةِ العلمِ مهما كلفهم ذلك من عناءٍ ومشقةٍ ، فأرجو من الله - عزَّ وجلَّ - أنْ يَجزيَه عن ذلك خيرَ الجزاءِ ، وأنْ يجعلَ ذلك في موازينِ حسناتِه ، وأنْ يُجزلَ له الثوابَ والعطاءَ في الدنيا والآخرةِ ، وأنْ يُفيدنِي من توجيهاتِه وإرشاداتِه .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

مـقـــدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

فإنَّ من نعم الله - عز وجل - على لغة القرآن أنْ هيَّأ لها من يعتني بها ويَسبِرُ أغوارَها ، ويستخرجُ مكنوناتِها ، ولمَّا كان علمُ النحو ميزانَها وقانونَها الضابطَ ، وأداةً لا يستغني عنها الفقيهُ والمجتهدُ ، كان من أجَلِّ علومها وأخطرِها وأوفرِها حظًّا في الدرس والتأليف .

وقد توالت جهود النحاة في خدمة اللغة العربية ومازلنا نتتبع مصنفاتِهم في مختلف العصور ، ننهلُ من فيضها ونرتوي من معينِها حتى إذا انتهينا إلى عصرِنا الحديث وجدنا من أهم المصنفات التي صُنفتْ في هذا المجال - فيما أَحْسبُ - كتابَ النحو الوافي للأستاذ عباس حسن - رحمه الله - .

وقد أشار عباس حسن- رحمه الله - في مقدمة كتابه إلى كثرة شوائب النحو التي شوهت جماله وأضعفت من شأنه ، وأنه قد أخذ على نفسه مهمةَ تخليصِه مما لحق به من شوائبَ ليريح المعلمين والمتعلمين جميعًا من أوزارها،وفي سبيل تحقيقِ هذا الهدفِ زخر كتاب النحو الوافي بالعديد من الاعتراضات التي تنوعت أشكالُها ومظاهرُها ، فكثيرًا ما تكون موجهةً إلى خلافات النحاة وآرائهم الجدلية ، أو إلى تلك الآراء والمذاهب النحوية التي رأى فيها عباس حسن - رحمه الله - نوعًا من الغموض والتعقيد ، ومخالفةً لمنهجه الرامي إلى التيسير والسهولة ، كما لم تسلم كثيرٌ من اللغات والأساليب الواردة عن العرب من تلك الاعتراضات ؛ لما فيها من غرابةٍ على السماع ولاسيما اليوم ، أمَّا أسلوبُ النحاة الموغلُ في التعليل والتأويل ، المستَمدُ من الفكر الفلسفي ، البعيدُ كلَّ البعد عن الواقع اللغوي المنطوق ، فقد كان له النصيب الأكبر من تلك الاعتراضات .

ونظرًا لكثرة تلك الاعتراضات وتنوعِ أشكالِها ومظاهرها سيعنى البحث بدراسة تلك الاعتراضات ، مع الأخذ في الاعتبار أنه لن تكون مهمةُ البحث إحصاءَ تلك الاعتراضات جميعِها،بل سيكتفي بالوقوف على أهم تلك الاعتراضات ودراستِها وتحليلِها ؛ لتكون بمثابةِ مصابيحَ مضيئة تنير لنا السبيل للوقوف على السمات العامة المميزة للفكر الاعتراضي الذي اتسم به كتاب النحو الوافي .

وللاعتبار السابق سيخلص البحث لدراسة المسائل النحوية دون الصرفية ، مع مراعاة التدقيق - قدر الإمكان - لاختيار أهم تلك المسائل، ومراعاة تنوع أشكالها ومظاهرها، والابتعاد عن دراسة المسائل المتشابهة ، والعدول عن دراسة أية مسألة

اعتراضية قد نوقشت من قبل في الدراسات السابقة المعنية بدراسة الفكر اللغوي لَدى عباس حسن- رحمه الله - في كتابه " النحو الوافي " ؛ منعًا للتكرار من غير فائدة .

وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف سيقسم البحث إلى أربعة أبواب مسبوقة بتمهيد ، ومتلوة بخاتمة ، مع الأخذ في الاعتبار اتباع الباحث أسلوبًا في ترتيب الأبواب والفصول مختلفًا عن ترتيبها في كتاب النحو الوافي ؛ لكون هذا الترتيب أكثر مناسبة وملاءمة لطبيعة للبحث ، وهذا الترتيب مُستفادٌ من تبويب وترتيب كتاب النحو المصفى للدكتور محمد عيد ، وسيكون ذلك الترتيب والتبويب كما يلي :

١- **التمهيد** : ويشتمل على :
أ- ترجمة موجزة لعباس حسن - رحمه الله - .
ب- التعريف بكتاب : " النحو الوافي " .

٢- **الباب الأول** : ونناقش فيه أهم اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بالتمهيد لدراسة الجملتين الاسمية والفعلية ، ويشتمل على :
أ- **الفصل الأول :** اعتراضاته النحوية في باب الكلام وما يتألف منه .
ب-الفصل الثاني : اعتراضاته النحوية في باب المعرب والمبني .
ج-**الفصل الثالث** : اعتراضاته في باب النكرة والمعرفة .

٣- **الباب الثاني :** ونناقش فيه أهم اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بدراسة الجملة الاسمية ، ويشتمل على :
أ- **الفصل الأول :** اعتراضاته في باب الجملة الاسمية المطلقة .
ب-الفصل الثاني : اعتراضاته في باب الجملة الاسمية المقيدة .

٤- **الباب الثالث :** ونناقش فيه أهم اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بدراسة الجملة الفعلية ، ويشتمل على :
أ- **الفصل الأول :** اعتراضاته المتعلقة بإعراب الفعل المضارع .
ب- الفصل الثاني : اعتراضاته المتعلقة بدراسة الفاعل .
ج-**الفصل الثالث** : اعتراضاته المتعلقة بدراسة مكملات الجملة الفعلية .

٥- **الباب الرابع :** ونناقش فيه أهم اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بدراسة الجملتين الاسمية والفعلية ، ويشتمل على :
أ- **الفصل الأول** : اعتراضاته فيما يتعلق بدراسة حروف الجر والإضافة ، وأسلوب التعجب .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ب-**الفصل الثاني :** اعتراضاته النحوية المتعلقة بدراسة التوابع .

ج-**الفصل الثالث :** اعتراضاته النحوية فيما يتعلق بعمل الأفعال والأسماء التي تقوم مقامها في الجملة .

٦-**خاتمة البحث :** وفيها يوضح الباحث أهم ما توصل إليه من نتائج .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

الباحث

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أسباب اختيار الموضوع :

١- المكانة العالية التي يتمتع بها كتاب " النحو الوافي " من بين سائر الكتب النحوية الحديثة .
٢- كثرة الاعتراضات التي زخر بها هذا الكتاب وتنوعها ، بحيث أصبحت أهم سمة من سماته .
٣- الرغبة في تحليل سمة من السمات الفكرية لتلك الشخصية الرائعة التي أنتجت هذا العمل النحوي المتميز، وهي شخصية الأستاذ / عباس حسن - رحمه الله - .
٤- أن هذه الدراسة تتيح للباحث التعرضَ لكافة الأبواب النحوية ، ومعالجةَ العديد من المسائل بصورة نقدية تحليلية مما يصقل قدراته، وينمي خبراته، ويجعله أكثر تمكنًا من أدوات الصناعة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

١- الوقوف على أهم أشكال ومظاهر تلك الاعتراضات التي زخر بها كتاب " النحو الوافي " .
٢- تلمس الأسباب الدافعة إلى تلك الاعتراضات التي صارت سمة من سمات الكتاب .
٣- تحليل أهم تلك الاعتراضات وعرضها على الآراء والمذاهب النحوية المختلفة للوقوف على مدى صحتها ، وأهم سماتها وخصائصها .
٤- تقييم مدى التزام عباس حسن - رحمه الله - بالأصول والقواعد النحوية العامة في اعتراضاته .
٥- توضيح مدى قدرة عباس حسن - رحمه الله - على تحقيق أهدافه من تلك الاعتراضات .
٦- الوقوف على مدى سلامة المنهج الذي انطلقت منه تلك الاعتراضات ، ومدى التزام عباس حسن - رحمه الله - بذلك المنهج في مجمل اعتراضاته .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

منهـــج البحـــث

لتحقيق الأهداف السابقة قد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع أهم اعتراضات عباس حسن - رحمه الله - النحوية في كتاب " النحو الوافي " ثم تحليلها ومناقشتها ؛ للوقوف على مدى صحتها ومراعاتها للأصول والقواعد النحوية العامة .

وقد راعى الباحث اختيار أهم تلك الاعتراضات ، والاقتصار على النحوية منها دون الصرفية ، والابتعاد عن المسائل المتشابهة ، والعدول عن دراسة أية مسألة اعتراضية قد سبق تناولها من قبل في الدراسات المعنية بدراسة الفكر النحوى عند عباس حسن - رحمه الله - وذلك منعًا للتكرار من غير فائدة .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أهم الدراسات السابقة :

أ- " عباس حسن وجهوده النحوية واللغوية " رسالة ماجستير مقدمة من الباحثة / زينب شافعي عبد الحميد ، إشراف د/ أمين علي السيد ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٩١م ، وهي دراسة تناولت جهود عباس حسن - رحمه الله - بصفة عامة ، ومن بينها كتاب " النحو الوافي " ، وهي رسالة وصفية ركزت فيها الباحثة فيما يتعلق بكتاب " النحو الوافي "على منهج المؤلف في تأليف الكتاب ، من حيث جمع المادة وترتيبها وتقسيمها ، ولغة العرض ، وتوثيق الأمثلة والشواهد ، والصنعة في أمثلة الكتاب ، ولم تتطرق تلك الرسالة للمسائل النحوية إلا ما جاء من مناقشة بعض المسائل القليلة التي لم تتجاوز دراستها تسع صفحات تقريبًا .

ب-" عباس حسن وجهوده في النحو " وهي رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث / قحطان عبدالستار عارف ، وهذه الرسالة مقدمة في كلية الآداب ، جامعة بغداد ، عام ١٩٩٨م ، ولم يتسن لي الحصول على تلك الرسالة .

ج- " تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي " دراسة وتقويم " رسالة دكتوراه ، إعداد الباحث / عبدالله بن حمد بن عبد الله الحسين ، أشرف عليها الدكتور / رياض الخوام ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، سنة ١٤٣١، ١٤٣٢هـ ، وقد عَنِيت هذه الرسالة بمناقشة آراء عباس حسن - رحمه الله - في عدد من المسائل النحوية والصرفية التي أخذ فيها بمبدأ التيسير ، وتوضيح مدى صحة هذه الآراء والآثار المترتبة عليها، ومدى مراعاة تلك الآراء الميسرة للقواعد النحوية ، وقد كان عدد من تلك الآراء له علاقة بالفكر الاعتراضي لدى عباس حسن - رحمه الله - .

وبيان تلك المسائل وفق ورودها بالدراسة كما يلي :

١- حكم تصرف " فوق " ، و" تحت " .

٢- دخول (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل من غير أن يكون خبره اسم إشارة ، في نحو :(ها أنا أفعل) .

٣- مصادر الأفعال الثلاثية .

٤- النسب إلى (فعولة) .

٥- مجيء الحال من المبتدأ .

٦- العامل في المنادى .

٧- حكم تعلق الظرف والجار والمجرور بحرف النداء .

٨- مجيء الحال من المنادى .

٩- حكم حذف المنادى .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

١٠- مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة .
١١- التضمين .
١٢- حكم نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض .
١٣- قياسية التضمين .
١٤- تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور .
١٥- عطف شبه الجملة بـ (لا) نحو : (زيد في البيت لا في المدرسة).
١٦- الإعراب التقديري .
١٧- إضافة الاسم المعرب بالحركات إلى ياء المتكلم .
١٨- علة بناء الأسماء .
١٩- علة دخول نون الوقاية .
٢٠- علة دخول (رب) على الضمير مباشرة .
٢١- علة تقدير الحركات على معتل الآخر .
٢٢- خلاف النحاة حول أصل (لن) .
٢٣- خلاف النحاة حول أصل (لات) .
٢٤- استعمال(كافة) و(قاطبة) لغير الحال .
٢٥- حذف الموصوف بـ (أي) الوصفية .
٢٦- حكم المستثنى إذا كان الاستثناء تاما منفيا متصلا .
٢٧- الفرق بين المصدر واسم المصدر .
٢٨- أقسام الاشتغال .
٢٩- إعراب ضمير الفصل .
٣٠- هل يعد النحاة الضمير في نحو : (كان زيد هو القائم) ضمير فصل؟
٣١- إعراب الاسم التالي لـ (ولاسيما) .
٣٢- عامل الخفض عند حذف (رب) وبقاء الواو .
٣٣- قولهم (يا زيد) و (ياهذا) وما أشبهها من المعارف هل تعريفها بالنداء ؟، أم هي باقية على تعريفها السابق؟ .
٣٤- الإتباع بالنصب على لفظ اسم (لا) المبني في نحو: (لا رجل ظريفًا) و (لا رجلَ وامرأةً) .
٣٥- بناء الاسم المعطوف على اسم (لا) الجنسية بغير تكرارها في نحو : " لا رجلَ وامرأةً) .
٣٦- عطف الفعل الماضي بـ (لا) على الفعل الماضي .
٣٧- حكم الاسم المعطوف بـ (بل) و(لكن) على خبر (ما) الحجازية .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٣٨- شروط الإتباع بالعطف أو البدلية على لفظ الاسم المجرور بـ " من " الزائدة .
٣٩- حكم العطف بـ (لا) بعد العرض والتحضيض ، نحو : (غفر الله لزيد لا لعمرو) .
٤٠- (مفعلة) وصف للمكان .
٤١- النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما .
٤٢- إعراب ما جاء على لفظ المثنى من الأعلام .
٤٣- حكم تقدم الفاعل على عامله .
٤٤- الأحق بالنيابة عن الفاعل عند وجود نوعين مختلفين صالحين أو أكثر.
٤٥- إنابة غير المفعول به مع وجوده .
٤٦- الأحق بالنيابة عن الفاعل عند اجتماع المصدر والظرف والجار والمجرور دون وجود المفعول به .
٤٧- الأحق بالنيابة عن الفاعل إذا كان الفعل متعديًا إلى أكثر من مفعول .
٤٨- صوغ (أفعل) للتعجب والتفضيل من الألوان والعيوب .
٤٩- وقوع المصدر المنكر حالا .
٥٠- آراء النحاة فيما ورد عن العرب من وقوع المصدر موقع الحال .
٥١- حكم القياس على ما ورد من وقوع هذه المصادر موقع الحال .

د- " الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي " رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف ، إشراف د/ محمد بن علي الدغريري ، إعداد الطالب / محمد بن زايد محمد الفهمي ،المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا العربية ، ١٤٣٢-١٤٣٣هـ ، ٢٠١١-٢٠١٢م ، وقد عنيت هذه الدراسة بدراسة موقف عباس حسن - رحمه الله - من بعض الآراء الكوفية الواردة في كتاب " النحو الوافي "، وقد كان لبعض تلك المسائل علاقة بالفكر الاعتراضي في كتاب النحو الوافي .

وبيان تلك المسائل حسب ورودها في الرسالة كما يلي :

١- حكم (لا) النافية بعد حرف الجر .
٢- ناصب المضارع المسبوق بلام التعليل .
٣- ناصب المضارع بعد (كما) .
٤- إعمال (إذن) إذا سبقت بـ (إن) واسمها وتلاها المضارع .
٥- حذف (أن) والنصب بها في غير مواضعها .
٦- جزم المضارع بـ (لا) النافية .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٧- مجيء (من) زائدة .
٨- نيابة حرف جر عن آخر .
٩- مجيء الواو زائدة .
١٠- إفادة (أو) للإضراب .
١١- العطف بواو المعية وفاء السببية .
١٢- العطف بـ (أي) إذا وليها مفرد .
١٣- دخول (أل) على المضاف في الإضافة المحضة .
١٤- وقوع (أن) ظاهرة بعد (كي) .
١٥- علامة نصب جمع المؤنث السالم .
١٦- موضع (أن) بعد أفعال المقاربة والرجاء .
١٧- القياس على قولهم : (كلمته فاه إلى في) .
١٨- إعراب قولهم : (ضربي زيد قائمًا) .
١٩- إضافة الشيء إلى نفسه .
٢٠- جمع مميز (كم) الاستفهامية .
٢١- إعراب تمييز كذا .
٢٢- القول في (إيًّا) ولواحقها .
٢٣- حكم المركب العددي في النداء .
٢٤- حكم المضارع بعد فاء السببية في جواب الدعاء .
٢٥- نصب المضارع بعد (ثم) في جواب الطلب .
٢٦- جزم المضارع في جواب غير الطلب .
٢٧- جزم المضارع في جواب النهي .
٢٨- مجيء خبر (ليس) فعلًا ماضيًا .
٢٩- تقديم معمول الصلة على الموصول .
٣٠- تقديم الفاعل على عامله .
٣١- تقديم معمول الصفة على الموصوف .
٣٢- إعمال ضمير المصدر .
٣٣- استغناء ضمير السببي بـ (أل) عن ضمير صاحب الصفة .
٣٤- نصب (أفعل) التعجب لمفعولي (ظن وكسا) .
٣٥- حذف جواب الشرط .
٣٦- المضارع المرفوع بعد فعل الشرط .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وقد اقتضت طبيعة البحث سرد كل المسائل السابقة لنؤكد على أنَّ الباحث قد أعرض عن دراسة أية مسألة من المسائل السابقة ، فقد ارتبطت بعض تلك المسائل بموضوع البحث ، وهو الفكر الاعتراضي في كتاب النحو الوافي ، ولكن الباحث قد قرر في المقدمة العدول عن دراسة أية مسالة اعتراضية قد سبق تناولها في أي دراسة من الدراسات السابقة المعنية بدراسة الفكر النحوي لدى عباس حسن - رحمه الله - ؛ منعًا للتكرار من غير فائدة .

هـ - معايير الرفض والقبول في الدرس النحوي عند عباس حسن " دراسة تحليلية نقدية في النظر والتطبيق " وهو كتاب من تأليف الدكتور / أحمد عبدالعظيم عبدالغني ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، نشر دار النصر للتوزيع والنشر ، جامعة القاهرة .

وقد كان جل اهتمام هذا الكتاب مقارنة المعايير التي اعتمد عليها عباس حسن - رحمه الله - في الرفض والقبول مع أدوات النحاة ومعاييرهم ، والكتاب في مجمله يعيب على عباس حسن - رحمه الله - استخدامه لمعايير جديدة مغايرة للمعايير التي اعتمدها النحاة أساسًا للرفض والقبول .

وقد اعتمد الكاتب في تلك الدراسة على المنهج الوصفي القائم على سرد آراء عباس حسن وتجميعها وتصنيفها ، دون الاهتمام بدراستها دراسة تحليلية منصفة ؛ ليتسنى لنا الوقوف على مدى مراعاة تلك المعاير المستحدثة للأصول النحوية .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تمهيد :

وفيه تعريف موجز بكتاب " النحو الوافي " ، ومؤلفه " عباس حسن"

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أ- ترجمة موجزة لـ " عباس حسن " [1]

(١٣١٨- ١٣٩٨هـ = ١٩٠٠- ١٩٧٨م)

نشأته وحياته :

ولد بمدينة منوف بمحافظة المنوفية في مصر ، وتلقى تعليمه الأول في كتاب القرية ، وبعد أن حفظ ما تيسر له من القرآن ، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة ، التحق بالأزهر ، ثم التحق بدار العلوم ، وبعد أن تخرج منها سنة ١٩٢٥م عمل مدرسًا بمدرسة الناصرية الابتدائية ، ثم تنقل في بعض المدارس الثانوية في القاهرة ، وانتقل للعمل مدرسًا للنحو بدار العلوم ، وظل بها ، رقي أستاذًا مساعدًا فأستاذًا ، إلى أن أحيل على المعاش ، واختير لعضوية مجمع اللغة العربية سنة ١٩٦٧م .

مؤلفاته :

١- كتاب النحو الوافي ، وهو أهم كتبه ، والذي يعد مرجعًا قيمًا يمكن أن يعول عليه ، وهو يتألف من أربعة أجزاء كبار ، وسيأتي الحديث عنه قريبًا .

٢- كتاب " اللغة والنحو بين القديم والحديث " تناول فيه قضية اللغة والنحو بين القديم والحديث ، وهو العنوان الذي اختاره لهذا الكتاب .

٣- كتاب " المتنبي وشوقي " وقد تناول فيه ناحية ريادته للشعر في عصره .

٤- اشترك في كتاب " المطالعة الوافية " بجزأيه للتعليم الثانوي .

٥- رسالة بعنوان " رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية " : أشار إليها عباس حسن في مقدمته لكتابه " النحو الوافي " [2]، وقد نشرت هذه الرسالة تباعًا في مجلة " رسالة الإسلام " خلال سنتي ١٩٥٧م – ١٩٥٨م ، وجاوزت صفحاتها المائة .

---

[1] انظر : تتمة الأعلام للزركلي ، وفيات ١٣٩٦- ١٤١٥هـ ، ١٩٧٦- ١٩٩٥م يليه المستدرك الأول والثاني ٢٦٣/١، ٢٦٤ تأليف محمد خير رمضان يوسف ، دار ابن حزم ،بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م ، وانظر : الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي صـ ١٣ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف ، إشراف د/ محمد بن علي الدغريري ، إعداد الطالب / محمد بن زايد محمد الفهمي ،المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا العربية ، ١٤٣٢-١٤٣٣هـ ، ٢٠١١- ٢٠١٢م ، وانظر : تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي ، دراسة وتقويم صـ ١٤ ، رسالة أعدها لنيل درجة الدكتوراه الطالب / عبدالله بن حمد بن عبدالله الحسين ، أشرف عليها الدكتور/ رياض الخوام ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، فرع اللغويات ، ١٤٣١، ١٤٣٢هـ

[2] انظر : النحو الوافي ١/١ ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

ب- كتاب " النحو الوافي " [1]

قد أشار عباس حسن - رحمه الله - في مقدمة كتابه إلى الدستور الذي أقام عليه الكتاب والهدف من تأليفه ، ويمكننا تلخيص ما ذكره في النقاط التالية :

١- تجميع مادة النحو وما يتصل به من الصرف في كتاب واحد ، على أن تقسم فيه كل مسألة قسمين :

أحدهما : موجز دقيق يناسب طلاب الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات ، دون غيرهم غاية المناسبة ، ومكانه أول المسألة وصدرها .

الثاني : يقع بعد نهاية كل مسألة بعنوان مستقل ، هو : (زيادة وتفصيل) ، ويلائم الأساتذة والمتخصصين .

٢- العناية بلغة الكتاب وضوحًا ، وإشراقًا ، فلا تعقيد ولا غموض ، ولا حشو ولا فضول ، ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم .

٣- اختيار الأمثلة ناصعة ، بارعة في أداء مهمتها من توضيح القاعدة وكشف غامضها ، في سهولة ويسر واقتراب ، لهذا جرى الترك لكثير من الشواهد القديمة ؛ لأنها مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة ، وبالمعاني التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهدًا لا يطيقهما ، فإن خلت من هذا العيب ، وهذا الابتذال ، وتجملت بالوضوح والطرافة فقد يستبقيها .

٤- الفرار من العلل الزائفة ، وتعدد الآراء الضارة في المسالة الواحدة .

٥- تدوين بعض المراجع أحيانًا في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها .

٦- عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف .

٧- تسجيل أبواب النحو مرتبة ترتيب ابن مالك في ألفيته .

٨- الاهتمام بالحاشية أو الهامش ، الذي ترددت المعلومات المسجلة فيه غالبًا بين ثلاثة أصناف :

أ- الإشارة أحيانًا خلال دراسة بعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة ، إذا اشتملت على ما له صلة وثيقة بالمسألة المعروضة ، كي يتيسر لمن شاء جمع شتاتها في سهولة ويسر .

ب-الإبانة والإفصاح عن كلام لا يتضح في المتن بتعريفه أو الاستشهاد له ، وإعطائه مزيدًا من الاهتمام في الحاشية .

ج- قد يتطرق أحيانًا لشرح مسائل كاملة في الحاشية إذا دعت الحاجة .

---

[1] انظر : النحو الوافي ١/٥-١١ ، وتيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي صـ ١٥ ، والرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن صـ ١٦، ١٧

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الباب الأول

اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بالتمهيد لدراسة الجملتين الاسمية والفعلية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل الأول :

اعتراضات عباس حسن النحوية في باب الكلام وما يتألف منه

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

خلاف النحاة حول اسم الجنس الجمعي

اختلف النحاة حول اسم الجنس الجمعي ، هل هو قسم مستقل بذاته ؟ ، أم أنه جمع تكسير؟ ، فبينما يرى البصريون أنه قسم مستقل بذاته ، يرى الكوفيون أنه جمع تكسير حقيقة لا مفرد .[١]

وقد اعترض عباس حسن- رحمه الله - على مجادلات النحاة، واختلافاتهم في هذه المسألة ، ورأى أنها اختلافات ومجادلات لا خير فيها ، كما رأى بضرورة الأخذِ بالرأي الكوفي القائلِ باعتبار اسمِ الجنس الجمعي جمعَ تكسيرٍ حقيقةً ، وطرد ما عداه من آراء، ورأى أنه لن يترتب على الأخذ بالرأي الكوفي مخالفةُ أصلٍ من أصول اللغة ، أو خروجٌ على قاعدةٍ من قواعدها وأحكامها السليمة .[٢]

ويرى الباحث خلافًا لما عليه عباس حسن - رحمه الله - أنَّ الأولى في هذه المسألة الأخذُ بالرأي البصري، القائلِ باعتبار اسم الجنس الجمعي قسمًا مستقلًّا بذاته ، فهو مفرد من حيث اللفظ ، ولكنه في معنى الجمع ؛ لدلالته على الجنس الذي يفيد الكثرة .[٣]

أمَّا ما ادَّعاه بأنه لن يترتب على الأخذ بالرأي الكوفي مخالفةُ أصلٍ من أصول اللغة ، أو خروجٌ على أحكامها السليمة فهو مردودٌ بما يلي :

١- تصغير اسم الجنس الجمعي على لفظه كحال المفردات ، نحو : تُمَير وشُعَير ، ولو كان مُكَسَّرًا لَرُدَّ في التصغير إلى الواحدِ ، وجمع بالألف والتاء ، نحو : تُمَيْرات وشُعَيْرَات .[٤]
٢- عدم وجود فرقٍ بينه وبين واحِدِهِ لا بالحركةِ ، ولا بالحرف ، خلافًا للجمع ؛ ولئلا يُعترض على هذا القول بوجود التاء ذكر ابنُ يعيش أنَّ التاء بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، فلا يدلُ سقوطُها على التكسير .[٥]
٣- وصفه بالواحد المذكر ، نحو قوله تعالى [٦] : " أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ " ، وأنت لا تقول : " مررتُ برجالٍ قائمٍ " ، فلو كان جمعًا لوصف بالجمع ، وإنْ وَرَدَ

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٥ ، إدارة الطباعة المنيرية .
[٢] انظر : النحو الوافي ٢٣/١
[٣] انظر: شرح المفصل ٧١/٥
[٤] انظر : المرجع السابق ٥ /٧١ ، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، مع شرح شواهده للعلامة عبد القادر البغدادي ١٩٥/٢ ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م ، و شرح الرضي على الكافية ٨٦٧/٣ ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦م .
[٥] انظر: شرح المفصل ٧١/٥
[٦] سورة القمر ، آية : ٢٠

وَصْفُهُ بالجمع نحو قوله تعالى[١] : " السَّحَابَ الثِّقَالَ " فإنَّ ذلك على معنى الجنس الدال على العموم والكثرة ، والحملُ على المعنى كثيرٌ ، فلا يَدُلُّ ذلك على جَمْعِهِ.[٢]

٤- وقوعه على الواحد والمثنى والجمع بِلَفْظِهِ، فيقعُ التَّمرُ على التَّمْرةِ والتمرتين والتمراتِ . [٣]

---

[١] سورة الرعد ، آية :١٢

[٢] انظر : شرح المفصل ٧١/٥

[٣] انظر : شرح الرضي على الكافية ٣٦٧/٣ ، وشرح الشافية ١٩٥/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تنوين العوض عن المفرد

اشتُهِرَ في كتب النحو أنَّ التنوينَ اللاحقَ بـ " بعض" ، و" كلّ " إذا قُطِعَتَا عن الإضافة ، نحو قوله تعالى[١] :" قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ " ، وقوله [٢]: " وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ " هو تنوينُ عوضٍ عن الاسمِ المفردِ ، فالتقديرُ ـ والله أعلم ـ كلُّ إنسانٍ ، ورفع بعضَكُم فوقَ بعضِكم ، فحذفَ المضافَ إليه ، وأتى بالتنوين عوضًا عنه .[٣]

وقيل : إنه ليس تنوينَ عِوَضٍ ، وإنما هو تنوينُ الصرفِ يزولُ عند الإضافة ، ويوجد عند عدمِها ، وهو قولُ الزمخشري [٤]، وتَبِعه في ذلك ابن يعيش [٥]، والشيخ خالد الأزهري .[٦]

ورأى فريقٌ آخر أنه لا مخالفة بين الرأيين ؛ لأنَّ تنوينهما عوضٌ عن المضاف إليه دون شك إلَّا أنه تنوينُ صرفٍ ؛ لأنَّ مدخولَه معربٌ بخلاف تنوينِ" إذ " فإنَّ تنوينه عوضٌ لا غير ؛ لكونه ظرفًا مبنيًّا .[٧]

أمَّا عباس حسن ـ رحمه الله ـ فقد اعترض على الرأي القائل : إنَّ التنوين هنا للأمكنية فقط ، واستحسن الرأيَ القائل إنه للعوض والأمكنية معًا؛ لأنه سيترتب على الرأي الأول منعُ دخولِ " أل " التي للتعريف على " كل " ، و" بعض " ؛ لأنَّ الإضافة حينئذٍ ملحوظة .[٨]

ويوافقه الباحث في اعتراضه ؛ ذلك لأنَّ التنوين هنا للتمكين لصرف مدخوله ، كما أنه عوضٌ عن المضاف إليه .

---

[١] سورة الإسراء ، آية : ٨٤

[٢] سورة الأنعام ، آية : ١٦٥

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ١٧/١، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١٣/١ ، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م ، وانظر : التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية صـ١١٩، ١٢٠ ، تأليف د/عبدالرحمن محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

[٤] انظر رأيه في الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي١٤٤/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، بلا تاريخ

[٥] انظر : شرح المفصل ٣١/٩

[٦] انظر : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ٣٣/١ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

[٧] انظر : التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية صـ١٢٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ٦٥/١ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، أمام الباب الأخضر سيدنا الحسين ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠/١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بلا تاريخ .

[٨] انظر : النحو الوافي ٤٠/١ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

التنوين فيما جمع بألف وتاء مزيدتين

اعترض عباس حسن ـ رحمه الله ـ على تعليلات النحاة للتنوين في جمع المؤنث السالم ، ونون الجمع في المذكر السالم بأنَّهما قائمان مقامَ التنوين في المفرد للدلالة على تمام الاسم ، ورأى أنه لا سببَ لهما إلا نطق العرب، وكلُّ تعليل يخالف هذا فهو مرفوضٌ ؛ لأنه لو صح أنَّ النون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفرده ، لكان من الغريب وجودُهما في جمع المذكر السالم الذي لا تنوينَ في مفرده ؛ بسبب منعه من الصرف ،مثل : الأحمدِين ، والعُمَرِين ، واليزيدِين ، والأفضلِين ، وأشباهِها ، فإن مفردَها، وهو : أحمد ، وعمر، ويزيد، وأفضل ...لا يدخله التنوين؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، ولكان من الغريب أيضًا احتياجُ جمع المؤنث إلى المقابل، وهو التنوين مع أنَّ مفرده يخلو في كثير من الأحوال من التنوين ، كفاطمة ، وزينب ،على عكس جمع المذكر السالم ، فإن مفرده يكثر فيه التنوين .[١]

كما اعترض على تنوين المقابلة، ورأى ـ خلافًا للجمهور ـ أنه تنوينُ صرفٍ، أو من الأفضل أن نسميه باسم جديد هو تنوين جمع المؤنث السالم .[٢]

ويرى الباحث أنَّه لا حُجة له في كلا اعتراضيه ، وذلك لأنَّ اعتراضه على التعليل النحوي اعتراضٌ قديمٌ مردودٌ بما ذكره الخضري في حاشيته بقوله[٣]: (ولا يُرَدُّ أنَّ مفرد هذا الجمع قد لا ينونُ كفاطمة؛ لأنَّ تنوينَ ما لا ينصرفُ مقدرٌ، فهو قائم مقامه ، وكذا يقال في جمع المذكر الذي لا يُنَوَّنُ مفردُه كـ " إبراهيمون " .)

كما يُرَدُّ اعتراضه الثاني القائل : إنَّ تنوين المقابلة هو تنوين التمكين بثبوت هذا التنوين فيما لا ينصرف ، وهو ما سُمِّي به مؤنث ، كـ " عرفاتٍ "علمًا لمكان ، و" أذرعاتٍ "علمًا لقرية [٤] ، إذ لو كان التنوين هنا للتمكين لحذف ؛ لأنَّ تنوين التمكين لا يجامع منع الصرف .[٥]

---

[١] انظر: النحو الوافي ٤٢/١الحاشية
[٢] المرجع السابق نفس الصفحة
[٣] انظر : حاشية الخضري ١٩/١
[٤] انظر: كتاب سيبويه ٢٣٣/٣ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، وشرح الأشموني ١٣/١ ، وحاشية الصبان ٧٩/١
[٥] انظر : الموضح المبين لأقسام التنوين تأليف محمد بن محمد أبي اللطف العشائر صـ٥٤ ، تحقيق ودراسة د/محمد عامر أحمد حسن ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م ، وشرح الأشموني ١٣/١ ، وحاشية الصبان ٧٩/١ ، وحاشية الخضري ١٩/١ ، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف أبي البقاء العكبري صـ ١١٨ ، تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ١٣٦٩هـ ١٩٧٦م ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

دخول قد على المضارع المنفي بـ " لا "

أقر سيبويه بعدم جواز الفصل بين " قد " وبين الفعل بفاصل [١]، وذكر ابن مالك أنها إذا دخلت على المضارع كان مجردًا من النواصب والجوازم، ومن حرف التنفيس[٢]،وزاد ابن هشام في المغني أن يكون مثبتًا[٣]، وتابعه فيه صاحب القاموس المحيط .[٤]

أما عباس حسن ـ رحمه الله ـ فقد أفرد بحثًا مطولًا للمسألة، معترضًا فيه على اشتراط ابن هشام والفيروزآبادي الإثبات في الفعل المضارع ، ورأى بجواز دخول " قد "على المضارع المنفي بـ " لا "،واستشهد على ذلك بالشواهد الشعرية والنثرية [٥]، أما الشواهد النثرية فهي المثل القائل [٦]:**" وقد لا تعدم الحسناء ذاما "** ، وكذلك المثل الجاهلي الذي نصه [٧]: **" وقد لا يُقادُ بي الجمل "**، أما الشواهد الشعرية، فهي قول الأعشى [٨]:

وَقَد قَالتْ قُتَيْلَةُ إذْ رَأَتْنِي وَقَدْ لا تَعْدَمُ الحَسناءُ ذَاما

وقول قيس الجهني [٩] :

وكنتَ مسوَّدًا فينا حميدا وقد لا تَعْدمُ الحسناءُ ذاما

وقول النَّمِر بن تولب [١٠] :

---

[١]انظر : الكتاب ١١٤/٣

[٢]انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـ ٢٤٢ ، ٢٤٣ حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .

[٣]انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ١٩٣/١ ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤١١هـ ١٩٩١م .

[٤]انظر : القاموس المحيط للفيروز آبادي صـ ٣٠٩ تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، الطبعة الثامنة ، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .

[٥]انظر : النحو الوافي ٥٢/١ الحاشية

[٦]المثل في لسان العرب ، ونصه : " لا تعدم الحسناء ذاما " بدون " قد" ، انظر : لسان العرب لابن منظور الأفريقي المصري ١٢/ ٢٢٣ ، دار صادر ، بيروت .

[٧]انظر : جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٢/ ١٠٠، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه الدكتور أحمد عبدالسلام ، خرج أحاديثه أبوهاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط١ ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

[٨]البيت من الوافر ، وهو في ديوان الأعشى الكبير " ميمون قيس " صـ ١٩٥ شرح وتعليق د/ محمد حسين ، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية .

[٩]البيت من الوافر ، وهو بهذه النسبة في المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ٣٧٠ ، تحقيق عبدالستار فراج ، نشر دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨١هـ ، ١٩٦١م ، وهو منسوب في اللسان ٢٢٣/١٢ لأنس بن نواس المحاربي

[١٠]البيت من المتقارب ، وهو في ديوان النَّمِر بن تَولَب الْعُكْلِي صـ ١١٧ ، جمع وشرح وتحقيق د/ محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م ، وروايته في الديوان " فليس يعولك " بدلاً من " فقد لا يعولك " ومعنى فقد لا يعولك ، أي : قد لا يشق عليك ، وهو من شواهد شرح شواهد المغني للسيوطي ١٧٠/١ مكتبة الحياة ، بيروت ، بلا تاريخ .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وَأَحْبِبْ حَبِيْبَكَ حُبَّاً رُوَيْدًا فَقَدْ لَا يَعُولُكَ أَنْ تَصْرِمَا

كما استشهد على صحة هذا الاستعمال بوقوعه في كلام النحاة واللغويين ، كقول ابن مالك في ألفيته [١] :

وَلِاضْطِرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ ذو المنعِ والمَصْروفُ قَدْ لا يَنْصرفْ

وكقول صاحب المصباح في آخر كتابه [٢]: (حقيقة التعدية أنْ تُصَيِّرَ المفعولَ الذي كان فاعلًا قابلًا لأن يفعل ،وقد يفعل وقد لا يفعل ...)

وهذا الاعتراض هو خلاصة بحث قدمه لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وكان البحث بعنوان: " تصويب قد لا يكونُ الأمرُ عسيرًا " [٣]، وهو يعترض فيه على الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي الذي قدم بحثًا يرفض فيه هذا الأسلوب ويخطئه ، مستندًا في ذلك على رأي ابن هشام السالف الذكر ، وكان الشيخ الصوالحي قد رد الاستشهاد ببيت قيس الجهني السابق بأنَّ الفعل " تعدم " نفيٌ بصيغته ، ودخول النفي عليه إثباتٌ ، فمعنى " قد لا تعدم " : " قد تجد " ، كما رَدَّ الاحتجاج بالمثل القائل : **" قد لا يقاد بي الجمل "** بأنَّ الأمثال كالشعر قد يجيء فيها ما لا يجيء في غيرها ، فضلًا على أنَّ المثل مرويٌّ برواية أخرى ، وهي : **" ولقد كنت وما يقاد بي الجمل "**. [٤]

ويتفق الباحث مع عباس حسن - رحمه الله - في اعتراضه على من أنكر هذا الأسلوب ، وذلك لما يلي :

١- كثرة الأمثلة المستشهد بها على صحة الأسلوب ، وتنوعها بين الشعر والنثر ، مما يقطع بثبوته وروده .
٢- أنَّنِي لا أرى في إجازة هذا الأسلوب أيةَ مخالفةٍ للقواعد اللغوية العامة ، بل أرى فيه الكثير من التيسير والسهولة ، ويدلك على سهولة هذا الأسلوب وقوعه بكثرة في كلام العلماء ، ويستشهد لوقوعه على ألسنتهم بقول ابن

---

[١] متن الألفية لابن مالك صـ ٤٥ المكتبة الشعبية ، بيروت ، لبنان .
[٢] انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، صـ ٦٨٧ ، تحقيق الدكتور عبدالعظيم الشناوي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، بلا تاريخ .
[٣] انظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤م إلى ١٩٨٧م ص ١٠٦ ، أعدها وراجعها محمد شوقي أمين عضو المجمع ، وإبراهيم الترزي رئيس قطاع المجمع ، القاهرة ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ،١٩٨٩م ، وانظر: كتاب الألفاظ والأساليب ٢:١ أعد المادة والتعليق عليها محمد شوقي أمين عضو المجمع ، ومصطفى حجازي المراقب العام بالمجمع .
[٤] انظر : مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة حتى عام ١٩٨٤صـ ١٨٠ تأليف الدكتور ياسين أبو الهيجاء ، جامعة الإسراء كلية الآداب ، عالم الكتب الحديث ، جدارا للكتاب العالمي ، إربد ، الأردن ، الطبعة الأولى ،١٤٢٩هـ ٢٠٠٨ م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

جني في سر الصناعة [١]: (جعلت اللام التي هي غير عاملة في ما قد لا يكون مفردًا) ، وبقوله في الخصائص [٢] : (كما أنَّ القول قد لا يتم معناه إلا بغيره) وبقول العكبري في المسائل الخلافية [٣]: (... والثاني أنَّ التقديم والتأخير قد لا يصلح في كثير من المواضع) ، حتى إنَّ أولئك الذين ذهبوا إلى منع ذلك الأسلوب لم يستطيعوا أنْ يكفوا ألسنتهم وأقلامهم عن الكلام والكتابة وفق هذا الأسلوب ، فقد رأينا أنَّ ابن مالك قد استخدم هذا الأسلوب في ألفيته .

أما ابن هشام فقد سقط هو الآخر تحت سطوة هذا الأسلوب لما فيه من تيسير وسهولة ، فقال في شرح شذور الذهب [٤]: (والحاصل أنَّ الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه)

لم يبق لنا من المانعين إلا الفيروزآبادي الذي لم يستطع قلمه إلا أن يكتب وفق هذا الأسلوب اليسير فقال في مادة " دغدغ " [٥]: (... والأخمص ، وقد لا يكون لبعض الناس)

٣- فضلًا عمَّا ذكر يمكن الانتصار لصحة اعتراض عباس حسن بأنَّ تلك الردود التي اعتمد عليها الشيخ الصوالحي في رفض هذا الأسلوب ينقصها الكثير من الصواب ، ذلك لأنَّ تفسيره " قد لا تعدم " بـ " قد تجد " لا يمنع أنَّ " لا " هنا دخلت على الفعل المضارع المقترن بـ" قد " ، كما أنَّ وجود رواية أخرى للمثل القائل " قد لا يقاد بي الجمل " لا يقدح ذلك في صحة الرواية المذكورة ، فالمثل - كما - رأينا مذكور بتلك الرواية في جمهرة الأمثال للعسكري ، كما أنَّ الأمثال لكثرة استعمالها وجريانها على الألسنة لا يمكن القول بشذوذها أو ضعفها .

-والله أعلم -

---

[١] سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني٣٧٣/١ دراسة وتحقيق د/حسن هنداوي ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، بيروت ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .

[٢] الخصائص لابن جني ٢٠/١ ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

[٣]مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري صـ ٧٢ حققه وجمع إليه د/ عبدالفتاح سليم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ،١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

[٤] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد ، صـ ٣١-٣٢ ،دار الطلائع مدينة نصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

[٥]القاموس المحيط صـ ٧٨١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تقدم ما بعد السين وسوف عليها

منع ابن الطراوة والسهيلي أنْ يتقدم ما بعد السين وسوف عليها ، فيقبح عندهما نحو : " زيدًا سأضرب " ، و" زيد سيقوم " ؛ لوجوب أنْ يكون لهما صدرُ الكلامِ كحروف الاستفهام والنفي والتمني [١] .

واعترض ابن هشام على رأيهما [٢] ، ورآه محجوجًا بقول الشاعر [٣]:

فلَمَّا رَأَتْهُ أُمُّنَا هان وَجْدُها وَقالتْ: أبُونا هكذا سَوف يفعلُ

ووافقه في اعتراضه أبوحيان[٤]، والسمين الحلبي [٥]، وابن عادل [٦]، وفي دربهم سار عباس حسن - رحمه الله - ، قال [٧] : (ويرى بعض النحاة أنَّ التقديم ممنوع ، ولكنَّ هذا المنعَ مدفوعٌ بالسماع ...) ثم استشهد بالبيت السابق .

ويرى الباحث أنَّ عباس حسن - رحمه الله - قد أصاب في اعتراضه ، يؤيده في ذلك البيت السابق ، بالإضافة إلى ظاهر النص القرآني في قوله تعالى[٨]:"وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا " على القول بأنَّ العامل في إذا هو " أُخْرَجُ " ، كما يستدل له بقول المبرد في المقتضب [٩]: (كما تقول: زيدًا سأضرب) ، وبما ذكره الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة من تقدم معمول الفعل المقرون بالسين في قوله تعالى[١٠]: " وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ " .[١١]

---

[١] انظر: نتائج الفكر لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي صـ ٩٤ حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

[٢] انظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري صـ٤٥ ، تحقيق وتعليق د/ عباس مصطفى الصالحي ،الناشر دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

[٣] البيت من الطويل وهو للنَّمِر بن تَولَب العُكلي في ديوانه صـ ١٠٢ ، وهو من شواهد البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١٩٤/٦ دراسة وتحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ علي محمد عوض ، شارك في تحقيقه د/ زكريا عبد المجيد النوني ، د/ أحمد النجولي الجمل ، قَرَّظَه أ- د/عبدالحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

[٤] انظر : البحر المحيط ١٩٤/٦

[٥] انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ٦١٧/٧، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

[٦] انظر : اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ١٠٣/١٣ ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ على محمد معوض ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م

[٧] النحو الوافي ٦٠/١-٦١

[٨] سورة مريم ،آية :٦٦

[٩] المقتضب للمبرد ٨/٢ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

[١٠] سورة الروم ،آية : ٣

[١١] انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، الجزء الثاني صـ ١٨١ ، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل الثاني :

اعتراضات عباس حسن النحوية في باب المعرب والمبني

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

علامة بناء الفعل الماضي المتصل بضمائر الرفع البارزة

من المعروف أنَّ الفعل الماضي يُبنى على الفتح في الأصل، نحو : كَتَبَ ، أَخَذَ ، لَعِبَ ، فإذا اتصل بضمير رفع متحرك بُني على السكون ، نحو : كتبْتُ ، ولَعِبْنَا ، وأُخِذْنَ ، كما أنه يُبنى على الضم إذا اتصل بواو الجماعة ، نحو: ضَرَبُوا ، و أَخَذُوا ، فالفعل الماضي فيما سبق قد هجر حالة البناء على الفتح إلى البناء على السكون في الأول ، والبناء على الضم في الثاني ، وهذا ما يقوله النحاة ويتردد في مجالس الدرس الحديث .

بيد أنَّ النحاة ليسوا على وفاق تام فيما يخص هذا الموضوع ، فهم لم يحسموا القول في قضية هذا السكون الذي يلحق آخر الفعل الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ، فمن النحاة من يقول : إنَّ هذا السكون عرضيٌّ طارئٌ جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالي أربعة حروف متحركة في كلمتين هما أشبه بكلمة واحدة ...فالفعل الماضي في هذه الحال مبنيٌّ على فتح مقدر منع من ظهوره السكون العارض ، وكذلك الأمر في الضمة التي تلحق آخر الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة فهي عرضية طارئة لمناسبة الواو فقط ، والفعل بُني على فتح مقدر منع من ظهوره الضمة العارضة ، وعلى هذا القول كثير من قدامى النحاة ومحدثيهم .[١]

أما عباس حسن - رحمه الله - فلم يستسغ هذه التعليلات وتلك التقديرات ، واعترض عليها ، ورأى أنَّ الفعل الماضي مبنيٌّ على السكون مباشرةً إذا اتصل بضمائر الرفع المتحركة ، وعلى الضم مباشرة إذا اتصل بواو الجماعة ، قال بعد ذكره للتقديرات والتعليلات السابقة [٢]: (... ولا داعي لهذه التقديرات والإعانات ، فمن التيسير الذي لا ضرر فيه الأخذ بالرأي القائل بأنه بُني على السكون مباشرة في الحالة الأولى ، وعلى الضم في الحالة الثانية)

ويرى الباحث أنَّ الصواب قد حالفه - رحمه الله - في اعتراضه ؛ وذلك لأنَّ الحركات لا تُقَدر على الحروف الصحيحة بل المعتلةِ ، ولأنَّ اللجوء إلى التقدير لا ينبغي اللجوء إليه إلا عند الضرورة الماسة . [٣]

---

[١] انظر: الأصول في النحو لأبي بكر حمد بن سهل بن السراج ٤٩/١ ، ٥٠ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٣٦/١ ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، وشرح الأشموني ٢٣/١ ، وشرح التصريح ٦٦/١ ، وحاشية الشيخ ياسين بن زين العابدين العليمي الحمصي على شرح التصريح ٥٤/١ ، الطبعة الثانية ، المطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣٢٥هـ ، و في علم النحو ١٩٠/٢ ، تأليف د/ أمين علي السيد ، الطبعة الخامسة، دار المعارف ١٩٩٤م .

[٢] النحو الوافي ٩٩/١

[٣] انظر : الإعراب والبناء ، دراسة في نظرية النحو العربي صـ ١٩٩ ، تأليف د/جميل علوش ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إضافة " ذو" إلى الضمير والعلم

منع سيبويه [١] ، والمبرد [٢] ، وابن يعيش [٣] إضافة " ذو " إلى الضمير ؛ لأنه ليس بجنس ، وما جاء من ذلك فهو متأولٌ أو محمول على الشذوذ .

أمَّا السيوطي فقد ذكر أنَّ جواز إضافتها هو مذهب الجمهور [٤] ، وعليه قول كعب بن زهير [٥] :

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَّ مُرْهَفَاتٍ أبان ذوي أرُومَتِهَا ذَوُوها

وقول الآخر[٦] :

وإنَّا لَنَرجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قِدْمًا مِنْ ذَوِيْكَ الأفَاضِلِ

وقول الآخر[٧] :

إنَّما يَعْرِفُ ذا الفَضْلِ مِن النَّاسِ ذَووه

وقال صاحب البديع : لم يرد مضافًا للضمير إلا مجموعًا . [٨]

وتأوَّلَ ابن يعيش الأمثلة السابقة محاولًا أنْ يجعل الضمير فيها قريبًا من اسم الجنس ، فيستساغ معه أنْ تكون " ذو " هي المضاف، فبعد أنْ ذكر بيت كعب بن زهير ، ومجزوء الرمل السابق قال [٩]:(والذي جسر على ذلك كون الضمير عائدًا إلى اسم الجنس)

---

[١] انظر: الكتاب ٤١١/٣

[٢] انظر : المقتضب ١٢٠/٣

[٣] انظر : شرح المفصل ٥٣/١

[٤] انظر : همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ٢٨٤/٤ ، تحقيق وشرح د/ عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

[٥] البيت من الوافر وهو لكعب بن زهير في ديوانه صـ ١٠٤ حققه وشرحه وقدم له الأستاذ علي فاعور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤١٧هـ ١٩٩٧م ، وروايته في الديوان بـ " أباد " بدلًا من " أبان "، وصبحنا : سقينا بالصباح ، والخزرجية : نسبة إلى خزرج ، وهي قبيلة عربية ، والمرهفات ، مفردها مرهف ، وهو السيف المرقق الحد ، و" الأرومة " : الأصل ، ومعنى البيت : سقينا هذه القبيلة مكان الشراب بالصبوح سيوفا مرققة ، أهلك ذوو تلك السيوف ذوي أصالة من تلك القبيلة ، والبيت بلا نسبة في الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي١٥٠/٢، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م ، وهو من شواهد التذييل والتكميل ١٦٠/١ ، وشرح المفصل ٣٥/١ ، ولسان العرب١٥/ ٤٥٨

[٦] البيت من الطويل ، وهو للأحوص في ديوانه صـ٢٣٠ تحقيق عادل سليمان جمال ، قدم له د/ شوقي ضيف ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٢ ، ١٤١١هـ ١٩٩٠م ، ورواية الشاهد في الديوان :

ولكن رجونا منك مثل الذي به صُرِفْنَا قَدِيمًا من ذويك الأفاضل

[٧] البيت من مجزوء الرمل ، وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ١٤٩/٢، وشرح المفصل ٥٣/١

[٨] انظر : التذييل والتكميل ١٦٠/١

[٩] شرح المفصل ٥٣/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أمَّا إضافتها إلى العلم فهو سماعي عند العلماء ، ونسب السيوطي قياسية ذلك للفراء ، وجعل منه نحو : " ذو يَزِن " ، و" ذو رُعَيْن " ، و" ذو الكِلاع " ، و" ذو سَلَم " ، و" ذو عمرو" ، و" ذو تبوك " ، ومنه قوله [١] : " أنا الله ذو بكة " أي : صاحب بكة . [٢]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد أجاز دخول " ذو " على الضمير والعلم ؛ محتجًا بكثرة الأمثلة المؤيدة لذلك ، مستشهدًا على دخولها على العلم بقولهم : " ذو الخُلَصَة " ، و" ذو رُعَيْن " ، و" ذو جَدَن " ، و " ذو يَزَن " ، و " ذو المجاز "، كما استشهد على دخولها على الضمير بمجموعة من الأبيات منها الأبيات الثلاثة السابقة ، ثم سجل اعتراضاته على تعليلات النحاة وتأويلاتهم التي تحول دون إجازة إضافة " ذو " للضمير أو العلم بقوله [٣]: (ولا قيمة للتعليل أو التأويل الذي يردده شارح المفصل ... محاولًا أن يجعل الضمير في بعض الأمثلة السابقة قريبًا من اسم الجنس ، فيستساغ معه أن تكون " ذو" هي المضاف ... لا قيمة لهذا بعد أن نطق العرب بإضافتها إلى الضمير والعلم ، وتعددت الأمثلة الفصيحة الواردة عنهم ، والتي لا تحتاج إلى تعليل ولا تأويل إلا صحة ورودها .)

وأرى أنَّ الصواب معه - رحمه الله - فيما ذهب إليه من جواز إضافتها للضمير والعلم ، يؤيد ذلك المسموع من العرب ، ولا حاجة إلى تعليلات النحاة وتأويلاتهم في هذه المسألة ، ولكن أود أنْ أقنن إضافة " ذو " للضمير بالأخذ بذلك الرأي القائل : إنه لم يرد مضافًا للضمير إلا مجموعًا ، فالمتأمل في جميع الأمثلة السابقة يجد اللفظ " ذو " مجموعًا دائمًا حال الإضافة للضمير.

والله أعلم

---

[١] جزء من حديث نبوي رواه البيهقي ، انظر شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٤٥/٣ ، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٠هـ .

[٢] انظر : همع الهوامع ٢٨٣/٤، ٢٨٤

[٣] النحو الوافي ١١٠/١ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إعراب قول العرب : " لا أبَا لك "

للنحاة في تخريج قول العرب : " لا أبَا لك " عدةُ مذاهبَ أهمها :

المذهب الأول : أنَّ كلمة " أبَا " في قولهم : " لا أبَا لك " اسم " لا " ، وهو معربٌ والكاف مضاف إليه، واللام زائدةٌ لتأكيد معنى الإضافة، فلا تتعلق بشيء ، وأقحمت بين المتضايفين، فثبات الألف في " أبَا " دليل الإضافة، وثبات اللام وعمل " لا " في هذا الاسم يوجب التنكير ، فهذه اللام مزيلة لصورة الإضافة ، وعلى هذا فالخبر محذوف ، وهذا هو مذهب الجمهور .[١]

المذهب الثاني : أنَّ كلمة " أبَا " وأشباهها في مثل هذا التركيب أسماءٌ مفردةٌ غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب ، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضًا محذوف، وعليه هشام [٢]، وابن كيسان[٣]، واختاره ابن مالك قال [٤] : لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة ، إذ ليس صفة عاملة ، فيلزم التعريف . وَرُدَّ بعدم انحصار غير المحضة في الصفة .[٥]

المذهب الثالث : يرى أنَّ كلمة " أبَا " في قولهم : " لا أبَا لك " غير مضافة ، وأنَّ ألفها ليست ألف الإعراب ، وإنما هي ألف المقصور على لغة من يعرب الأسماء الستة بحركات مقدرة على الألف ، وقد نسب هذا المذهب للفارسي ، وابن يسعون ، وابن الطراوة .[٦]

ويتضح لنا من العرض السابق مدى تعقد هذا الأسلوب ، وإشكالية إعرابه ، وشاهد ذلك اختلاف العلماء الآنف الذكر وافتراضاتهم التي لا تصل إلى حد الإقناع ، فأنا لا أكاد أفهم كيف يمكن للإضافة أن تثبت ، وأن تُمنع في تركيب واحد ، وقد ألجأت إشكالية هذا الإعراب عباس حسن - رحمه الله - إلى الاعتراض على رأي الجمهور ، ورأى أنه رأيٌ ضعيفٌ، لا يثبت أمام اعتراضات الآخرين ؛ لأنَّ في إعرابهم خروجًا على القواعد العامة التي تقضي بأنَّ المضاف يعمل في المضاف إليه ، وفيه أيضًا أنَّ اسم " لا " النافية للجنس وقع معرفة ، لإضافته إلى الضمير ، أو غيره من المعارف ، مع أنَّ اسم " لا " المفرد لا يكون معرفة .[٧]

---

[١] انظر : الكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٣/٤ ، والأصول في النحو لابن السراج ٣٨٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ١٣٠٢/٣ ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد مراجعة د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م ، وهمع الهوامع ١٩٦/٢

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٣٠٢/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل٣٤٣/١ ، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م ، وهمع الهوامع ١٩٧/٢

[٣] انظر : ارتشاف الضرب ١٣٠٢/٣ ، وهمع الهوامع ١٩٧/٢

[٤] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٠ ، تحقيق د/ عبدالرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والإعلان ، ط١ ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م .

[٥] انظر : همع الهوامع ١٩٧/٢

[٦] انظر : ارتشاف الضرب ١٣٠٢/٣ ، وهمع الهوامع ١٩٧/٢

[٧] انظر : النحو الوافي ١١٦/١الحاشية

ثم اعترض على تعليلات الجمهور وردودهم بقوله [١]: (... وكل هذا كلام ضعيف ويزداد ضعفه وضوحًا حين نراه لا يصلح في بعض الحالات ولا يصدق عليها ، كالتي في قولهم " لا أبَا لي " فقد وقعت " أبَا " في الأسلوب معربةً بالحرف ، فإن اعتبرناها مضافة في الحقيقة لياء المتكلم لم يصلح إعرابها بالحرف ، لأنَّ المضاف من الأسماء الستة لياء المتكلم لا يصلح إعرابه بالحرف ، وإن اعتبرناها غير مضافة أصلًا مراعاة للظاهر ، بسبب وجود حرف اللام الفاصل لم يصح إعرابها بالحرف أيضًا ، فهي على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف .) ، ثم قرر اختيار المذهب الثالث ، الذي رأى فيه خروجًا من هذه الإشكاليات.[٢]

وقد اتضح لنا من العرض السابق أنَّه - رحمه الله - قد وفق إلى حد كبير في اعتراضه ، إذ لا مفر من الهروب من إشكالية تعقيد هذا الأسلوب إلا في رفض قول الجمهور وتعليلاته المجافية للواقع ، غير المقنعة للذهن ، إذ كيف يمكن للإضافة أن تكون ، وأن لا تكون في آنٍ واحدٍ؟ ، وليس من مهرب من هذا الإشكال إلا في اتباع الرأي الثالث الخالي من ذلك التعقيد والتكلف، فعلى رأى أصحاب القول الثالث تكون اللام غير زائدة ، وهي ومجرورها خبر متعلق بكون محذوف مرفوع ، و" أبَا " اسم " لا " مفرد مبني ، ولكنه جاء على لغة من يقول [٣]:

إنَّ أبَاها وأبَا أبَاها قَد بَلغَا في المَجْد غَايَتَاهَا

ويدلك على صحة اختياره - رحمه الله - أنه قد ارتضى هذا الرأي طائفة من القدامى والمحدثين ، فهذا جلال الدين السيوطي يرى في هذا الرأي خلاصًا من التأويل والزيادة .[٤]

ومن المحدثين الدكتور فؤاد علي مخيمر،الذي رأى أنَّ هذا الرأي هو أتمُّ الآراء وأرجحها؛ لضبطه للمعنى المراد من التركيب .[٥] ، كما اختاره صاحبا كتاب المعجم الوافي في أدوات النحو العربي .[٦]

---

[١] المرجع السابق ، نفس الصفحة

[٢] نفسه ، نفس الصفحة ، وانظر ٦٩٣/١

[٣] الرجز لرؤبة بن العجاج في " مجموع أشعار العرب " ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه صـ ١٦٨ ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ولأبي النجم العجلي " الفضل بن قدامة " في ديوانه صـ ٤٥٠ ، جمعه وشرحه وحققه الدكتور محمد أديب عبدالواحد جمران ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م ، ولهما معًا في شرح التصريح ٦٣/١، والدرر ٣٢/١، ٣٨ ، ولرؤبة أو لرجل من بني الحارث في الخزانة ٤٤٥/٧ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم صـ ٢٠ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م ، وشرح ابن عقيل ٥١/١ ، وشرح الأشموني ٢٩/١.

[٤] انظر : همع الهوامع ١٩٧/٢

[٥] انظر: قطوف من القرآن الكريم وأساليب العرب ، دراسة نحوية تطبيقية ، صـ ١٠٠ تأليف الدكتور فؤاد علي مخيمر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩م ، مطبعة الحسين الإسلامية ، خلف الجامع الأزهر .

[٦] انظر : المعجم الوافي في أدوات النحو العربي صـ ٢٧٤ ، صنفه د/ علي توفيق الحمد ، يوسف جميل الزعبي ، الناشر دار الأمل ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣م

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

المثنى التغليبي بين السماع والقياس

يرى جمهور النحاة أنَّ المثنى التغليبي سماعيٌّ يُحفَظُ ما جاء منه عن العرب ، ولا يقاس عليه [١] ،على أنَّ بعض العلماء يرى أنه لا ضرر من تثنية التغليب ومن جعله قياسيًّا ؛ لأنَّ فيه توسيعًا للأساليب ، واختصارًا للكلام ، بشرط أن يبقى المعنى ظاهرًا، دالًّا على مراد المتكلم بغير لبس .[٢]

أما عباس حسن - رحمه الله - فبعد أنْ ذكر رأي الجمهور القائل بعدم قياسية المثنى التغليبي ، وقصر ما يرد منه على السماع ، اعترض على رأيهم ، ورأى أنَّ الخير في أنْ يكون التغليب قياسيًّا عند وجود قرينة تدل على المراد بغير لبس .[٣]

والنفس تميل إلى هذا الرأي القائل بقياسية المثنى التغليبي ، لأنَّ التغليب في المثنى ظاهرةٌ لغويةٌ شائعةٌ وقعت في كلام العرب بكثرة ، وقد أفرد لها أحدُ الباحثين المحدثين بحثًا مستقلاً [٤]، وقد أورد فيه ما يزيد عن أربعين ومائة كلمة مثناة على التغليب ، منها الجاهلي ، ومنها الإسلامي ، ومنها ما وقع في القرآن الكريم ، ومنها ما وقع في الحديث الشريف ، ومنها ما جرى على ألسنة الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - وكل ذلك كان في زمن الفصاحة والاحتجاج اللغوي الذي أقره العلماء ، ومن تلك الأمثلة في شعر الجاهليين قول عنترة [٥]:

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

فالدحرضان ماءان أو موضعان ، يقال لأحدهما " دحرض " والآخر " وسيع " ثناهما بلفظ أحدهما.

---

[١] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ٦٨/١ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار ، إشراف د/ أميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ،ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م ، والتذييل والتكميل ٢٧٧/١ ، وهمع الهوامع ١٣٦/١، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي ١٣٥/١ دراسة وتحقيق د/ الشريف عبدالله على الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ط١- ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م ، وحاشية الخضري ٣٩/١

[٢] انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي صـ ٢٨٢، تحقيق عدنان درويش ، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ١٩٩٨م ، وانظر : ظاهرة التغليب في اللسان العربي ، ومواقعها في القرآن الكريم د/ السيد رزق الطويل صـ ١٣٩ ، بحث منشور في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد السادس ، ١٤٠٣هـ١٤٠٤هـ .

[٣] انظر : النحو الوافي ١١٨/١-١١٩

[٤] انظر : المثنى التغليبي وتراث العربية فيه ، بحث للدكتور عبدالرزاق بن فراج الصاعدي ، مجلة الدراسات اللغوية صـ ١٣ وما بعدها ، مج٢ ع٢ رجب ، رمضان ١٤٢١هـ أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠٠م .

[٥] البيت من الكامل ، وهو في ديوان عنترة صـ ٢٠١ تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، الزَّوَر: الميل، والفعل زَورَ يَزْوَرُ، والأنثى زوراء، مياه الديلم: مياه معروفة، وقيل: العرب تسمي الأعداء ديلمًا؛ لأن الديلم صنف من أعدائها ، والمعنى : شربت هذه الناقة من مياه الدحرضين، فأصبحت مائلة نافرة عن مياه الأعداء .

ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى[١]:" وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ " فالأبوان : الأب ، والأم .

قال أبوحيان[٢]:(وغَلَّبَ لفظ الأب في التثنية كما قيل : القمران ، فغلب القمر لتذكيره على الشمس)

ومن أمثلته في الحديث النبوي الشريف ما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت [٣]: (توفي النبي - صلى الله عليه وسلم - حين شبعنا من الأسودين: التمر والماء.)

قال ابن حجر[٤]: (وإطلاق الأسود على الماء من باب التغليب)

ومن أمثلته في عصر صدر الإسلام قولهم : " المصعبان " ، وهما مصعب بن الزبير وابنه عيسى بن مصعب ، و قيل مصعب ، وأخوه عبد الله بن الزبير .[٥]

وبعد كل ما ذكر يتبينُ لنا صحة ما ذهب إليه عباس حسن - رحمه الله - من اعتراض على جمهور النحاة المانعين لقياسية المثنى التغليبي ؛ لأن القولَ بقياسية المثنى التغليبي لا يخالف الأصول العامة التي وضعها علماؤنا للقياس، ومنها الكثرة وعدم الشذوذ، وليس في المثنى التغليبي ندرة ولا شذوذ حتى يقال بعدم القياس عليه.

---

[١]سورة النساء ، آية : ١١

[٢]البحر المحيط ١٩١/٣

[٣]فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٥٢٧/٩ ، قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا، وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي ، قام بإخراجه وصححه ، وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت لبنان

[٤]المرجع السابق ٥٦٧/٩

[٥]انظر : جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي ، صـ ١٢٨، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ ١٩٨١م

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

جمع العلم المختوم بتاء التأنيث جمع مذكر سالمًا

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلًا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، نحو " طَلْحَة " و"طَلْحُون"، وذهب البصريون إلى أنَّ ذلك لا يجوز .[١]

واحتج الكوفيون بأنه لفظ فيه علامة تأنيث سمي به مذكر يعقل ، فجمع بالواو والنون ، كالذي آخره ألف التأنيث ، نحو : موسى وعيسى ، فإنك تقول في جمعه : " موسون "، و" عيسون " فكانت العلة في ذلك أنَّ العبرة بالمعنى ، والمعنى على التذكير، فوجب أن يذكر بعلامة التذكير ، وهو الواو والنون كما في الألف ، ويتأيد ذلك بشيئين[٢]:

أحدهما : أنَّ الألف أدل على التأنيث وألزم من التاء ، ألا ترى أنَّ التاء قد تدخل لا لتأنيث المعنى ، بل للمبالغة ، نحو: " راوية " و" نسَّابة " ، والألف لا تدخل إلا للتأنيث ، فإذا جاز إبطال دلالتها على التأنيث في الجمع كانت التاء أولى بذلك .

الثاني : أنَّ تاء التأنيث قد يُقَدَّرُ إسقاطها ويُكَسَّرُ الاسم على حكم المذكور كقولهم[٣]:

- عُقْبَةُ الأعقابِ في الشَّهرِ الأصَم -

والأعقاب ليس بتكسير العُقْبة، ولكنه قدر إسقاط التاء ، فحيث كُسِّرَ مثلُه يجوز تصحيحُه.[٤]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اختار السير في ركب البصريين، معترضًا على الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، فقال بعد أنْ ذكر المذهبين الكوفي والبصري[٥]:(والواجب الاقتصار- هنا- على المذهب البصري؛ لمسايرته الأعم والأفصح؛ ولخلوه من اللبس .)

ويوافقه الباحث فيما ذهب إليه ؛ فقد احتج البصريون لمذهبهم بثلاثة أوجه [٦]:

---

[١] انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، صـ ٣٤ تحقيق ودراسة د / جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م

[٢] انظر : كتاب التبيين عن هذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ١٢٢

[٣] الرجز بلا نسبة في الإنصاف صـ٤٠ ، وهمع الهوامع ١٥٢/١، والدرر ٤٩/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي ١٠/٨-١٢ ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

[٤] انظر : الدرر الوامع ٤٩/١

[٥] النحو الوافي ١٤١/١ الحاشية

[٦] انظر : كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ١٢٠

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أحدها : أنه لم يُسمع من العرب ذلك ، ولو كان جائزًا لسُمع ولو على الشذوذ.

الثاني : أنَّ تاء التأنيث من حُكم الألفاظ ، والواو والنون من علامات الألفاظ أيضًا ، فلو جمع بالواو والنون لتناقض ؛ لأنَّ تذكير اللفظ ضد تأنيثه .

الثالث : أنَّهم أجازوا جمعه بالألف والتاء ، وقالوا : "طلحة - الطلحات "، ولو جاز بالواو والنون لوجب ، ولم يجز غيره اعتبارًا بالمعنى ، وهو التذكير .

كما أجابوا على كلمات الكوفيين بما يلي [1] :

أما قولهم : العبرة في هذا بالمعنى ، فيجب أنْ يؤتى بعلامة التذكير، قلنا كذلك : بل العبرة فيه باللفظ ، ألا ترى أنهم جمعوا طلحة على طلحات ، والعلة في ذلك أنَّ الواو والتاء لفظان فيجب أنْ يكونا علامتين على ما هو لفظ ، ولفظ " طلحة " مؤنث ، فلا تجعل علامته الواو التي هي علامة من علامات المذكر .

أمَّا قولهم : عيسى وموسى ، فإنما جاز جمعه بالواو والنون ؛ لأنَّ الألف لازمة موضوعة مع الاسم من أول وضعه ، فجرت مجرى بقية حروفه .

وأمَّا "عقبة الأعقاب" فلا يعرج عليه؛ لأنه من الشذوذ ولأنَّ جمع التكسير كثير الاختلاف ، وهو غير منضبط بخلاف جمع التصحيح .

---

[1] انظر : التبيين ١٢٣ ، و الإنصاف صـ ٣٦ وما بعدها

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إعراب ما جاء من الأعلام على صيغة جمع المذكر السالم

إذا سُمِّي علمٌ بصيغة جمع المذكر السالم ، نحو: " زيدون " ، و " حمدين " فللعلماء في إعرابه خمسة آراء :

الأول : أنْ تعرب بالحروف إجراء لها على ما كانت عليه قبل التسمية بها ، فيقال : هذا زيدُونَ ، ورأيت زيدِينَ ، ومررت بزيدِينَ .[١]

الثاني : أنْ تجري مجرى "غسلين " في لزوم الياء ، وكون الإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونةً ، فيقال هذا زيدينٌ ، ورأيت زيدينًا ، ومررت بزيدينٍ، أما إنْ كان أعجميًّا فإنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف ، فيقال : هذه قنسرينُ ، ورأيت قنسرينَ ومررت بقنسرينَ .[٢]

الثالث : أنْ تجري مجرى " هارون " في لزوم الواو ، وكون الإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة ، فيقال : هذا زيدونُ ، ورأيت زيدونَ ومررت بزيدونَ .[٣]

الرابع : أنْ تجري مجرى " عَرَبُون " في لزوم الواو ، وكون الإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ، فيقال : هذا زيدونٌ ، ورأيت زيدونًا ، ومررت بزيدونٍ [٤]، وقاسوا هذا الوجه على"زيتون" في لزوم الواو والإعراب على النون منونة [٥]، وَاسْتُدِلَّ لهذا الوجه بقول الشاعر[٦]:

وَلَهَا بِالمَاطِرونِ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الذي جَمَعَا

---

[١] انظر: الكتاب ٣/٢٠٩-٢٣٢، والمقتضب ٣/٣٣١-٣٣٢ ، ٤ /٣٦-٣٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحق الزجاج صـــ٢٢ ، تحقيق هدى محمود قراعة ، الجمهورية العربية المتحدة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ١٣٩١هـ ١٩٧١م ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٥ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي صـ ١٨٥تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دارة العلوم الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م ، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٦٨ ، وهمع الهوامع ١/١٧٠

[٢] انظر : الكتاب ٢/٢٠٩-٢٣٢، والمقتضب ٤/٣٦-٣٧، وما ينصرف وما لا ينصرف صـ ٢٣، والجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي صـ ٣٤٤ تحقيق علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤، ١٤٠٨هـ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٥

[٣] انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/١٩٨ حققه وقدم له د/ عبد المنعم احمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الهمع ١/١٧١

[٤] انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٣

[٥] المرجع السابق نفس الصفحة

[٦] البيت من المديد ، وهولأبي دَهْبَل الجُمْحي في ديوانه رواية أبي عمرو والشيباني صـ ٨٥ تحقيق عبدالعظيم عبدالمحسن ، مطبعة القضاء في النجف الأشرف ط١ ،١٣٩٢هـ ١٩٧٢م ، و " الماطرون : بستان بظاهر دمشق ، والمعنى : أَن لهذه المرأَة ترددًا إِلَى الماطرون في الشتاء فَإِن النمْل يخزن الحب فِي الصَّيف ليأكله فِي الشتاء ، والبيت من شواهد سر صناعة الإعراب٢/٦٢٦ ، وخزانة الأدب ٧/٣٠٩-٣١٣ ، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٧

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

واعترض أبوعلي الفارسي على هذا الوجه بثلاثة أمور[١]:

الأول : أنه لا شاهد له ، و**الثاني :** أنه بعيد من جهة القياس ، و**الثالث :** أن زيادة الواو والنون بعد ضمة في آخر اسم ليس من وضع العرب ، وقال في البيت السابق : إن " ماطرون " اسم أعجمي ، وليست الواو فيه حرف إعراب كما في " سنين ".

كما ضعف هذا الوجه ابن عصفور ، وابن مالك ، فرأى ابن عصفور أنه شاذٌّ لا يقاس عليه [٢] ، ورأى ابن مالك أنه قليلٌ والحمل عليه ضعيفٌ . [٣]

الخامس :أنْ تلزمه الواو وفتح النون مطلقًا ، ويقدر الإعراب على الواو[٤]، وحمل على هذا الرأي قول الشاعر[٥]: **" وَلَهَا بِالمَاطِرونَ إذا ..."** فيمن رواه بفتح النون ، وهذا الوجه أضعفها كما قال ابن عصفور[٦]، وابن مالك .[٧]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد ذكر الآراء السابقة ورأى بضرورة نطق الأعلام على حالها دون تغيير في شكل العلم ، وذلك لما تقتضيه المعاملات الرسمية الجارية في عصرنا ، وحرصًا منه علي التيسير والسهولة ، لذا اعترض على الرأي الأول ، وقال بعد عرضه إياه [٨]: (... واحتمال اللبس في هذا الوجه قوي ؛ لإيهامه أنه جمع ؛ ولأنَّ حروفه تتغير بتغير إعرابه ، مع أنه علم لمعين)

واختار الأخذ بالرأي الثاني لإعراب العلم المختوم بياء ونون ، فتقول : هذا حمدينٌ ، ورأيت حمدينًا ، ومررت بحمدينٍ ، ودعا إلى ضرورة الاقتصار على هذا الرأي ؛ لبعده عن اللبس ، وجعل من المعاملات الرسمية سببًا لاختيار هذا الرأي ، وطرد ما عداه من الآراء ، ثم شن اعتراضًا قويًا على الآراء الأخرى التي تعارض مذهبه بقوله[٩]:(...والقصد من سرد الآراء التي تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها ، دون أنْ نبيح اليوم استعمَالها ، ومن الإساءة للغتنا أنْ نفتح الأبواب المؤدية إلى البلبلة والاضطراب فيما نُنْشئه من كلام ، وإلى التعسر من غير داع فيما نمارسه من شئون الحياة .)

---

[١] انظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٨٤، ١٨٥
[٢] انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ٦٤/٣
[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/١
[٤] انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٧/١، و المخصص لابن سيده الأندلسي ١٠٤/١٧ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بلا تاريخ .
[٥] سبق تخريجه
[٦] انظر : شرح الجمل ٣/ ٦٤
[٧] انظر : شرح الكافية الشافية ١٩٧/١-١٩٨
[٨] النحو الوافي ١٥٣/١
[٩] المرجع السابق ، نفس الصفحة

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أما العلم المختوم بواو ونون ، فهو ينطق أيضًا على صورته دون تغيير ؛ لذا اختار لإعرابه الرأي الرابع ، ورأى - أيضًا - بضرورة الاقتصار عليه ، وطرد ما عداه من آراء ، بقوله [١]: (ونرى أنَّ الاقتصار على هذا الإعراب أحسن في العلم المختوم بالواو والنون ، مثل : " زيدون " لما سبق في نظيره المختوم بالياء والنون ...)

ويرى الباحث أن الصواب معه - رحمه الله - فيما ذهب إليه؛ وذلك لأنَّ أخذه بالرأي الثاني لإعراب الأعلام المختومة بالياء والنون موافقٌ لما عليه كثير من أئمة النحاة ، أما اختياره للرأي الرابع لإعراب الأعلام المختومة بواو ونون زائدتين فهو وإن كان أضعف من الرأيين الأولين إلا أنه لا مانع من الأخذ به ، لما فيه من السهولة والتيسير ، وليس فيه ما يخالف قواعد اللغة وأحكامها ، علاوة على انتشار الأعلام المختومة بالواو والنون في عصرنا الحاضر خلافًا لما كان عليه الحال في الماضي ، فنسمع اليوم : " زيدون " و "حمدون "، و" عبدون " ، و" سعدون " .

ويرى الباحث أنَّ منهج عباس حسن - رحمه الله - الرامي إلى مراعاة حاجة المتكلمين اليوم ، وملاءمة الواقع المعاش منهجٌ له وجاهته واحترامه ما دام مقيدًا بقواعد اللغة ، وأحكامها ، وأصولها العامة ، فلا يصح لنا بأي حال من الأحوال مراعاة حاجة المتكلمين دون النظر إلى قواعد اللغة ، وأحكامها العامة ، وقد تبين لنا من خلال البحث أنْ ليس فيما ذهب إليه عباس حسن - رحمه الله - أية مخالفة لقواعد النحاة وأحكامهم العامة .

ويعضد موقف المؤلف ويزيده ثباتًا وتأييدًا أنه بذلك موافق لمجمع اللغة العربية بالقاهرة فيما ذهب إليه ، فقد قرر مجمع اللغة العربية إعراب ما جاء على صيغة جمع المذكر السالم من الأعلام إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين مع لزوم الواو ، فإن كان علمًا لمؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث ، ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهيًا بياء ونون زائدتين .[٢]

أمَّا مَا أورده أبو علي الفارسي من انتقادات لهذا الرأي فيمكن أنْ يجاب عنها بما يلي :

١- ذكر ابن مالك كلمات جاءت على هذا الوجه ، وهي : " سيلحون " ، و " ناظرون " ، و" ماعزون " و "الماطرون " ، وهي أسماء أمكنة [٣] ، وذكر

---

[١] نفسه ١٥٥/١

[٢] انظر : القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدروة الحادية و الستين عام١٤١٥، ١٩٩٥، صـ ٥٢ تأليف خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، دار التدمرية ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ط١ ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .

[٣] انظر : شرح التسهيل ٨٦/١

ياقوت الحموي في معجم البلدان موضعين جاءا على هذا الوجه ، وهما : " جيرون" و " بيرون" .[١]

٢- ذكر ابن مالك أنَّ هناك أسماءً عربية جاءت مزيدة بالواو والنون بعد ضمة في آخر الاسم سواء كانت معرفة كـ "حمدون" ، و" سعدون" أم نكرة ، كـ " عربون "، و " زرجون " .[٢]

٣- أنه ليس فيه خروج عن القياس ؛ لأنه رجوع إلى أصل إعراب الاسم المفرد ، وهو أنْ يكون بالحركات الظاهرة .

---

[١] انظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ٥١/٥ ، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م

[٢] انظر : شرح التسهيل ٨٧/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

حـذف نون المثنى والجمع ، والأفعال الخمسة

اعترض عباس حسن ـ رحمه الله ـ على حذف نون المثنى والجمع تخفيفًا لغير الضرورة ، إذ قال بعد أنْ تناول المسألة [١]: (... فمن المستحسن في غير الضرورة ، وغير " لبيك وسعديك " وأشباههما الفرار منه قدر الاستطاعة ؛ منعًا للغموض واللبس ، وضبطا للتعبير في سهولة ووضوح ، واتفاق ما يلائم حاجة الناس اليوم .)

كما اعترض على اللغة التي تجيز حذف النون من الأفعال الخمسة دون ناصب أو جازم ، ورأى بوجوب البعد عنها ، وعدم محاكاتها ، قال بعد عرضه لتلك اللغة [٢]: (... وليس من السائغ اتِّباع هذه اللغة في عصرنا ولا محاكاتها ، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في بعض النصوص القديمة .)

ويتفق الباحث معه ـ رحمه الله ـ في ضرورة البعد عن هذه الظاهرة ، حرصًا على ضبط اللسان، وتوحيدًا للقواعد، وبعدًا عن اللبس والغموض، فالناظر في أقوال النحاة تجاه ظاهرة حذف النون في المثنى والجمع ، والأفعال الخمسة يجد فيها كثيرًا من الاضطراب والبلبلة، ويبدو أنَّ ذلك الاضطراب نتيجة كثرة الشواهد المؤيدة لتلك الظاهرة ، وعدم قدرة النحاة على إحصاء كل ما ورد من تلك الشواهد قبل تقعيد القواعد، فيبدو أنه بعد أنْ قعد النحاة قواعدهم بدت لهم الشواهد المخالفة لتلك القواعد فتعددت مواقفهم تجاه تلك الشواهد ، فمنهم من رفضها ، ومنهم من حاول إخضاعها للقواعد ، وكانت بداية ذلك التقعيد هي موقف سيبويه [٣]، والفراء[٤]، والمبرد[٥]، إذ وضعوا قاعدة عامة حاولوا بها إخضاع ما جمعوه من مسموع ، وهي قصر ذلك على الاسم المشتق المصدر بـ " أل" ، واستشهد سيبويه بقول رجل من الأنصار[٦] :

الحَافِظُو عَوْرةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهمُ مِنْ وَرَائِنا نَطَفُ

وإزاء ذلك الشرط وقع النحاة في بلبلة ؛ لورود ما يخالف تلك القاعدة من المسموع ، فرفض ابن جني ، و العكبري ما جاء على غير هذه الصورة ، فخطأ ابن جني قراءة أبي السمال " غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ " بالنصب ، ورأى أن هذا يكاد

---

[١] النحو الوافي ١٥٨/١
[٢] المرجع السابق ١٨٠/١
[٣] انظر : الكتاب ١٨٦/١-١٨٧-١٨٨
[٤] انظر رأيه في همع الهوامع ١٦٧/١
[٥] انظر : المقتضب ١٤٥/٤-١٤٦-١٤٧
[٦] البيت من المنسرح ، وهو من شواهد الكتاب ١٨٦/١ ، وهمع الهوامع ١٦٨/١ ، وخزانة الأدب ٦/٦، والدرر ٦٠/١ برواية : " وكف" مكان " نطف " ، والنطف هو التلطخ بالعيب ، و الوكف هو العيب والإثم

يكون لحنًا ؛ لأنه ليست معه لام التعريف[١] ، كما خطَّأَ العكبري قراءة النصب في قوله تعالى : " إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابَ " ورأى أنَّ ذلك سهو من القارئ . [٢]

وإزاء ذلك الاضطراب حاول ابن مالك وضع قاعدة تناسب الواقع المنطوق ، وجمعه تحت قاعدة واحدة ، فساير سيبويه ومن تبعه في إجازة سقوطها إذا كانت في آخر اسم مشتق في أوله " أل " ، وجعل ذلك السقوط لتقصير الصلة ، وأجاز ما رفضه ابن جني و العكبري فيما سبق ، وجعل ذلك السقوط اختياريًّا ؛ لوقوع النون قبل لام ساكنة، ولكنه رأى بشذوذ ما خالف ذلك كما في قراءة[٣]:" وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ " على قراءة من حذف النون .[٤]

ثم جاء أبوحيان فتوسع في ذلك ، ورأى بجواز حذف النون تخفيفًا في القراءة السابقة [٥] ، بالرغم من عدم دخول " أل " على اسم الفاعل ، وعدم وقوعها قبل لام ساكنة ، وذلك محاولة منه لمسايرة المسموع ، وتابعه في ذلك السمين الحلبي [٦] ، وابن عادل .[٧]

على أنهم قد اتفقوا على أنَّ حذف النون في غير ما ذكر ضرورة شعرية [٨]، كقول الشاعر[٩] :

هُمَا خُطَّتَا : إمَّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دمٌ ، والمَوتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

وقول الآخر[١٠] :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ

أراد الأول :"خطتان " ، وأراد الثاني :"خظاتان" .

---

[١] انظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٨٠/٢ ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالفتاح النجار، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ

[٢] انظر : التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري١٠٨٩/٢، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧٦م

[٣] سورة البقرة ، آية : ١٠٢ ، والقراءة للأعمش ، انظر : المحتسب ١٠٣/١

[٤] انظر : شرح التسهيل ٧١/١

[٥] انظر : البحر المحيط ٥٠١/١

[٦] انظر : الدر المصون ٤١/٢

[٧] انظر : اللباب في علوم الكتاب٣٥٠/٢

[٨] انظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ٤٠٦ تحقيق أ . د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ٢٠٠م ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الآلوسي صـ ١١١ ، شرحه محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية ، مصر ١٣٤١هـ

[٩] البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرًّا في ديوانه صـ ٣١ ، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ،ط١ ، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، وروايته في الديوان " بالقتل " بدلامن " الموت " وهو من شواهد رصف المباني ٤٠٦ وهمع الهوامع ١٦٢/١ ، والدرر اللوامع ٥٨/١، والخزانة ٤٩٩/٧، ٥٠٠، ٥٠٣

[١٠] البيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس في ديوانه صـ ١٠٧ ، اعتنى به وشرحه عبدالرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م ، وهو من شواهد شرح المفصل ٢٨/٩ ، و رصف المباني ٤٠٦، ومغني اللبيب ٢٢١/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إلا أنَّ السيوطي قد ذكر أنَّ من النحاة من توسع تمامًا في تلك المسألة فجوَّزه مطلقًا ، فيجيز نحو : " قام الزيدا " بغير النون ، ويشهد له ما سمع : بيضك ثنتا وبيضي مائتا ، أي ثنتان ومائتان .[١]

وقد تحذف النون جوازًا لشبه الإضافة ، ومن قبيل ذلك ما ذهب إليه الأعلم من أنَّ الكاف في " لبيك " ، و " سعديك " ، و " دواليك " ونحو ذلك هي حرف خطاب لا ضمير .[٢]

وما قيل في حذف النون من المثنى والجمع تخفيفًا لغير الإضافة قيل في حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة دون ناصب أو جازم ، فمن النحاة من رفض تلك الظاهرة ، ورأى باختصاص هذا الحذف بالضرورة الشعرية ، وإليه ذهب الفارسي ، وابن جني [٣]، وابن عصفور [٤]، وغيرهم .[٥]

وإزاء كثرة الشواهد المؤيد لتلك الظاهرة رأى ابن مالك [٦] بثبوت ذلك في الكلام نظمه ونثره ، وتابعه في ذلك أبوحيان[٧] ، والسلسيلي[٨]، والخضري [٩]، وقد استدل المثبتون لذلك بالعديد من الشواهد النثرية والشعرية ، ومن تلك الشواهد :

١- قراءة أبي عمرو من بعض طرقه [١٠]: "قالوا ساحران تظَّاهرا " بتشديد الظاء ، والأصل : أنتما ساحران تَتَظَاهَران ، حذف المبتدأ ، وأدغمت التاء في الظاء ثم حذفت النون .
٢- قوله - صلى الله عليه وسلم - [١١]:" لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ..."
٣- قول أبي طالب [١٢] :

فَإنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمُ سَيَحْتلبوها لاقحًا غَيرَ بَاهِلِ

---

[١] انظر : الهمع ١٦٢/١
[٢] المرجع السابق ، نفس الصفحة
[٣] انظر : الخصائص ٣٨٨/١
[٤] انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور الاشبيلي ١٠٩-١١٠ ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ـ الطبعة الأولى ١٩٨٠م
[٥] كابن القواس ، انظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٣٦٣/١ تحقيق د/ علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ، والآلوسي ، انظر : الضرائر للآلوسي صـ ١٢٥
[٦] انظر : شرح التسهيل ٥٢/١، ٥٣
[٧] انظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي١٩٥/١، ١٩٦، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق .
[٨] انظر : شفاء العليل ١٢٤/١ ، ١٢٥
[٩] انظر: حاشية الخضري ٤٩/١
[١٠] سورة القصص ، آية : ٤٨ ، انظر القراءة في البحر المحيط ١١٨/٧
[١١] ورد هذا الحديث بلفظه في صحيح مسلم ، باب الإيمان ، الحديث رقم ٩٣ ، ٤٤/١ ، نظر محمد الفاريابي ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م
[١٢] البيت من الطويل،و هو من شواهد شرح التسهيل٥٣/١، والتذييل والتكميل ١٩٥/١ ، وشفاء العليل ١٢٥/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٤- وقول الآخر [١] :

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبِيْتِي تَدْلُكي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذّكي

وكان القياس في البيتين : ستحتلبونها ، تبيتين ، تدلكين .

ويرى الباحث أنَّ الذي أوقع النحاة قي تلك البلبلة وذلك الاضطراب هو محاولتهم فرض قواعدهم على الاستعمال اللغوي ، وعدم النظر إلى طبيعة اللغة وما تمر به من مراحل تطور ، فإن اللغة قد تمر بمراحل طويلة وهي في طريق التكوين ، فهي لم تخرج إلى الوجود دفعة واحدة ، ولم تستقم لها قواعدُها إلا بعد فترة طويلة من الزمن، لذا أرى أنَّ أفضل ما قيل في تلك المسألة هو ما ذهب إليه الدكتور حسن عون [٢]، وتابعه فيه الدكتور أحمد سليمان ياقوت [٣]، إذ رأوا أنَّ حذف نون المثنى والجمع، والأفعال الخمسة بهذه الصورة يمثل حالة من حالات التطور اللغوي ، ذلك أنه من السذاجة أنْ نظن أنَّ اللغة لم تمر بمراحل عديدة من التطور حتى استوت على سوقها ، وترسخت قواعدها ، فإعراب المثنى والجمع بهذه الحروف من واو ونون ومن ياء ونون ، ومن ألف ونون لم يوجد كذلك مرة واحدة ، ولم تلتزم طرق الأداء به من أول الأمر بهذه الصورة التي نراها الآن ، وإنما وجد الحرف الأول، وهو الألف ، أو الواو أو الياء وسارت اللغة على ذلك مدة من الزمن ، ثم التزمت النون بعد ذلك ، وكذلك الأمر بالنسبة للأفعال الخمسة ، لم يلتزم فيها النطق بالنون في أول الأمر إلى أنْ استقرت القواعد ونضجت ، وبذلك نخلص من ذلك الجدل والاضطراب الذي أوقع النحاة أنفسهم فيه ، فقد مرت على اللغة فترة طويلة لم تذكر فيها النون في المثنى والجمع والأفعال الخمسة حتى ترسخت القواعد واستقرت، وما تلك الأمثلة المتعددة إلا نواتج من تلك اللغات القديمة .

---

[١] الرجز مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح ألفية ابن معطي ٣٦٣/١ ، والخصائص ٣٨٨/١، وضرائر الشعر صـ ١١٠، وشرح التسهيل ٥٣/١، والتذييل والتكميل ١٩٥/١

[٢] انظر : اللغة والنحو ، دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة صـ ٨٥، ٨٦ ،٨٧، ٩٤،٩٥، ٩٨، تأليف الدكتور حسن عون ، الطبعة الأولى ١٩٥٢م ، مطبعة رويال ، خلف محكمة إسكندرية الشرعية .

[٣] انظر : ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم صـ ٥٨ ، تأليف الدكتور/ أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إعراب جمع المذكر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم

اختلف النحاة حول إعراب جمع المذكر السالم المرفوع إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو : " جاءني مُسْلِمِيَّ " ، هل يكون إعرابه لفظيًّا أم تقديريًّا ؟ ، ولهم في ذلك رأيان :

الأول : يرى أنَّ الإعراب فيه تقديريٌّ ، وهو قول ابن الحاجب[١] ، وبهذا الرأي أخذ ابن مالك [٢]، والرضي [٣]، وغيرُهما .[٤]

وحجتهم في ذلك أنَّ " مُسْلِمِيَّ " أصله: " مُسلِمُوي " اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين، وأولاهما ساكنة، مستعدة للإدغام ، فقلبت أثقلهما إلى أخفهما، أي الواو إلى الياء ، ثم أدغم الأول في الثاني ، و كُسِر ما قبل الياء ؛ لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ، ولكون الضمة قريبة من الطرف ، والطرف محل التغيير.[٥]

الثاني : يرى أنَّ الإعراب فيه لفظيٌّ لا تقديريٌّ، ذهب إليه ابن عقيل[٦]، وأبوحيان[٧] ، والصبان[٨]، والخضري[٩] ، وحجتهم أنَّ المقدر ما لم يوجد ، والواو موجودة إلا أنها انقلبت ياءً ، وتغير صورتها لعلة تصريفية لا يوجب تقديرها .

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على اختلافات النحاة في هذه المسالة ورأى أنها من مسائل الخلاف الشكلي الذي لا فائدة من ورائه ، قال بعد عرضه لذلك الخلاف القائم [١٠]: (والخلاف بين هذين الرأيين لا قيمة له ، لأنه خلاف لفظي ، شكلي ، لا يترتب عليه شيءٌ عملي ، فلا مانع من اتباع أحد الرأيين ، والأول أفضل لموافقته بعض حالات خاصة أخرى .)

ويرى الباحث - وفاقًا لما عليه عباس حسن - أنه لم يكن للخلاف في هذه المسألة أية فائدة ترجى ، ولم يترتب عليه أي شيء عملي ، فلا مانع من اتباع أي

---

[١] انظر : كافية للعلامة ابن حاجب صـ ١٤ مكتبة البشرى ، كراتشي ، باكستان ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م

[٢] انظر : شرح التسهيل ٢٧٩/٣

[٣] انظر : شرح الرضي على الكافية ٩٩/١

[٤] انظر : شفاء العليل ٧٢٨/٢ ، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ٣٢٦٨/٧ ، دراسة وتحقيق أ.د / علي محمد فاخر ، أ. د /جابر محمد البراجة ، أ . د/ إبراهيم جمعة العجمي ، أ . د / جابر السيد مبارك ، أ. د / علي السنوسي محمد ، أ . د/ محمد راغب نزال ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

[٥] انظر :شرح الرضي على الكافية ٩٩/١

[٦] انظر : المساعد ٣٧٤/٢

[٧] انظر : ارتشاف الضرب ١٨٤٨/٤

[٨] انظر : حاشية الصبان ٤٢٤/١

[٩] انظر : حاشية الخضري ٩١/١

[١٠] النحو الوافي ١٦٠/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الرأيين ، والأول أولى ؛ لموافقته بعض حالات خاصة أخرى ، ومن تلك الحالات مثلًا أنَّ النحاة -على الأصح - قد ذهبوا إلى تقدير الحركة في نحو: "حضر غلامي" ، فقالوا : منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ وذلك لأنَّ ياء المتكلم تستوجب كسر ما قبلها ، فيتعذر ظهور الحركة الإعرابية على آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، فكما تقدر الحركة ، فكذلك يقدر الحرف عند تعذر ظهوره ، وكذلك يقولون في إعراب الاسم المنقوص في نحو:" جاء القاضي " فكلمة القاضي مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، أي أنَّ الضمة موجودةٌ لكنها قدرت لوجود عارض يمنع من ظهورها ، فكذلك الحال في نحو : " جاء مُسلِمِيَّ " .[1]

والله أعلم

[1] انظر : ترجيحات الخضري النحوية والصرفية المعلل لها في حاشيته على شرح ابن عقيل جمعًا ودراسة صـ ٢٩٥ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، تخصص نحو وصرف ، إعداد الطالبة / آمال بنت فاهد بن عبدالرحمن اللحياني ، إشراف الأستاذ الدكتور / رياض بن حسن الخوام ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ،كلية اللغة العربية وآدابها ، قسم اللغة والنحو ، ١٤٢٨هـ ١٤٢٩هـ .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

جمع ما لم يسمع له من العرب جمع تكسير بالألف والتاء

أجاز سيبويه جمع الأسماء التي لم يُسمع لها من العرب جمع تكسير بالألف والتاء ، قال في باب ما يُجمع من المذكر بالتاء ، لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع [١] : (فمنه شيءٌ لم يُكسَّر على بناء من أبنية الجمع ، فجُمع بالتاء إذ مُنِعَ ذلك ، وذلك قولهم : سُرَادِقاتٌ ، وحَمَّامَاتٌ ، وإِواناتٌ ، ومنه قولُهم : جَمَلٌ سِبَحلٌ ، وجِمَالٌ سِبَحْلاتٌ ، و رِبَحْلاتٌ ، وجِمَالٌ سِبَطْرَاتٌ ، وقالوا : جُوَالِقٌ و جَوَالِيقُ ، فلم يقولوا : جُوَالِقاتٌ ، حين قالوا : جَوَالِيقُ .)

إذن فكلام سيبويه واضح في إجازة جمع كل اسم لم يسمع له من العرب جمعُ تكسير بالألف والتاء ، أما إن سُمِعَ له جمعُ تكسيرٍ ، كما في جوالق و جواليق ، فلا يصح جمعُه بالألف والتاء .

أما ابن مالك فقد عَدَّ مثل هذا الجمع من الشاذ المقصور على السماع [٢]، وتبعه في هذا السيوطي .[٣]

ولما كان كلام سيبويه صريحًا في إجازة ذلك النمط من الجمع لم يرُقْ لأبي حيان ما ذهب إليه ابن مالك ، ورأى أنَّ قول ابن مالك بشذوذ هذا النوع من الجمع وقصره على السماع قولٌ لا وجهَ له ، ورأى أنَّ الصواب قياسية ذلك الجمع في كل ما لم يُكسَّر من الأسماء اسمًا كان أو صفةً، مذكرًا كان أو مؤنثًا [٤]، واستحسن رأي أبي حيان شُرَّاحُ التسهيل من بعده كالسلسيلي[٥]، وناظر الجيش .[٦]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اشترط لقياسية ذلك النمط من الجمع كون الاسم خماسيًّا ، واعترض على من لم يشترط هذا الشرط من النحاة ، قال [٧]: (وبعض النحاة كما جاء في الهمع لم يشترط كونه خماسيًّا ، مكتفيًا باشتراط أنه لم يسمع له جمع تكسير ، والأفضل عدم الاعتداد برأيه لمخالفته الأكثرية .)

وبالنظر في كلام عباس حسن نجد فيه ما يلي :

١- اشتراطه كون الاسم خماسيًّا، وجعل هذا الشرط هو مذهب الأكثرية منتقض بما نقلناه عن سيبويه وغيره من شرَّاح التسهيل في عدم اشتراط هذا الشرط

---

[١] الكتاب ٦١٥/٣

[٢] انظر : شرح التسهيل ١١٤/١

[٣] انظر : الهمع ٧٠/١، ٧١

[٤] انظر : التذييل والتكميل ١٠١/٢

[٥] انظر : شفاء العليل ١٦٩/١

[٦] انظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ٤٢٥/١

[٧] النحو الوافي ١٦٩/١ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

، فقد رأينا في الأمثلة التي أوردوها كلمات ليست خماسية مثل : سبحل ، وربحل ، وسبطر .

٢- اشتراطه لقياسية هذا الجمع خماسية الاسم يتنافى مع اتجاهه الذي طالما دعا إليه وهو التيسير ، ومسايرة الواقع اللغوي المعاش، علاوة على إجازة مجمع اللغة العربية لطائفة من جموع التأنيث السالمة ، ولم يشترط فيها خماسية الاسم ، ومنها: إطارات، بلاغات ، جوازات ، حسابات ، خطابات ، خلافات ، سندات ، خيالات ، شعارات ، صراعات ، صمامات ، ضمانات ، طلبات ، غازات ، فراغات ، قرارات ، قطارات ، قطاعات ، مجالات ، معاشات ، معجمات ، مفردات ، نزاعات ، نشاطات ، نطاقات .[١]

وكما ترى جميع هذه الجموع مجازة من مجمع اللغة العربية، وليس بينها اسم واحد خماسي ، فمنها الرباعي ومنها الثلاثي، ومنه يتأكد لنا عدم صحة ما ذهب إليه في قصر هذا النمط من الجمع على الاسم الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير ، والصواب قياس ذلك وفق ما قاله أبو حيان على كل ما لم يكسر من الأسماء اسمًا كان أو صفة ، مذكرًا كان أو مؤنثًا .

---

[١] انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا " مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني" ١٩٣٤م-١٩٨٤م- صـ ٨٣-٨٤ أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين عضو المجمع ، إبراهيم الترزي المدير العام للتحرير والشئون الثقافية بالمجمع ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل الثالث :

اعتراضات عباس حسن في باب النكرة والمعرفة

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إعراب ضمائر النصب والجر بعد لولا

من الأساليب العربية الفصيحة قولهم : " لولاي" ، و" لولاك " ، و " لولاه " بدخول " لولا " على الضمير المتصل المشترك بين النصب والجر ، غير أنَّ النحاة اختلفوا في موقع هذا الضمير ، أهو الرفع ، أم الجر ؟

فمذهب سيبويه أنه الجر ، واستدل على الجر بأنَّ الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، ورفض فكرة موافقة ضمير الجر ضمير الرفع في" لولاي" ، وموافقة ضمير النصب ضمير الرفع في " عساني " ، ورأى أنَّ ذلك لا يستقيم ، ورد ما ذهبوا إليه من أنَّ الياء في " لولاي ، وعساني " في موضع رفع ، ووصفه بالوجه الرديء.[١]

واحتج ابن مالك لمذهب سيبويه بأنَّ في الجر بـ "لولا " مع شذوذه استبقاءً لحقها وذلك أنها مختصة بالاسم غيرُ مشابهة للفعل ، ومقتضى ذلك أنْ تجر الأسماء مطلقًا ، لكن منع من ذلك شبهُها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة ... وأرادوا التنبيه على مُوجِب العمل في الأصل فجروا بها المضمر المشار إليه.[٢]

وأضاف ابن الأنباري إلى هذا إجابة عن تساؤل عن متعلق " لولا " إذا عُدت حرف جر، فأسند إلى البصريين قولهم: قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء كقولك : " بحسبك درهمٌ " ، ومعناه : حسبك ، وكقولهم: " هل منْ أحدٍ عندك ؟ " ، أي هل أحدٌ عندك ؟ ، وكذلك " لولا " إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في " بحسبك " ، و" من " في " هل من أحد عندك ؟ " ، ولا فرق بينهما .[٣]

أما الكوفيون و الأخفش من البصريين فرأوا أنَّ الضمير المتصل في موضع رفع، واحتجوا بأنَّ الضمير قام مقام الظاهر ، وهذا الظاهر مقامه رفع على الفاعلية على مذهب الكوفيين ، وعلى الابتداء على مذهب البصريين ، فكذلك كل ما قام مقامه .[٤]

وقد اختار عباس حسن - رحمه الله -الأخذ بالرأي الكوفي، واعترض على رأي سيبويه ، ورأى فيه كثيرًا من التعقيد ، قال تعليقًا على الرأي الكوفي [٥] : (...وهذا الرأي - فوق يسره ووضوحه - يؤدي إلى النتيجة التي ترمي إليها الآراء الأخرى ،

---

[١] انظر : الكتاب ٣٧٣/٢
[٢] انظر : شرح التسهيل ١٨٥/٣
[٣] انظر : الإنصاف ٥٥١
[٤] انظر : المرجع السابق صـ ٥٤٩
[٥] النحو الوافي ٢٤٢/١، وانظر : ٢٢٢/١ الحاشية

من غير تعقيد ، وفي مقدمتها رأي سيبويه الذي يجعل " لولا " في هذه الأمثلة وأشباهها حرف جر شبيه بالزائد، وما بعدها مجرور بها لفظًا مرفوع محلًّا؛ لأنه مبتدأ ، ونكفي بالإشارة إلى تعدد الآراء من غير تعرض لتفاصيلها المرهقة المدونة في المطولات .)

ويرى الباحث أن الصواب مع عباس حسن - رحمه الله - في الأخذ بالرأي الكوفي والاعتراض على رأي سيبويه والبصريين ؛ وذلك لقوة حجة الكوفيين ، إذ أضافوا إلى حجتهم السابقة ما يلي :

١- أنَّ " لولا " ليس في حروف الخفض ما هو بمعناه فتحمل عليه، فتكون جارَّةً مثله ، ففارقت بذلك " عسى " التي حملت على " لعل " لأنها بمعناها، ولذلك نصبت الضمير ، فقالوا : "عساك ، وعساني " .
٢- أنَّ " لولا " لو كانت جارَّةً للضمير لكنا نجد اسمًا ظاهرًا مخفوضًا بها ، لأنه ليس في كلام العرب حرفٌ يعمل الخفض في المكنى دون الظاهر، فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجيءَ ذلك في بعض المواضع ، أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز، وفي عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أنْ تخفض ظاهرًا ولا مضمرًا .
٣- أنَّ المكنى كما يستوي لفظه في النصب والخفض ، نحو: " أكرمتك " ، و" مررت بك " فقد يستوي لفظه أيضًا في الرفع والخفض ، نحو : " قمنا " ، و" مر بنا " ، فيكون لفظ المكنى في الرفع والخفض واحدًا ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف في موضع " أنت " رفعًا .

كما أمكنهم رد حجج البصريين بما يلي [١] :

أما قولهم : " إنَّ الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع " ، قلنا : لا نسلم ، فإنه قد يجوز أنْ تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أنْ يقال : " ما أنا كأنت " ، و" أنت " من علامات المرفوع، وهو ها هنا في موضع المخفوض، وهما في " لولاي " و " لولاك " من علامات المرفوع .

والذي يدل على أنَّ " لولا " ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ها هنا ما يتعلق به .

قولهم : " قد يكون الحرف في موقع مبتدأ لا يتعلق بشيء " قلنا : الأصل في حروف الخفض ألَّا يجوز الابتداء بها ، وألا تقع في موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادرًا في حرف زائد دخوله كخروجه ، كقولهم : " بحسبك زيد " و " ما جاءني من أحد " لأنَّ الحروف في نية الإطراح ؛ إذ لا فائدة له ...فأما الحرف إذا جاء لمعنى فليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه ؛ ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الذي دخلت من أجله بخلاف الباء في " بحسبك زيد " و" من " في قولك : " ما جاءني من أحد " فبان الفرق بينهما .

---

[١] انظر : الإنصاف صـ ٥٥١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل

منع جمهور النحاة اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل ، كما في قولهم :" ضرب غلامُه زيدًا " [١]، وحمله آخرون على الضرورة الشعرية ، ومنهم ابن هشام [٢]، وابن عصفور[٣]، وابن الشجري[٤] الذي جعله من أقبح الضرورات .

أما إجازة ذلك فهو مذهب ابن جني [٥]، وهو المنقول عن الأخفش [٦]، واختاره ابن مالك [٧]، والرضي[٨]، ولكن على قلة ، كما أجازه أبوحيان[٩] في الشعر دون النثر ، واستدل المجيزون بالعديد من الأبيات الشعرية ، منها على سبيل المثال قول الشاعر[١٠] :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على هذا الأسلوب ، فبعد أن وضح المواضع التي يعود فيها الضمير على مرجع متأخر قال في الحاشية [١١]: (ولا يجوز في غير ما سبق عود الضمير على مرجع متأخر ، ومن المسموع الشاذ الذي لا يقاس عليه قول حسان بن ثابت في رثاء مطعم بن عدي [١٢]:

ولو أن مَجْدًا أَخْلَد الدَّهرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِمَا

وقول الآخر[١٣] :

---

[١] انظر:المقتضب ١٠٢/٤، و المفصل صـ ١٨ ، والكافية لابن الحاجب صـ ٢٧، وشرح المفصل ٧٥/١

[٢] انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ١٦٩

[٣] انظر : ضرائر الشعر صـ ٢٠٩

[٤] انظر : أمالي ابن الشجري ١٥٢/١، تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م

[٥] انظر : الخصائص ٢٩٤/١

[٦] انظر : همع الهوامع ٢٣٠/١

[٧] انظر : شرح التسهيل ١٦١/١، ١٦٢، وشرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢، ٥٨٧

[٨] انظر : شرح الكافية ١٨٩/١

[٩] انظر : التذييل والتكميل ٢٦٥/٢

[١٠] البيت من البسيط ، وأبو الغيلان: اسم رجل ، و سنمار: اسم رجل رومي كان قد بنى للنعمان قصر الخورنق ، وخوفا من أن يبني مثله لغيره قتله ، فضرب به المثل: "جزاه جزاء سنمار " والبيت منسوب لسليط بن عدي في الدرر اللوامع ١١٥/١ ، وخزانة الأدب ٤٩٥/٢ ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٦١/١، وهمع الهوامع ٢٣٠/١ ، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٢٣٧/٢ ، ، ت/ محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م ،

[١١] النحو الوافي ١٦١/١

[١٢] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٣٥، شرحه وكتب هوامشه ، وقدم له الأستاذ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م ، و " أخلد " : كتب له الخلود ، أي دوام البقاء ، " مطعم " : اسم رجل، والمعنى : لا بقاء لأحد من الناس في الحياة مهما كان نافعا لعامة الناس ، والبيت من شواهد شرح الشواهد الكبرى للعيني ٢٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢ ، وضرائر الشعر ٢٠٩ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ .

[١٣] البيت من الطويل ،ولم أعثر له على نسبة ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المرءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ)

ويرى الباحث أنَّ عباس حسن- رحمه الله - قد كان مصيبًا في الاعتراض على هذا الأسلوب ، واعتبار تلك الشواهد وأمثالها من المسموع الشاذ الذي لا يقاس عليه ، بالرغم من كثرتها ، ذلك لأنَّ الشعر أسلوب تتحكم فيه الأوزان والقوافي ، فتخضعه لضرورات تخرج به في أحيان كثيرة عن المألوف في كلام العرب ، إذا جرى على طبيعته وسلم من أحكام تلك الضرورات ، وواضح في الأمثلة الشعرية السابقة أنَّ الذي أدى إلى ذلك الاضطراب في الأسلوب ، والعدول عن الطريقة المستقيمة في التعبير إلى تلك الطرق الملتوية هو الضرورة الشعرية ، ضرورة الوزن والقافية ، ولو أنَّ الكلام كان نثرًا لبعد القائل عن تلك الطرق الملتوية ، واتبع الطريقة السليمة المتسمة بالوضوح وعدم اللبس .

ومن الواضح من خلال العرض السابق أنَّ أكثر النحاة كانوا على إدراك بطبيعة الشعر، وما خضع له من الضرورة ، فجمهور النحاة على رفض هذا الأسلوب ، أو اعتباره من قبيل الضرورة الشعرية، ولم يذهب إلى الجواز إلا ابن جني، وابن مالك ، واختاره الرضي على استحياء، فهو يعترف بقلة ذلك ، أما أبوحيان فقد اختاره في الشعر دون النثر ، وما ذلك إلا لإدراكه بما يخضع له الشعر من الضرورة ، وفي ذلك رد على كلام الدكتور أحمد عبد الستار الجواري حول موقف النحاة تجاه هذا الأسلوب ، إذ رأى أن افتتانهم بالشعر وشغفهم به أنساهم أن الشعر أسلوب تتحكم فيه الأوزان والقوافي فتخضعه لضرورات تخرج به في أحيان كثيرة عن المألوف ، ودليله على ذلك إجازتهم إعادة الضمير على الاسم الظاهر ، متقدمًا ومتأخرًا ، ونسيانهم أن كل ذلك يخضع للضرورة الشعرية . [1]

---

[1] انظر : نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي صـ ٥٣، ٥٤ ، تأليف الدكتور أحمد عبدالستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م ، الطبعة الثانية .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

اتصال الضمير و انفصاله

١ - إذا كان ثاني مفعولين لفعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ و الخبر .

إذا وقع الضمير ثاني مفعولين لفعل غير ناسخ ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، كما في : "سَلْنِيْهِ" أو " مَلِّكْنِيْهِ " فظاهر كلام سيبويه أنه يرى بلزوم اتصال الضمير ، وعدم انفصاله [١] ، أما أكثر النحاة فظاهر كلامهم على إجازة الاتصال والانفصال على السواء [٢] ، ووافقهم عليه ابن مالك إلا أنَّ الاتصال عنده أولى؛ لورود النص القرآني عليه[٣]، قال تعالى [٤]:" أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ" ، أما جواز الانفصال فقد استدل عليه بقوله - صلى الله عليه وسلم - [٥]: (فإن الله مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، وَلَو شَاءَ مَلَّكَهُم إِيَّاكُم) ، وتبعه في ذلك مجموعة من النحاة [٦]، ونقل السيوطي في الهمع عن أبي علي الشلوبيني أنَّ الانفصال عنده أولى ، على العكس من قول ابن مالك .[٧]

٢- إذا كان ثاني مفعولين لفعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

كما يرى سيبويه ، وجمهور النحاة [٨] بجواز الوصل والفصل إذا كان الضمير ثاني مفعولين لفعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر،في مثل قولهم " ظَنَنْتُكَهُ" ، أو" ظَنَنْتُكَ إِيَّاهُ " إلا أنَّ الفصل عندهم أولى؛ لأن المفعول الثاني في الأصل خبر للمبتدأ وحقُّ خبرِ المبتدأ الانفصالُ .

بينما ذهب الرماني وابن الطراوة ، وابن مالك [٩] إلى أنَّ الوصل أولى خلافًا لما عليه الجمهور ، وحجتهم أنَّ الأصل الاتصال ، وقد أمكن ، وجاء به التنزيل ،

---

[١] انظر : الكتاب ٣٦٤/٢

[٢] كالزمخشري ، انظر : المفصل في علم العربية للزمخشري ، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي صـ ١٣٣، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، وابن يعيش ، انظر : شرح المفصل ١٠٥/٣، وابن الحاجب ، انظر : الكافية صـ ١٠٩ ، والرضي ، انظر : شرح الكافية ٤٣٩/٢ ، وأبي حيان ، انظر : التذييل والتكميل ٢٣٠/٢ ، والسيوطي ، انظر : همع الهوامع ٢٢٠/١

[٣] انظر : شرح التسهيل ١٥٣/١

[٤]سورة هود ، آية : ٢٨

[٥]لم أجده في كتب الصحيح .

[٦]كابن الناظم ، انظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣٩ ، وابن هشام ، انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام صـ٧٧ ت/ محمد خير طعمه حلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، والشيخ خالد ، انظر : شرح التصريح على التوضيح ١١٠/١ ، والأشموني ، انظر : شرح الأشموني ٥٢/١

[٧] انظر : همع الهوامع ٢٢٠/١

[٨]انظر : الكتاب ٣٦٥/٢ ، والأصول لابن السراج ١٢١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى ٧٧ ، وأوضح المسالك ٩٩/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١١١/١ ، وشرح الأشموني ٥٣/١

[٩]انظر : أوضح المسالك ١٠٠/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١١٢/١ ، وشرح الأشموني ٥٣/١

قال تعالى [١] : " إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ " ، وورد به الشعر كقوله [٢]:

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَل لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

٣- إذا وقع الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها

ونرى هنا نفس الخلاف السابق، فسيبويه [٣] والجمهور[٤] على جواز الاتصال والانفصال إلا أنَّ الانفصال عندهم أرجح ، وعللوا لذلك بنفس التعليل السابق ، وهو أنَّ خبر " كان " هو في الأصل خبر المبتدأ، فكما أنَّ خبر المبتدأ حقه الانفصال ، فكذلك خبر " كان " إبقاءً له على ما كان عليه ، وغير ذلك من تعليلات لا داعي لذكرها .[٥]

كما استدلوا بورود ذلك في الكلام نظمًا و نثرًا ، فمن النظم قول الشاعر[٦] :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَد يَتَغَيَّرُ

وجاء في النثر : أتوني ليس إياك ، ولا يكون إياه .[٧]

وخالفهم في ذلك الرماني، وابن الطراوة [٨] ، وابن مالك[٩]، فالاتصال عندهم أولى ، وعلة ذلك ترجع عندهم لعدة أمور ، منها : مشابهة " كُنْتُهُ " لـــ " ضربته " في أنَّ الضمير منصوب بفعل لا يحجزه إلا ما هو كالجزء منه، وهو الفاعل، فوجب للضمير في " كنته " ما وجب للمفعول في " ضربته "، ولما لم يتساويا في الوجوب ، فلا أقل من أن يكون الاتصال راجحًا .[١٠]

---

[١] سورة الأنفال ، آية : ٤٣

[٢] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٠/١ ، وشرح الأشموني ٥٣/١ ، وشرح التصريح ١١٢/١

[٣] انظر : الكتاب ٣٨١/١

[٤] انظر : المقتضب ٩٨/٣ ، والأصول ١١٨/٢ ، والمفصل ١٣١ ، وشرح قطر الندى ٩٦ ، و أوضح المسالك ٩٩/١ ، و شرح التصريح على التوضيح ١١١/١

[٥] انظر : شرح المفصل ١٠٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية٢٣٢/١، و الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٦/١ ، تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني بغداد ، ١٩٨٢م ، وشرح التصريح على التوضيح ١١١/١

[٦] البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه صـ ١٢٤ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ فايز محمد ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩١٦هـ ١٩٩٦م ، وهو من شواهد المفصل ١٣١ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، و أوضح المسالك ١٠٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٠، وشرح الكافية ٤٤٣/٢، وشرح الأشموني ٥٣/١

[٧] انظر : الكتاب ٣٨١/١ ، وشرح التسهيل ١٥٥/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٠

[٨] انظر : أوضح المسالك ١٠٠/١، وشرح الأشموني ٥٣/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٠٨/١

[٩] انظر : شرح الكافية الشافية ٢٣١/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك صـ٧٩ تحقيق د/ طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط١، ١٤٠٥هـ ، ط٢ ، ١٤١٣هـ

[١٠] انظر : شرح التسهيل ١٥٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١ ، وشواهد التوضيح صـ ٧٩، و شرح المفصل ١٠٧/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

كما استدلوا بورود ذلك في الكلام نظمًا ونثرًا ، فمن النظم قول أبي الأسود الدؤلي[١] :

فإنْ لا يَكُنْهَا أَو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

ومن النثر قوله - صلى الله عليه وسلم - [٢] : " إن يَكُنْهُ فلن تسلط عليه ، وإن لم يَكُنْه فلا خير لك في قتله " .

ومن الواضح بعد عرض هذا الخلاف ، وتلك الآراء المتباينة أنَّ الوصل والفصل لغتان ثابتتان عن العرب ، فلا داعي إذن لهذا الخلاف ، ومن باب السهولة والتيسير يمكن القول بجواز الوصل والفصل في جميع الحالات السابقة ؛ لننأى بأنفسنا عن تلك الصراعات والمجادلات التي لا فائدة منها، ولا خير فيها، ولا طائل من ورائها ، فالعبرة بالواقع اللغوي المسموع لا بتلك المجادلات العقلية ، والحجج الفلسفية التي لا علاقة لها بالواقع .

لذا كان عباس حسن - رحمه الله - محقًّا في اعتراضه على اختلاف النحاة في هذه المسألة ، إذ رأى أنَّ الوصل والفصل لغتان ثابتتان عن العرب في جميع الحالات السابقة ، ولا داعي عنده لهذا الجدال الذي لا ثمرة من ورائه ، قال - رحمه الله - بعد أنْ أشار إلى خلاف النحاة في المسائل الثلاث السابقة [٣] : (... وكل هذا الخلاف لا خير فيه ، وهو مرهق بغير فائدة ، فقد ثبت أنَّ الوصل والفصل في المسائل السابقة وارد عن العرب الفصحاء بكثرة تبيح القياس ؛ فلا داعي لهذا التشعيب الذي أشار إليه ابن مالك بقوله [٤] :

وَصِلْ أَو اِفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ : " خِلْتَنِيْهِ " وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

...)

---

[١] البيت من الطويل ، وهو في ديوان أبي الأسود الدؤلي صـ ١٦٢، صنعة أبي سعيد الحسن السكري ، المتوفي سنة ٢٩٠هـ ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الثانية المنقحة والمصححة ، ١٩٩٨م ، ١٤١٨هـ ، وروايته في الديوان بـ " أرضعته " بدلًا من " غذته " ، والبيت ثاني بيتين ، فالبيت الذي قبله يقول :

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيًا بمكانها

، ومعنى البيتين: دعك من هذا الإثم (شرب الخمر) يرتكبه السفهاء من الناس؛ فإني وجدت أخا الخمر، أي العنب أو الزبيب مغنيًا عنها وصالحا لأن يحل محلها، فإن لم يكونا شيئا واحدًا فهما أخوان رضعا من ثدي أم واحدة ، والبيت من شواهد الكتاب ٢١/١، والمقتضب ٩٨/٣ ، وشواهد التوضيح صـ ٨٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠، وشرح الأشموني ٥٣/١ ، وشرح الكافية ٤٤٣/٢

[٢] ورد الحديث بهذه الرواية في صحيح البخاري كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه ؟ وهل يعرض الإسلام على الصبي؟ برواية عبدالله بن عمر - رضي الله تعالى عنهما - ، وفي مسلم ،كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر ابن صياد .

[٣] النحو الوافي ٢٧٥/١، ٢٧٦ الحاشية .

[٤] متن الألفية صـ ٦

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

اجتماع الاسم واللقب

إذا تأخر اللقب عن الاسم فإنْ كانا مفردين أضيف الاسم إلى اللقب ، نحو: جاء سعيدُ كرزٍ ، على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم ؛ تخلصًا من إضافة الشيء إلى نفسه، هذا رأي البصريين[١]، وجوز الكوفيون فيه الإتْبَاع على البدل ، أو عطف البيان، أو القطع إلى الرفع أو النصب[٢]، واختاره ابن مالك؛ لأنَّ الإضافة فيه على خلاف الأصل .[٣]

وقد مال عباس حسن - رحمه الله - إلى الرأي الكوفي القائل بالإتْبَاع إذا كان العلم واللقب مفردين ؛ لبعده عن التأويل ، واعترض على الرأي البصري القائل بوجوب الإضافة ؛ لما فيه من التأويل ، ورأى أنَّ هذا الرأي ليس على إطلاقه ، بل الصواب القول : إنَّ الإضافة جائزةٌ ، وليست واجبة .[٤]

ويرى الباحث أنَّ عباس حسن - رحمه الله - قد كان مصيبًا إلى حد كبير في اعتراضه ؛ وذلك لأنه لا داعي للقول بوجوب الإضافة ، فلو أخذنا برأي المؤلف في جواز الإضافة ، وأضفنا إلى ذلك إمكانية الأخذ بالرأي الكوفي القائل بجواز الإتباع لتولد لنا أكثرُ من رأي مباح ، مما يؤدي بدوره إلى توسعة في المعنى ، وبيانُ ذلك أنَّ إضافة الاسم إلى اللقب تفيد أنَّ الاسم لا يتعين تمامًا إلا بإضافته إلى لقبه ، فهما معًا يُعَيِّنَان الاسم بصورة محددة ، فقولك :" هذا خالدُ قوسٍ " فإن هذا اللقب هو الذي يميز خالدًا عن غيره الذي قد يشترك معه في ذلك الاسم ، فكأنك قلت : صاحب هذا اللقب ، فإذا أضفنا إلى هذا المعنى ما ذهب إليه الكوفيون من القطع والإتباع أفاد معنى جديدًا ، فالقطع يفيد أنَّ المسمى قد اشتهر باللقب المذكور بحيث يعلمه كل أحد ، فإذا قلت : " رأيت خالدًا قوسٌ " عُلِمَ من ذلك اشتهارُ خالدٍ بهذا اللقب شهرة لا تخفى على أحد .

وللقطع دلالة أخرى، وهي الإشارة إلى معنى اللقب، وهو المدح أو الذم ، فإذا قلت : " أقبل خالدٌ قوسًا " لم تُرِد تعريف العلم أو تخصيصَه بل الإشارةَ إلى مدحه أيضًا أو ذمِّه ، وأمَّا الإتباع فيراد منه تمام التوضيح والتعيين ، فقد لا يتضح العلم ويتميز عن شخص آخر إلا بلقبه ، ففي هذه الحال لا يصح قطعُه .[٥]

---

[١] انظر: الكتاب ٢٩٤/٣، ٢٩٥ ، وشرح الكافية ٢٦٥/٣، وشرح المفصل ٣٣/١، وهمع الهوامع ٢٤٦/١وانظر المسألة في : ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ٤٠٥ تأليف د/ فتحي بيومي حمودة ، بلا تاريخ

[٢] انظر: همع الهوامع ٢٤٦/١

[٣] انظر : شرح التسهيل ١٧٣/١، ١٧٤

[٤] انظر : النحو الوافي ٣١٧/١ الحاشية ، ٣١٩/١ الحاشية

[٥] انظر : أثر الخلافات النحوية صـ ٥٢ ، بحث للدكتور محمد فاضل صالح السامرائي في مجلة علوم اللغة مج١٠ ، ع٢ ، ٢٠٠٧م

اتصال نون الوقاية بالأسماء المعربة

منع أكثرُ النحاة اتصال نون الوقاية بالأسماء المعربة ، وحملوا ما ورد منه على الشذوذ[١]، أو الضرورة الشعرية [٢]، بينما أجاز ذلك ابن مالك ، مستدلًا بثبوت ذلك في الكلام نظمًا ونثرًا .[٣]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على رأي الجمهور ، وأخذ برأي ابن مالك المجيز لهذه الظاهرة ، ولكن قيده بوجود داع لذلك ، واستشهد على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام[٤]: " إني سائلكم عن شيء فهل أنتم صادقوني عنه " ، وقوله [٥]:" غير الدجال أخوفني عليكم" ، وقول الشاعر[٦]:

وليس المُوَافِيني ليُرْفَدَ خَائِبًا فإنَّ لهُ أضعافَ مَا كَانَ آمِلا

وقول الآخر[٧] :

وَلَيْسَ بِمُعْيِيني وَفِي الناس ممْتعٌ صَدِيقٌ إذَا أعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

ثم قال[٨]: (والشائع بين النحاة أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها لقلتها ، لكن الرأي السديد : أنه قد يجوز أحيانًا إذا وجد داع)

ويرى الباحث خلافًا لما عليه عباس حسن - رحمه الله - أنَّ الأولى الأخذ برأي الجمهور المانع لذلك ، حرصًا على اطراد القواعد ، وإيثارًا للأشهر ، أما الشواهد الدالة على هذه الظاهرة وإن كانت كثيرة إلا أنها لا تتناسب مع الكثير المشهور ، فليس معنى ورود عدة أمثلة مخالفة للمشهور التنظير لتلك الأمثلة بما

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢٢٣/٢ ، ٤٥٤، ومغني اللبيب ٣٩٨/٢ ، و الهمع ٢٢٥/١ ، وحاشية الخضري ٦٠/١

(٢) انظر : ضرائر الشعر ٢٧ ، ورصف المباني ٤٢٥ ، والضرائر ٣١٢

(٣) انظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٧٨ ، وشرح التسهيل ١٣٩/١

(٤)الحديث في صحيح البخاري للإمام إبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، كتاب الطب ، باب ما يذكر في سم النبي – صلى الله عليه وسلم – رواه عروة عن عائشة عن النبي – صلى الله عليه وسلم - ، وانظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٢٤٤/١٠

(٥)الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر الدجال وصفته وما معه ، الجزء الثاني ، صـ ١٣٤١

(٦)البيت من الطويل ، والموافي : من وافاك ، إذا جاءك ، يرفد: يعطي ، والمعنى: إنَّ القادمَ إليَّ قاصدًا معروفي وإحساني ، لا يرجع دون أن ينال بغيته و مطلوبه بل إن له أضعاف ما أمله مني ، والبيت بلا نسبة في الدرر اللوامع ١١١/١ ، وهو من شواهد مغني اللبيب ٣٩٨/٢، والهمع ٢٢٥/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني٢ /٦٤، تحقيق د/ محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى .

(٧) البيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، والأمر المعيي : الأمر الصعب الذي يعجز الإنسان عن تحقيقه. الممتع : هنا ، كامل الصفات ، أعيا: شق وصعب ، المعنى: يقول : لست عاجزًا عن إيجاد صديق كامل الصفات ما دام موجودًا بين الناس، إذا هجرني أحدهم أو عاملني معاملة غير لائقة بين الأصدقاء ، والبيت من شواهد ضرائر الشعر ٢٧، وحاشية الخضري ٦٠/١ ، وروايته في الضرائر " رفيق " بدلاً من " صديق " .

(٨)النحو الوافي ٢٨٥/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

يخالف القاعدة ، وأرى أنَّ الأفضل حمل هذا الاستخدام وفق فكرة التطور اللغوي ، فهذه اللغة وغيرها من اللغات الشاذة مثالًا للهجات ولغات قديمة وجدت في المراحل الأولى للغة وهي في طريق تكوينها ، وتمثل هذه اللغات حالة من حالات التطور اللغوي، ذلك أنه من السذاجة أنْ نظن أنَّ اللغة لم تمر بمراحل عديدة من التطور حتى ترسخت قواعدها ، واستوت على سوقها ، وأظن أنَّ اختصاص نون الوقاية بالدخول على الأفعال دون الأسماء لم يكن مستقرًّا من أول الأمر، وأنَّ فريقًا من العرب كانوا يدخلون تلك النون على الأسماء المشتقة والأفعال دون تفريق بينهما، ثم تطور الاستعمال اللغوي فخصوا دخول تلك النون بالأفعال دون الأسماء ، وأرى أنَّ الأخذ بهذه الفكرة أفضل من القول بشذوذ تلك الشواهد التي دخلت فيها نون الوقاية على الأسماء المعربة ؛ لكثرة تلك الشواهد وتعددها ، مما اضطر ابن مالك إلى القول بثبوت تلك الظاهرة في الكلام الفصيح .

-والله أعلم -

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إعراب اسمي الإشارة " ذان " ، و" تان "

ذهب أكثر النحويين إلى أنَّ اسمي الإشارة " ذان " ، و" تان " مبنيَّان جيء بهما على صيغة المثنى ، وليسا بمثنيين حقيقة ، وهما مبنيان على الألف رفعًا ، وعلى الياء نصبًا وجرًّا؛ لمشاكلة إعراب المثنى الحقيقي[١]، واستدلوا على ذلك بما يلي [٢] :

١- أنَّ الاسم لا يثنى حتى يُنَكَّر ، ولذلك تقول الزيدان في تثنية " زيد " فتدخل الألف واللام ، وأسماء الإشارة والموصولات لا تفارق التعريف.

٢- أنهما لو كانا من قبيل المثنى حقيقة لقيل عند تثنيتهما : هذَيانِ ، وهتَيان ، بقلب الألف في " ذا " و" تا " كما يقال في " فتى " : " فتيان " .

٣- أنَّ علة البناء موجودة في المثنى كما هي في المفرد والجمع ، ونَظَّروا لذلك بتثنية الأسماء المضمرة ، كما في نحو : " أنت ، أنتما "، و " هو ، هما " ، فكما أنَّ " أنتما " ، و" هما " ليسا مثنيين حقيقة لـ " أنت " ، و" هو " وإنما صيغا ليدلا على التثنية ، فكذلك " هذان " ليس بتثنية لــ " هذا " وإنْ أوهم ظاهره ذلك.[٣]

وخالف في ذلك فريقٌ من النحاة ، فرأوا أنهما مثنيان حقيقة ، ويعربان بالألف رفعًا ، وبالياء نصبًا وجرًّا ، وهو ظاهر قول سيبويه [٤]، والمبرد [٥]، وبه أخذ ابن مالك [٦]، والشيخ يس.[٧]

وقد أخذ عباس حسن - رحمه الله- برأي هذا الفريق ، واعترض على مذهب أكثر النحاة الذي رأى فيه إغفالًا للواقع ، وبعدًا عن مراعاة الظاهر السهل الذي

---

[١]انظر : المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ٨٥٢/٢ ، ٨٥٣ ، تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، ط١ ، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م ، وسر صناعة الإعراب ٤٦٦/٢، ٤٦٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٨/١ ، وهمع الهوامع ١٤٠/١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع السبتي ٢٤٦/١، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م ، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١ ، ومجيب الندا في شرح قطر الندى للعلامة الفاكهي ١٨٠/١ ، تحقيق ودراسة د/ مؤمن عمر محمد البدارين ، الدار العثمانية للنشر ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م ، وحاشية الصبان ١٣٩/١ ، وحاشية الخضري ٤٠/١

[٢] انظر : التذييل والتكميل ٢٢٤/١ ،و مجيب الندى إلى شرح قطر الندى ١٨٠/١، ١٨١ ، وحاشية الخضري ٤٠/١

[٣]انظر : المسائل البصريات ٨٥٢،٨٥٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب٤٦٦/٢، ٤٦٧، واللباب ٤٨٦/١، و شرح المفصل ١٢٨/٣

[٤]انظر : الكتاب ٤١١/٣

[٥] انظر : المقتضب ٢٧٨/٤

[٦] انظر : شرح التسهيل ٢٥٢/١

[٧] انظر : حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي لقطر الندى٢٠٢/١

يناسبنا اليوم ، قال بعد أنْ اختار إعرابهما إعراب المثني [١]: (... فلا داعي لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعًا ، وعلى الياء نصبًا وجرًّا ، كما يرى فريق آخر من النحاة ؛ لأنَّ الأخذ برأيه يبعدنا عن مراعاة الظاهر السهل الذي يناسبنا اليوم ...)

ويوافقه الباحث في اعتراضه ؛ وذلك لمراعاة التيسير والسهولة من ناحية، ولموافقة رأيه للدراسات الحديثة القائمة اليوم من ناحية أخرى ، كما أنَّ هذا الرأي لم يعدم الحجة والقياس ،إذ يمكن الاحتجاج له بما يلي : [٢]

١- لحاق علامة التثنية بهما مما عارض شبههما بالحرف فأعربا .

٢- أنها قاربت الأسماء المتمكنة ببعض التصرف فيها ، حيث توصف ويوصف بها ، وتصغر ، ولهذا غلبت عليها أحكام الأسماء المتمكنة فأعربت.

ونَظَّر الشيخ يس لإعرابها بإعراب " أي " حيث عارض لزومُها الإضافة شبهَهَا بالحرف .[٣]

---

[١] النحو الوافي ٣٣٤/١ الحاشية

[٢] انظر: شرح التسهيل ١٩١/١، وشرح المفصل ١٢٨/٣، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٠٢/١، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ ١٩٧١م ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

[٣] انظر : حاشية الشيخ يس ٢٠٢/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

" ذو" الطائية

تأتي " ذو " اسمًا موصولًا على لغة طيء ، وتكون للعاقل ولغيره [١] ، وقد وردت شواهدُ متعددةٌ مؤيدةٌ لذلك الاستعمال ، منها قولُ قوال الطائي[٢] :

قُولَا لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على هذه اللغة ، ورأى أنه من المستحسن ترك " ذو " بلهجاتها المختلفة ؛ لعدم الحاجة إلى استعمالها في العصر الحاضر ، قال بعد أنْ ذكر استعمال طيء لهذه اللغة [٣] : (ومن المستحسن ترك " ذو " بلهجاتها المختلفة ؛ لغرابتها في عصرنا ، وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها ، وحسبنا أن نذكرها هنا لندركها حين تتردد في النصوص القديمة ...)

وقد سبق أن وضحنا أنَّ مراعاة حاجة الناس اليوم وملاءمة الواقع المعاش مبدأ له وجاهته ،وتفتح له أبواب القبول والتأييد ما دام منطلقًا وفق المعايير والمبادئ ، والأصول اللغوية العامة ؛ لذا يرى الباحث أنَّ رفض المؤلف لتلك اللغة رأيٌ له وجاهته وقبوله ، وله ما يبرره من الأصول اللغوية العامة ، وأهمها الاستعمال والسماع اللغوي ، ؛ فقد تقرر أنَّ استعمال " ذو " اسمًا موصولًا مشتركًا في الزمن الماضي استعمال مقصور على قبيلة " طيء " ، ولم يقدر له الذيوع والانتشار في استعمال الفصحى المشتركة ؛ لذا يقول صاحب كتاب النحو المصفى [٤]: (والذي أراه أنَّ استعمال " ذو " في اللغة اسم موصول إنما هو لهجة خاصة بقبيلة " طيء " لم يقدر لها الذيوع والانتشار في استعمال الفصحى المشتركة ؛ ولذلك ينبغي فهمها في هذا الإطار السابق ، والاقتصار على معرفة النصوص التي وردت لها فقط ، دون أنْ نتجاوز ذلك لاستخدامها في نطقنا الآن .)

---

[١] انظر: الأزهية في علم الحروف للهروي صـ ٢٩٤ تحقيق / عبدالمعين الملوحي ١٤١٣هـ ١٩٩٣م ، وشرح ابن عقيل ١٤٩/١ ، وأوضح المسالك ١٥٣/١، وهمع الهوامع ٢٨٩/١، وشرح الأشموني ٧٢/١

[٢] البيت من الطويل ، وهو لقوال الطائي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، الجزء الأول ، القسم الثاني صـ ٦٤٠ ، نشره أحمد أمين ، عبدالسلام هارون دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م ، وهو من شواهد شرح الأشموني ٧٢/١، والساعي : الوالي على صدقة الزكاة ، وهلم: أقبل وتعال ، والمشرفي: السيف المنسوب إلى المشارف، وهي قرى للعرب كانت السيوف تطبع بها ، والفرائض: الأسنان التي تصلح لأن تؤخذ في الزكاة ، يقول: أبلغا هذا الرجل الذي جاء ساعيًا، أي: واليًا للصدقات: هلم فإنك تعطى السيف بدلًا من فرائض الإبل ، وهذا مثلٌ ضربه لهذا الساعي مستهزئًا به ومتوعدًا إياه .

[٣] النحو الوافي ٣٥٨/١ الحاشية

[٤] النحو المصفى صـــ ١٧٩ ، تأليف د/ محمد عيد ، الناشر مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٥م

" أي " الموصولة من حيث الإضافة ، وإلزامها الإفراد والتذكير

يرى جمهور النحاة أنَّ " أي " الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة [١]، بينما يرى ابن عصفور، وابن الضائع [٢] بجواز إضافتها إلى النكرة ، ومن ذلك عندهما قوله تعالى[٣]:" وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ " فـ " أَيَّ " عندهما موصولة ، وهي مضافة إلى "مُنْقَلَبٍ " ، و "مُنْقَلَبٍ " نكرة ، ولمَّا رأيا أنَّ " يعلم " لم يتعد إلى مفعولين قدراه بـ "عرف " المتعدي إلى واحد ، فيصبح التقدير : وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه .

أمَّا الجمهور فيمنعون أن تكون " أَيَّ " في الآية موصولة من أجل أنها مضافة إلى نكرة ، فيؤدي ذلك إلى أنْ تضاف " أَيَّ " الموصولة ، وهي معرفة إلى نكرة ، فظهور تناقضه واضح ، وعليه تكون " أَيَّ " عندهم في الآية استفهامية لا موصولة عمل فيها النصب ما بعدها ، وهو " ينقلب " ؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، فـ " يعلم " مُعَلَّق عنها بها نفسها ، والاستفهام وما بعده في محل مفعولي " يعلم ".[٤]

أما تأنيث " أي " بأن تلحقها تاء التأنيث ، نحو ما أنشده ابن مالك [٥] :

إِذَا اشْتَبَه الرُّشْدُ فِي الحَادِثَا تِ فَارْضَ بِأَيَّتِهَا قَدْ قُدِرْ

فقد عَدَّهُ النحاة شاذًا [٦]، أو ضعيفًا [٧]، أو قليلًا [٨]، وكذلك الأمر بالنسبة لتثنيتها وجمعها ، فلم تخرج أقوالهم عن اعتبار ذلك شاذًا [٩]، أو قليلًا [١٠]، أو ضعيفًا [١١]

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣، وشرح التسهيل ١٩٩/١ ، والتذييل والتكميل ١٤٢/٣، ٥٦ ، وهمع الهوامع ٢٩١/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢١/٣ ، وحاشية الصبان ٢٦٨/١

[٢] انظر : شرح التصريح على التوضيح ١٥٨/١، وهمع الهوامع٢٩١/١

[٣] سورة الشعراء ، آية ٢٢٧

[٤] انظر: همع الهوامع ٢٩١/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٥٨/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٠٢/٢

[٥] البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الدرر ١٥٥/١ ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٠/١ ، والتذييل والتكميل ٥٨/٣ ، وهمع الهوامع ٢٩٢/١

[٦] وهو قول أحد علماء الاندلس ، انظر : شرح الرضي على الكافية ٢٢/٣

[٧] وهو قول أبي حيان ، وبه أخذ ابن عقيل ، انظر : التذييل والتكميل ٥٨/٣ ، والمساعد ١٤٩/١

[٨] نص على ذلك ابن كيسان ، انظر رأيه في : التذييل والتكميل ٥٨/٣ ، وهمع الهوامع ٢٩٢/١، وهو المفهوم من كلام الخليل ، انظر رأيه في : الكتاب ٤٠٧/٢، وبه أخذ الأبذي وابن مالك ، وابن أبي الربيع ، انظر : الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفرالأول من شرحه على الجزولية صـ ٤٨١، رسالة دكتوراه إعداد الطالب / سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، الدراسات العليا ، فرع اللغة ، العام الجامعي ١٤٠٥، ١٤٠٦، التسهيل ٣٤، وانظر: شرح التسهيل ٢٠٠/١ ، و الملخص في ضبط قوانين العربية لأبي الحسين بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي ١٩٢/١ ، ت د/ علي بن سلطان الحكمي ، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

[٩] وهو قول أحد نحاة الأندلس ، انظر : شرح الكافية ٢٢/٣

[١٠] وهو قول ابن كيسان والأبذي ، انظر : التذييل والتكميل ٥٨/٣، والأبذي ومنهجه في النحو ٤٨١

[١١] وهو قول أبي حيان ، انظر : التذييل والتكميل ٥٨/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

لذا اعترض عباس حسن - رحمه الله -على جميع الصور السابقة ، فاعترض على إضافتها للنكرة ، كما اعترض على تأنيثها، وتثنيتها أو جمعها، ورأى بوجوب الاقتصار على الرأي القائل بإضافتها إلى المعرفة ، وكذلك الاقتصار على الرأي القائل بإلزامها الإفراد والتذكير ، قال [١] : (... وإذا أضيفت فإضافتها إلى المعرفة أقوى وأفضل ، ويحسن الاقتصار على هذا الرأي ؛ لأنه المعتمد عن جمهرة النحاة كالاقتصار على الرأي الذي يلتزم في لفظها الإفراد والتذكير، دون اتباع اللغة الأخرى التي تبيح أن تلحقها تاء التأنيث، إذا أريد بها المؤنث ، نحو " أَيَّة " وتلحقها كذلك علامة التثنية والجمع ، فيقال فيها " أَيَّان " ، " أَيَّتَان " ، " أَيُّون " ، " أيَّات "....بالإعراب في جميع أحوال المثنى والجمع ؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء المعربة في الغالب ، ولك أن تصرح بالمضاف إليه ، كأن يقول : أَيَّتَهُن ، أَيَّاهُم ، أَيَّتَاهُن ، أيُّوهم ، أيَّاتَهن ... وعلى هذه اللغة التي سجلها الأشموني [٢] ، والصبان [٣] لا تكون أي من ألفاظ الموصول المشترك .)

ويوافقه الباحث في اعتراضه ؛ وذلك لأنَّ المناسب لـ " أي " الموصولة وهي معرفة أنْ تضاف إلى المعرفة ففي إضافتها إلى النكرة تناقض ، كما أننا رأينا أنَّ آراء النحاة في تأنيث " أي" ، وتثنيتها وجمعها كادت تكون متفقةً على منع هذا الاستخدام ، فهذه اللغة عندهم إما شاذة ، أو ضعيفة ، أو قليلة .

---

[١] النحو الوافي ٣٦٥/١

[٢] انظر : شرح الأشموني ٧٧/١

[٣] انظر : حاشية الصبان ٢٦٦/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وصـــل " أل " بالجمـــلة الفعـــلية التي فعلـــها مضـــارع ، والجمـــلة الاسمـــية ، والظـــــرف.

ذهب الجمهور إلى منع وصل " أل " بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع ، والجملة الاسمية ، والظرف ، وكلُّ ما ورد من ذلك فهو عندهم من قبيل الضرورة [١]، بينما أجاز الأخفش[٢]، وابن مالك [٣] دخولَها على الفعل المضارع ، واستدل ابن مالك على ذلك بالعديد من الشواهد ، نذكر منها قول الشاعر[٤] :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكومَتهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأيِّ وَالجَّدَلِ

فليس في هذا عنده اضطرارٌ ، فالشاعر كان يمكنه أن يقول :" ما أنت بالحكم المرضي حكومته " . [٥]

وأجاز بعض الكوفيين[٦] وصلها بالجملة الاسمية ، واستدلوا بقول الشاعر[٧] :

مِنَ الْقَومِ الرَّسولُ اللهِ مِنْهُم لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

يريد الذين رسول الله منهم .

ويرى الجمهور أنَّ " أل " في البيت السابق زائدةٌ لا موصولةٌ [٨]، وقال أبو حيان [٩] : (ولا أعلم ورود " أل" داخلة على الجملة الاسمية إلا في هذا البيت)

وأجاز بعض النحاة ، والكسائي من الكوفيين وصلها بالظرف [١٠] ، واستدلوا بقول الشاعر[١١] :

---

[١] انظر : شرح الرضي على الكافية ٤٤/١، والتذييل والتكميل ٦٦/٣ ، ٦٨، ومغني اللبيب ٦١/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/١

[٢] انظر : مغني اللبيب ٦١/١ ، وخزانة الأدب ٣١/١، وارتشاف الضرب ٢٤٥١/٥، وشرح ابن عقيل ١٥٨/١

[٣] انظر : شرح التسهيل ٢٠١/١

[٤]البيت من البسيط ، وهو منسوب للفرزدق في الدرر اللوامع ١٥٧/١ ، ولم أجده في ديوانه ،والحكم: الذي يحكمه الخصمان؛ ليفصل بينهما ، و الأصيل: الحسيب ، والجدل: شدة الخصومة ، و التُرْضَى: الذي تُرضَى ، والبيت من شواهد شرح التسهيل ٢٠١/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/١ ، والتذييل والتكميل ٦٦/٣ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦٨٨/١ ، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١

[٥] انظر : شرح التسهيل ٢٠٢/١

[٦]انظر : التذييل والتكميل ٦٨/٣

[٧] البيت من الوافر ، وهو مجهول النسبة في الدرر ١٥٨/١ ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٠٢/١، ومغني اللبيب ٦١/١، وارتشاف الضرب ٢٤٥١/٥ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦٩٠/١ ، وشرح ابن عقيل ١٥٨/١

[٨]انظر : التذييل والتكميل ٦٨/٣

[٩]المرجع السابق ، نفس الصفحة

[١٠] انظر : شرح التسهيل ٢٠٣/١

[١١]الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ١٥٩ ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٠٠٣/١ ، ومغني اللبيب ٦١/١، وارتشاف الضرب٥/ ٢٤٥١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦٩١/١ ، وخزانة الأدب ٣٢/١ ، و شرح ابن عقيل ١٦٠/١ ، و" المعه " : الذي معه ، و السعة: رغد العيش.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَه فَهُوَ حُرٌّ بِعِيشةٍ ذَاتِ سَعَة .

فتقديره عندهم :" على الذي معه ، وبقول متمم :[١]

وَغَيَّرَنِي مَا غَالَ سَعْدًا وَمَالِكا وعمرًا وَحجرًا بالمُشَّقرِ أَلْمَعَا

قال بعضهم : أراد الذين معًا ، وقال الكسائي : أراد معًا فأدخل الألف واللام ، والقولان متقاربان . [٢]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على كل تلك الآراء المخالفة لرأي الجمهور ، وما استندت إليه من شواهد ، ورأى بضرورة البعد عن استعمال تلك اللغات اليوم ؛ لقلة المأثور منها ، ونفور الذوق البلاغي الحديث من استعمالها ، وانصراف الكثرة عنها قديمًا وحديثًا ، فالخير في تركها مهجورة .[٣]

ويوافقه الباحث في ذلك ، فلا داعي لاتباع رأي ابن مالك المجيز لوصل " أل " بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع ؛ لثبات ضعف قوله من عدة وجوه ،أهمها :

١- أنَّ الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غيرُ ما ذُكِرَ ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أنْ يُعوَّض من لفظها غيرُه ، ...وإنما معنى الضرورة أنَّ الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظةُ ما تضمنته ضرورةُ النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد يتنبه غيرُه إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة .[٤]

٢- أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يلجؤون إلى الضرورة ؛ لأنَّ اعتناءهم بالمعاني أشدُّ من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أنَّ ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك ، فمن أين يُعلم أنه مطابق لمقتضى الحـال ؟ [٥]

٣- ما ذكره ناظر الجيش من أنَّ الجماعة يفسرون الضرورة بأنها ما جاء في الشعر ، ولم يجئ في الكلام ، سواء اضطر إليه الشاعر أم لا . [٦]

---

[١] البيت من الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة ، انظر مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي صـ ١١٤ ، تأليف ابتسام مرهون الصفار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨، وروايته في الديوان " جزءًا" بدلًا من " حجرًا " ، وغال : ذهب به ، و سعد ، ومالك ، وعمرو ، وحجر أسماء لأشخاص ، والبيت من شواهد الخزانة ٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٣/١

[٢] انظر : شرح التسهيل ٢٠٣/١

[٣] انظر : النحو الوافي ٣٨٩/١ الحاشية

[٤] انظر : خزانة الأدب ٣٣/١، ٣٤

[٥] انظر : المرجع السابق ٣٤/١

[٦] انظر : تمهيد القواعد ٦٩١/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أمَّا دخول " أل " على الجملة الاسمية ، فقد تبين ضَعف هذه اللغة من قول أبي حيان السابق ، الذي ذكر فيه أنه لا يعلم ورود " أل" الداخلة على الجملة الاسمية إلا في ذلك البيت السابق ، وما قيل في هذه اللغة يقال أيضًا في لغة من أدخل " أل" على الظرف ، ومما يدل على ضعف هذه اللغة ما ذكره السيوطي من إجماع النحاة واتفاقهم على أنَّ وصل " أل " بالجملة الاسمية والظرف ضرورة ، قال [1] : (ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا في الضرورة باتفاق) وكأنه لم يعتد بالرأي الآخر المخالف ؛ لمدى ضـعفه وشـذوذه .

[1] همع الهوامع ٢٩٤/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

دخـول " أل " عـلـى الـعـدد المـضـاف

١ – دخول " أل " على العدد المضاف والمضاف إليه معًا

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ العدد إذا أضيف إلى معدوده ، وأُرِيد تعريفه أدخلت " أل " على المضاف إليه ، فيقال : هذه ثلاثة الأثواب ، ومائة الكتب .[١]

وأجاز الكوفيون دخول " أل " على العدد المضاف والمضاف إليه معًا[٢]، فيقال : " هذه الثلاثة الأثواب " ، مستدلين لذلك بدليل سماعي ، وآخر قياسي ، فالسماعي ما رواه الكسائي من قولهم [٣]: " الخمسة الأثواب "، وما حكاه الجرمي عن أبي زيد أنَّ قومًا من العرب يقولونه . [٤]

أما الدليل القياسي فقد قاسوه على الصفة المشبهة حيث دخلت الألف واللام على جزأيها ، نحو : " مررت بزيد الحسن الوجه ".[٥]

أما عباس حسن - رحمه الله - فبالرغم من أنه يرى أنَّ حجة الكوفيين هي الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت عن العرب، وأنه لا مانع من الأخذ بمذهبهم لمن شاء إلا أنه يرى أنَّ الخير في الاكتفاء برأي الجمهور ؛ لتتماثل أساليب البيان اللغوي وتتوحد، حيث يحسن التماثل والتوحد ، قال[٦]: (...والحق أنَّ حجة الكوفيين هي الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل، فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أنَّ المذهب البصري أكثر شهرة ، وأوسع شيوعًا، فمن الخير الاكتفاءُ بمحاكاته ؛ لتتماثل أساليبُ البيان اللغوي وتتوحد حيث يحسن التماثلُ والتوحد) ، ثم قال في الحاشية [٧] : (وهذا ما دعانا إلى استحسان الرأي البصري والاقتصار عليه عند الكلام على المعرف بـ " أل " إذا أريد إضافته)

---

[١]انظر: الكتاب ٢٠٦/١، وأدب الكاتب لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ٢٧١ ، ٢٧٢ حققه ، وعلق حواشيه ، ووضع فهارسه محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، والمقتضب ١٧٣/٢، والأصول ٣١١/١ ، والمفصل ٢١٦ ، والفصول الخمسون ٢٤٢، ٢٤٣ ، وشرح المفصل ٣٣/٦، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦١٦/١ ، وشرح جمل الزجاجي ١٣٢/٢، والتسهيل ١١٩ ، ١٢٠

[٢]انظر : مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب ٥٩٠/٢ ، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعرف بمصر ، النشرة الثانية ، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٥٩٢/٢ ، تحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد ، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١١٠٨/٢

[٣]التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي صـ ٦٨ ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م ، والمفصل ٢١٦

[٤]لم أجده في النوادر لأبي زيد ، انظر : أدب الكاتب٢٧٢ ، والتكملة ٦٨

[٥] انظر : شرح المفصل ١٢٢/٢

[٦] النحو الوافي ١٤/٣

[٧]المرجع السابق ، نفس الصفحة ، الحاشية

ويرى الباحث - وفاقًا لما عليه عباس حسن - بضرورة الاقتصار على الرأي البصري ، ولكنه يعيب عليه ما رآه من قوة أدلة الكوفيين وحجتهم ، إذ قد ثبت ضعف هذه الحجج ، وتلك الأدلة أمام النقد ، فقد رد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بأنه شاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه [١]، وحملوا ما روي من ذلك على زيادة " أل " في الأول [٢]، كما أجابوا عن أدلتهم بما يلي :

أولاً : ما حكاه أبو زيد عن العرب نَبَّه على أنهم غير فصحاء [٣]، والمنقول عن العرب الفصحاء إدخال الألف واللام على المضاف إليه كقول الشاعر [٤]:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسليمَ أو يَكشِفُ العَمى ثلاثُ الأثَافِي والرُّسومُ البَلاقِعُ

وقول الآخر[٥] :

مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

ثانياً : أنَّ إضافة ذي الألف واللام من الأعداد إلى ما بعده ضعيف في القياس ، وضعفه من جهتين :

الأولى : أنَّ الذين نقل عنهم نحو : الثلاثة الأثواب لم يقولوا النصف الدرهم ، ولا الثلث الدرهم كما ذكر أبوزيد ، وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه .[٦]

الثانية : ما حكاه المبرد من إجماع النحاة على عدم جواز إضافة ما فيه " أل " من غير الأسماء المشتقة ، فكما لا يقال : " جاءني الغلام زيد " بالإضافة ، كذلك لا يجوز أن يقال : " الثلاثة الأثواب " بالإضافة .[٧]

---

[١] انظر : أدب الكاتب ٢٧٣ ، والمقتضب ١٧٣/٢ ،و شرح التسهيل ٤٠٩/٢ ، والمساعد ٩٠/٢

[٢] انظر : المساعد ٩٠/٢

[٣] انظر : أدب الكاتب٢٧٣ ، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح ألفية ابن معط ١١٠٨/٢

[٤]البيت من الطويل ، وهولذي الرمة في ديوانه صـ ١٥٥ ، قدم له وشرحه أحمد حسن بسبح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م ، والعمى : الجهل ، والرسوم : الآثار ، والبلاقع : جمع البلقع ، وهي الأرض القفر ، والبيت من شواهد المقتضب١٧٤/٢ ، ١٤٤/٤ ، وشرح المفصل ١٢٢/٢، والخزانة ٢١٣/١ ، وهمع الهوامع ٣١٤/٥ ، والدرر ٤٩٤/٢ ، و درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها لأبي محمد القاسم بن علي الحريري صـ ٣٦٨ تحقيق وتعليق عبدالحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجيل بيروت ، مكتبة التراث الإسلامي القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م

[٥]البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٦٧ ، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ن بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م ، وروايته في الديوان بـ " فدنا فأدرك " بدلاً من " فسما وأدرك " ، ويقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل : أدرك خمسة الأشبار ، وهو مثل ، وقيل : أراد طول السيف ، لأنه منتهى طوله في الأكثر ، والبيت من شواهد المقتضب ١٧٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٨/٦ ، والخزانة ٢١٢/١ ، وهمع الهوامع ٣١٤/٥، والدرر٤٩٥/٢

[٦] انظر : شرح المفصل ١٢٢/٢

[٧] انظر : المقتضب ١٧٣/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ثالثًا : أنَّ تشبيه الثلاثة الأثواب بالحسن الوجه غير صحيح ؛ لأنَّ " الحسن الوجه " إضافته لفظية منفصلة ، لا تفيد تعريفًا ، فلا تقاس عليها المعنوية المفيدة له . [١]

٢ــ دخول " أل " على العدد المضاف دون المضاف إليه

كما ذهب جمهور النحاة إلى منع دخول الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه ، وقد حكى ابن عصفور[٢] والسيوطي الإجماع على ذلك . [٣]

أما ابن قتيبة فقد عد ما دخلت فيه الألف واللام على المضاف دون المضاف إليه من قبيل الخطأ [٤]، وهو قبيح عند الرضي [٥]، والشهاب الخفاجي .[٦]

ونسب الشهاب الخفاجي في حاشيته على درة الغواص الجواز لابن عصفور ، فقال [٧]: "حكى ابن عصفور جوازه ، وهو قبيح لإضافة المعرفة فيه إلى النكرة " ومما استدل به على هذا الرأي قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - [٨] : " ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار " وبقوله أيضاً - عليه الصلاة والسلام - [٩]: " ثم قام فقرأ العشر آيات " .

أما عباس حسن - رحمه الله - فيرى أنَّ الخير في ترك هذا الأسلوب ، وعدم الأخذ به ، ولو اعترفنا بقبوله فهو غير مستحسن ، قال بعد عرضه للأسلوب ، والاستشهاد له [١٠]: (فلكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن ، وأنَّ الخير في تركه ، ويقول الشهاب الخفاجي في حاشيته على: " درة الغواص " إنَّ ابن عصفور قال : " هو جائز على قبحه " وجاء في حاشية ابن سعيد على الأشموني صحيح رفضه : " الألف دينار " قائلاً : بأنه مرفوض وإنْ أجازه قوم من الكتاب كما نقل ابن عصفور .)

---

[١] انظر : شرح جمل الزجاجي ١٣٢/٢ ، وشرح ألفية ابن معط ١١٠٨/٢
[٢] انظر : شرح الجمل ١٣٢/٢
[٣] انظر : همع الهوامع ٣١٤/٥
[٤] انظر : أدب الكاتب ٢٧٣
[٥] انظر : شرح الكافية ٢١٦/٢
[٦] انظر : درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها للحريري صـ ٣٦٨
[٧] المرجع السابق ، نفس الصفحة
[٨] هذا اللفظ في صحيح البخاري برواية أبي هريرة - رضي الله عنه - ، كتاب الكفالة ، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها صـ ٥٤٩
[٩] اللفظ في صحيح البخاري كتاب العمل في الصلاة ، باب الاستعانة باليد في الصلاة (العشر الآيات) ، وكذا في فتح الباري ٧١/٣ ، وصحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٣٤٥/١
[١٠] النحو الوافي ١/ ٤٣٨ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ثم عاب على النحاة تأويلاتهم للنصوص الواردة على ذلك ، ورأى أنَّ فيها تكلفًا ظاهرًا لا داعي إليه . [١]

ويرى الباحث أنَّ في عبارة المؤلف : " فلكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن ، وأنَّ الخير في تركه " الكثيرَ من الاضطراب ، فالموقف ليس فيه قوةُ الرفض أو صراحة القبول ، ولو نظرنا إلى " كل ما سبق " ذلك الذي يسوغ له بعض القبول لن نجد فيه مما يصلح للاستشهاد إلا الحديثين الشريفين .

وبالرغم من ذلك الاضطراب فالباحث يرى أنه - رحمه الله - قد كان محقا في اعتراضه على تأويلات النحاة للنصوص الوارد فيها دخول " أل " على العدد المضاف دون المضاف إليه ، وذلك لقلة الوارد المسموع المؤيد لتلك اللغة ، فكان من الأسهل الاكتفاء بالقول : إنَّ تلك النصوصَ مخالفةٌ للقياس ، إذ لا نظير لدخول الألف واللام على الأول من المتضايفين في الإضافة اللفظية ولا الإضافة المعنوية .

يدلك على تكلف تخريج النحاة للنصوص الوارد فيها دخول " أل " على العدد المضاف دون المضاف إليه محاولة ابن مالك تخريج الحديث الأول للرسول - صلى الله عليه وسلم - فقد خرجه على ثلاثة أوجه [٢] :

أحدها : أنْ يكون الأصل " بالألف ألف دينار " ثم حذف المضاف وهو البدل ؛ لدلالة المبدل منه عليه ، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر.

الثاني : أن يكون الأصل " جاءه بالألف دينار " ، والمراد بالألف الدنانير ، فأوقع المفرد موقع الجمع ثم حذفت اللام من الخط ؛ لأنها أصبحت بالإدغام دالاً .

الثالث : أن يكون الألف مضافًا إلى دينار، والألف واللام زائدتان ، ولهذا لم يمنعا من الإضافة .

والوجه الأخير هو الذي خرج عليه بعض البصريين ما ورد من قولهم : " الثلاثة الأثواب " ، بدخول " أل " على المضاف والمضاف إليه معًا بحمله على زيادة الألف واللام في الأول ، وهو الذي وجهوا به الحديث الآخر من قوله : " ثم قام فقرأ العشر آيات "

---

[١] المرجع السابق ، نفس الصفحة

[٢] انظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١١٢- ١١٤

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الباب الثاني :

اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بدراسة الجملة الاسمية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصـــل الأول :

اعتراضات عباس حسن في باب الجملة الاسمية المطلقة

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

عامل الرفع في المبتدأ والخبر

اختلف النحاة في تعيين رافع المبتدأ و الخبر، فطال حديثُهم وتشعبت آراؤهم، ولهم في ذلك مذاهبُ عدةٌ ، هي :

المذهب الأول : وهو قول سيبويه [١]، إذ يرى أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وتابعه في ذلك كثير من النحاة .[٢]

المذهب الثاني : يرى أنَّ عامل الرفع في المبتدأ والخبر هو الابتداء ، وهو قولٌ منسوبٌ لابن السراج[٣]،والرماني[٤]،وقال ابن يعيش:هو ظاهر كلام الزمخشري .[٥]

المذهب الثالث : يرى أنَّ عامل الرفع في المبتدأ والخبر هو الابتداء ، ولكن عمل الابتداء الرفع في الخبر بواسطة المبتدأ ، ونسبه ابن مالك للمبرد .[٦]

المذهب الرابع : يرى أنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان بالتجرد للإسناد ، وقد عزي هذا المذهب للجرمي[٧] والسيرافي [٨]، وكثير من البصريين[٩]،وبه أخذ ابن عصفور[١٠]

المذهب الخامس : أن المبتدأ والخبر يترافعان ، المبتدأ يرفـع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، وهو رأي منسوب للكوفيين [١١]، و به أخذ الرضي [١٢]، وأبو حيان [١٣]، والسيوطي الذي نسبه إلى ابن جني .[١٤]

ولكل فريق من تلك الفرق أدلته التي قوبلت بالعديد من الاعتراضات التي رُدَّتْ هي الأخرى بالردود المناسبة . [١٥]

والقارئ لتلك الأدلة والاعتراضات والردود على الاعتراضات سيفاجأ في النهاية أنه لم يخرج بشيء يعود بالنفع على اللغة ، ذلك أنَّ هذه الخلافات ما هي إلا

---

[١] انظر : الكتاب ١٢٦/٢

[٢] كالأخفش ، انظر : معاني القرآن للأخفش ١٥٥/١ تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ، والمبرد في إحدى قوليه ، انظر : المقتضب ١٢/٤ ، والشلوبيني ، انظر : التوطئة ٢١٦ ، وابن هشام ، انظر : أوضح المسالك ١٩٤/١، وابن عقيل ، انظر : شرح ابن عقيل ٢٠١/١، والشيخ خالد ، انظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٩٦/١، والأشموني ، انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩٠/١

[٣] نسبه إليه أبوحيان في التذييل والتكميل ٢٥٩/٣ ، والسيوطي في الهمع ٨/٢ ، وبالبحث تبين أن صريحَ قولِ ابن السراج غيرُ ذلك ، إذ يقول في الأصول : " فالمبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما " ٥٨/١

[٤] انظر : التذييل والتكميل ٢٥٩/٣ ، والهمع ٨/٢

[٥] انظر : شرح المفصل ٨٥/١

[٦] انظر : شرح التسهيل ٢٧١/١

[٧] انظر : التذييل والتكميل ٢٦١/٣ ، والإنصاف ٤٥

[٨] انظر : التذييل والتكميل ٢٦١/٣

[٩] انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة

[١٠] انظر : شرح الجمل ٣٤٠/١ ، ٣٤١

[١١] انظر : شرح التسهيل ٢٧٢/١ ، والإنصاف ٤٠ ، وشرح الأشموني ٩٠/١

[١٢] انظر : شرح الكافية ٢١/١، ٢٣

[١٣] انظر : التذييل والتكميل ٢٦٦/٣

[١٤] انظر : همع الهوامع ٩/٢

[١٥] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/١ وما بعدها ، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣ وما بعدها

فلسفات عميقة ، ليس لها أي علاقة بالواقع المنطوق ، فما الذي يفيد اللغة في أنْ يكون الرافع فيها هو الابتداء ، أو الابتداء بواسطة ، أو التجرد والتعري ، أو أنَّهما يترافعان ، فلقد سمع عن العرب أنَّ المبتدأ مرفوع والخبر كذلك ،وهذا يعني أنَّ الرافع فيهما أمرٌ مرجعه السليقة ونطق العرب ، ولا حاجة إلى كل هذه التأويلات الفلسفية التي لا طائل من ورائها .

فالخلاف في هذه المسألة يدور حول أمر شكلي ، إذ يحاول كل فريق البحث عن سبب لوجود حركة الرفع التي لا تكون إلا بأثر من عامل ، وهو ما اعترض عليه عباس حسن - رحمه الله - فقال معلقًا على تلك الآراء بعد ذكره للرأي الأول [١]: (... هذا رأي من عدة آراء لا أثر لها في ضبط كل منهما ، ولا في وضوح معناهما ومعنى الكلام ، فالخير في إهمالها ، وتناسيها ، والاقتصار على معرفة أنَّ المبتدأ مرفوعٌ ، والخبر مرفوع كذلك)

ويوافقه الباحث في اعتراضه ، وجدير بالذكر أنه قد تنبه إلى ذلك قديمًا بعض النحاة ، فهذا الأشموني يقول عن هذا الخلاف [٢]: (وهذا الخلاف لفظيٌّ) ، ويقول ابن عقيل [٣]: (وهذا مما لا طائلَ تحته)

ولعله من المفيد أنْ نبين أنَّ أبا اسحق الزجاج من البصريين قد ذهب إلى أنَّ العامل في المبتدأ هو ما في نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه ، يقول ابن يعيش [٤]: (وكان أبو اسحق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم ، يعني من الإخبار عنه)

ونرى في هذا الكلام راحة من كل عنت ، وبعدًا عن كل لبس ، ذلك أنَّ المتكلم العربي في عصر السليقة اللغوية نطق على سجيته ، وكانت الحركةُ الإعرابيةُ أداةً طيِّعةً على لسانه تعينه على إيصال ما في نفسه إلى سامعه ، فإذا أراد الإخبار عن اسم ما في جملة اسمية فإنه يبتدئ الكلام بهذا الاسم مرفوعًا ؛ ليُعلم السامع ويلفت انتباهه إلى أنه يريد إسنادَ خبرٍ ما إلى هذا الاسم المرفوع ، ثم يأتي بعد ذلك بالخبر ، وهو الركن الآخر في الجملة مرفوعًا ؛ لتتم به الفائدة ، ويكون للكلام معنى مستفاد ، فالمتكلم العربي نطق على مقتضى فطرته اللغوية ، فارتبط المبتدأ والخبر في ذهنه بحركة الرفع ، فإذا ما ابتدأ كلامه باسم يريد التحدث عنه وإسناد خبر إليه جاء به مرفوعًا ، ثم تلاه بالخبر الموافق له في الكلام ، فالكلام لا يتم إلا بهذين المرفوعين . [٥]

---

[١] النحو الوافي ٤٤٧/١

[٢] شرح الأشموني ٩٠/١

[٣] شرح ابن عقيل ٢٠١/١

[٤] شرح المفصل ٨٥/١

[٥] انظر : الخلاف النحوي في المقتصد صـ ٥٣٧ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، تخصص نحو وصرف ، تقديم الطالب / علي أحمد محمد الشهري ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا العربية ، فرع اللغة ، عام ١٤٢٠هـ

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ورود المبتدأ وصفًا لا خبر له، ولا مرفوع يغني عن الخبر

أُشْكِل على النحاة إعرابُ ما سُمِع عن العرب من قولهم : (أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) ، فمذهب الأكثرين أنَّ " أقل " مبتدأ ، وهو مضاف ، و " رجل " مضاف إليه، و " يقول ذلك " الجملة صفة لـ " رجل " ، وأغنت صفة النكرة هنا عن الخبر في الإفادة .[١]

وقد ذهب الأخفش إلى أنَّ جملة "يقول" في موضع الخبر لـ "أقل" ؛ لأن المبتدأ لا بد له من خبر ، وليس هنا شيء يصلح للخبر غير هذه الجملة ، وكأنه قال : " ما رجلٌ يفعلُ ذلك " ، وأنت لو قلت : " ما رجلٌ يفعلُ ذلك " لكان " يفعلُ ذلك " في موضع الخبر ، فكذلك هذا ، فموضعه على هذا رفعٌ على أصل وضع الكلام ، إذ المبتدأ لا بد له من الخبر .[٢]

ورُدَّ ذلك بأنَّ جَعْل " يقول " صفةً لـ " رجل " أولى من جعله خبرًا لـ" أقل " ؛ وذلك لكون النكرة أشدَ افتقارًا إلى الصفة من افتقار المبتدأ إلى الخبر، كما رُدَّ بثبوت المطابقة في ضمير الفعل للمضاف إليه ، نحو : " أقل امرأة تقول ذلك " ، و " أقل رجلين يقولان ذلك " ، و " أقل رجال يقولون " ، و" أقل امرأتين تقولان"، و" أقل نساء يقلن "، ولو كان المذكور خبرًا لطابق المبتدأ ، وهو " أقل " ، فكان يقال : " أقل رجلين يقول ذلك " ، وهكذا .[٣]

وحاول بعض النحاة الخروج من هذه الإشكالية ، فقدروا الخبر محذوفًا ، وهو قول أبي علي الفارسي .[٤]

وقد ناقش عباس حسن - رحمه الله - هذا المثال ، واعترض على مجيء المبتدأ بهذه الصورة ، ورأى كغيره من النحاة أنَّ هذا الأسلوب سماعي لا تجوز محاكاته ، ولكنه اختار أنْ تكون جملة " يقول " في المثال السابق خبرًا عن المبتدأ خلافًا لما عليه الجمهور ، فقال بعد أنْ ذكر المثال السابق وتخريجات النحاة له [٥]: (وقيل : إنه مبتدأ والجملة هي الخبر ، والأخذ بهذا الرأي وحده أوفق ؛ لمسايرته الأصل العام الذي يقضي بأنَّ للمبتدأ خبرًا ، أو مرفوعًا يغني عنه ، على أنَّ هذا الأسلوب سماعي لا يجوز القياس عليه ؛ لقلة الوارد منه ، وإنما عرضناه ليفهمه من يراه في النصوص المسموعة فيقتصر عليها في الاستعمال .)

---

[١] انظر : الكتاب ٢/ ٣١٤ ، والأصول ١٦٨/٢ ، والخصائص ١٢٤/٢ ، والأشباه والنظائر ١٠٠/٣ ، ٢٨/٧، وحاشية الخضري ٨٨/١ ، وحاشية الصبان ٣٠١/١

[٢] انظر: تمهيد القواعد ٩/ ٤٥١٨

[٣] انظر :حاشية الخضري ٨٨/١ ، وحاشية الصبان ٣٠١/١ ، والمساعد ٢٤٠/٣ ، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٥١٨

[٤] انظر : شرح الأبيات المشكلة ١٠٦ ، ١٠٧

[٥] النحو الوافي ٤٥١/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

والباحث يوافقه - رحمه الله - في الاعتراض على الأسلوب، واعتباره أسلوبًا سماعيًّا لا تجوز محاكاته، أو القياس عليه، كما يتفق معه - رحمه الله - في ضرورة مراعاة القواعد العامة للغة التي تقتضي بأنْ يكون لكل مبتدأ خبرٌ ، لذا فالباحث يرى بإمكان جعل " يقول " خبرًا عن " أقل " ، ووجْهُ ذلك أنَّ الخبر هو محطُّ الفائدة ، ومطابقة الضمير للمضاف إليه جاءت نظرًا إلى المعنى، فمعنى " أقل رجلين يقولان ذلك " ما رجلان يقولان ذلك " ، فنظر في الكلام إلى جانب المعنى ، لا إلى جانب اللفظ ، ونظيره " غير قائم الزيدان " ، فسد مسد الخبر ما ليس معمولًا للمبتدأ ؛ لأنه في معنى " ما قائم الزيدان " ، فروعي في هذا المضاف إليه في العمل ، كما روعي فيما نحن فيه المضاف إليه في المطابقة ، والخبر للمضاف نظرًا للمعنى .

كما يمكن الخروج من هذا الإشكال بالأخذ برأي أبي علي الفارسي ، فنقول : إنَّ " يقول " صفةٌ لـ " أقل " لا خبر ، والخبر محذوف ، تقديره موجود أو نحوه .[1]

[1] انظر: المساعد ٢٤٠/٣ ، تمهيد القواعد ٤٥١٨/٩

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الإخبار بجملة يتصدرها أداة استدراك

الإخبارُ بجملة يتصدرها أداةُ استدراك غيُر جائزٍ بإجماع النحاة ، وكذلك إذا تصدرها حرفُ إضرابٍ ، أو نداء .[١]

وبناء على ذلك رفض النحاة ما تردد على ألسنة البعض من قولهم : " زيدٌ وإنْ كَثُرَ مَالُه ، لكنَّه بخيلٌ ، ومثل : " زيدٌ وإنْ كَثُرَ مالُه ، إلَّا أنَّه بخيلٌ " ، ورأوا أنه شاذٌّ لا يقاس عليه ؛ وذلك لمجيء المبتدأ في الجملتين مرفوعًا بالابتداء ، وهو يتطلب الخبر، وجاء الخبر مصدرًا بـ " إلاّ " ، و " لكن، وهما أداتان للاستدراك، والاستدراك لا يأتي إلا بعد تمام الجملة.

ولكنَّ الصبان حاول تبريرَ هذا الأسلوبِ وتأويله ؛ ليوافق قواعد النحاة بقوله [٢]: (واعلم أنه أُسْتُشْكل وقوع الاستدراك خبرًا على نحو : " زيدٌ وإنْ كَثُرَ مَالُه ، لكنَّه بخيلٌ " مع وقوعه في كلامهم ، وخرجه بعضهم على أنَّ الاستدراك خبرٌ عن المبتدأ مُقَيَّدًا بالغاية ، وبعضهم جعل الخبر محذوفًا والاستدراك منه ...)

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على الأسلوب ورآه ظاهر القبح والفساد ، كما اعترض على تأويلات الصبان السابقة ، ورآها أيضًا تأويلات متكلفة ومعيبة ، وغير مستساغة .[٣]

ويوافقه الباحث في رفض هذا الأسلوب ؛ وذلك لأنَّ الأسلوب الصحيح البراء من التكلُّف ألَّا يقترن الخبر بأداة مما ذكر، فالواجب علينا أنْ نطرح ما طرحته العرب ونعود إلى العربية الصافية ، ففي ذلك بُعْدٌ عن محاولات التأويل السابقة التي نلتمس فيها قدرًا كبيرًا من العنت والتكلف الذي لا داعي له ، فلو أننا رفضنا هذا الأسلوب أرحنا أنفسنا من هذه التأويلات وتلك التعليلات المتكلفة البعيدة كل البعد عن الواقع اللغوي .

هذا بالرغم من وجود بعض المحدثين المجيزين لهذا الأسلوب ، فهذا الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي في كتابه معجم أخطاء الكتاب يشير إلى جواز هذا الاستعمال بقوله[٤]: (وقد يؤتى في خبره بـ " إلا " أو " لكن الاستدراكية " كقولك : هذا الكتاب ، وإن صغر حجمه لكن كثرت فوائده " ، أو : " هذا الكتاب وإن صغر حجمه إلا أنه مفيد " فتأمل)

---

[١] انظر : همع الهوامع ١٤/٢

[٢] حاشية الصبان ١/ ٣٠٩

[٣] انظر : النحو الوافي ٤٥٢/١ ، ١/ ٤٧١

[٤] معجم أخطاء الكتاب لصلاح الدين الزعبلاوي ، فقرة ١١٠٤ ، صـ ٦٥٠ عني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه محمد مكي الحسني ، مروان البواب ، دار الثقافة والتراث ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ ، ٢٠٠٦ م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إعراب المبتدأ الوصف المطابق لمرفوعه في غير الإفراد

إذا طابق الوصفُ ما بعده في غير الإفراد ، وهو التثنية والجمع ، تعينت خبريته ، نحو : " أقائمان أخواك " ، " أقائمون أخوتك " ، فالوصف هنا خبرٌ مقدمٌ ، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز أن يكون الوصفُ هنا مبتدأ والمرفوعُ فاعلًا سد مسد الخبر ؛ لأنَّ الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حُكمَ الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى .[١]

ولكنَّ عباس حسن - رحمه الله - قد خالف النحاة في ذلك ، ورأى بجواز إعراب الوصف المطابق لمرفوعه في غير الإفراد مبتدأ ، واعترض على تعليلات النحاة ، ورأى أنَّ رأيَهم قائمٌ على التوهم والتخيل ، والقياس الجدلي ، وفيه تحكمٌ لا داعي له، فقد تكلم العرب الفصحاء بمثل هذا الأسلوب كثيرًا ، ولم يتعرضوا للناحية الإعرابية ، فكلٌ حقِّهم وحق اللغة علينا ألا نخالف نهج هذا الأسلوب عند الصياغة ، وألا نخرج عن طريقتهم عند تكوينه ، أمَّا مَا عدا ذلك من الأسماء والتسميات والإعرابات فلا شأن لهم به ، وإنما هو شان المعنيين بالدراسات اللغوية والنحوية في العصور المختلفة ، لذا رأى أنَّ الرأي السمح الذي يرتضيه العقل أنَّ التطابق في الإفراد كالتطابق في التثنية والجمع ، فما يجوز في حالة الإفراد يجوز في غيره عند التطابق ، وبذلك ندخل التطابق كله في قسم واحد متفق في حكمه ، ونستغني عن التطابق في حالتي التثنية والجمع ، وعن حكمه المستقل .

واستشهد على صحة رأيه بأنَّ بعض القبائل العربية الفصيحة يخالف هذا ؛ فيلحق بالفعل علامة التثنية والجمع ، وبلغتهم أخذ فريق كبير من النحاة .[٢]

ويرى الباحث أنَّ الصواب قد جانبه - رحمه الله - في هذه المسألة ، وأنَّ الصواب في اتباع رأي النحاة القائل بوجوب إعراب الوصف في هذه الحالة خبرًا مقدمًا ، وامتناع إعرابه مبتدأ ؛ لأنَّ الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمُه حكمَ الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى ، أمَّا تعليل المؤلف لرأيه بأنَّ العرب الفصحاء قد تكلموا بمثل هذا الأسلوب ، ولم يتعرضوا للناحية الإعرابية ، ولا علاقة لهم بالأسماء والإعرابات ، فهذا الكلام لا ينطبق على هذه المسالة فقط ، بل ينطبق على كل علوم العربية بما فيها علم النحو وغيره من العلوم المعنية بدراسة اللغة العربية ، فالعربي لا دخل له بتلك الاصطلاحات والقواعد التي وضعها النحاة وغيرهم من المعنيين بدراسة علوم اللغة العربية ، وإنما وضع العلماء تلك القواعد بناء على استقراء الواقع المنطوق ومحاولة وضع القواعد والأطر العامة التي تحافظ على تلك

---

[١] انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢١١/١

[٢] انظر : النحو الوافي ٤٥٤/١، ٤٥٥ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

اللغة ، ومن تلك القواعد أنَّ الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى .

ويدلك على ضعف رأي عباس حسن - رحمه الله - في هذه المسالة أنه يستشهد هنا لصحة اعتراضه بلغة أكلوني البراغيث التي تلحق علامات التثنية والجمع بآخر الفعل، تلك اللغة التي اعترض هو عليها في موضعٍ آخرَ من كتابه، ورأى بضرورة هجرها والبعد عنا ، والاقتصار على اللغة الفصحى [1]، فكيف يستشهد لصحة رأيه بلغة قد اعترض عليها ودعا إلى هجرها والابتعاد عنها ؟ ، أليس في ذلك كثيرٌ من التناقض ؟

والله أعلم

[1] انظر : المرجع السابق ٧٤/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

حكم إبراز الضمير إذا جرى الخبر المشتق على غير ما هو له

ذهب البصريون إلى أنَّ الخبر المشتق إذا جرى على غير ما هو له ، نحو: " هند زيد ضاربته هي " وجب إبراز الضمير ، سواء أُمن اللبسُ كما في المثال السابق ، أم لم يُؤمَنْ ، نحو " زيد عمرو ضاربُه هو " أمَّا الكوفيون وتبعهم في ذلك ابن مالك فقد ذهبوا إلى وجوب إبراز الضمير ، إذا لم يُؤمَنْ اللبس ، أمَّا إذا أُمِنَ اللبسُ فإنهم لا يلتزمون إبرازه .[١]

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بما يلي [٢]:

١- في إبراز الضمير عند أمن اللبس وعدمه جريانٌ للباب علي سنن واحد .
٢- أنَّ الوصف فرعٌ على الفعل في العمل ، وفي تحمل الضمير ، فلو قلنا : إنَّ اسم الفاعل يتحمل الضمير سواء جرى على ما هو له أم على غير ما هو له ، لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ، فوجب لذلك إبرازه ؛ ليتضح الفرق.

أما الكوفيون وابن مالك فقد استدلوا لمذهبهم بما ورد من كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر [٣]:

إنَّ الذي لِهَوَاكِ آسَفَ رَهْطَهُ لَجَدِيْرَةٌ أَنْ تَصْطَفِيهِ خَلِيْلَا

وقول الشاعر [٤]:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا ، وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

وقد تأول البصريون البيتين بأنْ قالوا في البيت الأول : إنَّ جديرة خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : " لأنت جديرة " ، وقالوا في البيت الثاني باحتمال أن يكون " ذرا المجد " معمولًا لوصف محذوف يفسره الوصف المذكور، والتقدير " بانو ذرا المجد بانوها " .[٥]

---

[١] انظر: الكتاب ٣٥/٢ ، والمقتضب ٩٣/٣، ٢٦٢/٣ ، والأصول ٧١/١ ،والإنصاف ٥٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٧٠ ، وشرح التسهيل ٣٠٨/١ ، وأوضح المسالك ١٩٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٧/١ ، والهمع ١١/٢، و شرح الأشموني ٩٣/١

[٢] انظر:المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني٢٦٧/١، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م ، وشرح التسهيل ٣٠٧/١ .

[٣] البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٠٨/١

[٤] البيت من البسيط ،وهو مجهول القائل في الدرر١٨٤/١، وهو من شواهد الهمع ١٢/٢ ، وشرح التسهيل٣٠٨/١ ، وأوضح المسالك ١٩٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٨/١ ،وشرح الأشموني ٩٣/١

[٥] انظر : شرح التسهيل ٣٠٨/١ ، والدرر ١٨٤/١؛ ١٨٥

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على الرأي البصري ، ورأى بضرورة إهماله ، ولم يقتصر على ذلك ، بل اعترض على الأسلوب بِرُمته ودعا إلى ضرورة الابتعاد عنه وعدم محاكاته بالرغم من كثرة وروده في الكلام الفصيح ،قال بعد أن ذكر هذا الأسلوب [١]: (ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتملة على هذا النوع الذي يجري فيه الضمير على غير صاحبه وعدم صياغة نظائرَ لها ، منعًا لاحتمال الغموض ، وعدم فهم المراد منها ، بالرغم من كثرة ورودها في الكلام العربي الأصيل ، كما يستحسن إهمال الرأي الذي يوجب إبراز الضمير في حالة أمن اللبس ؛ لمجافاته الأصول اللغوية العامة التي تأبى الإطالة بغير إفادة)

ويبدو أنَّ الحق مع عباس حسن - رحمه الله - في اعتراضه على الرأي البصري ؛ وذلك لإمكان رده بما يلي :

١- أنَّ اسم الفاعل عند النحويين جميعًا يتحمل الضمير بإجماع ، فما دام كذلك فلا داعي للتفريق بينه وبين الفعل .[٢]

٢- أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإضمار ، كقولك : زيد ضاربٌ غلامُه عمرًا ، وهو عمرًا مكرمٌ ، وهو ضاربُ زيدٍ وعمرًا ، أي : وضاربٌ عمرًا ، وإذا كان الأمر كذلك فلا داعي للتفريق بينه وبين الفعل في العمل .[٣]

٣- أنَّه لا معنى لجريان الباب على سنن واحد ، ومحاولة فرض قيود على الاستعمال اللغوي ، فلو كان لذلك ما يوافقه من الاستعمال اللغوي ، فلا مانع من ذلك ، ولكنْ أنْ نُلزم الواقع اللغوي بقيود بحجة جريان الباب على سنن واحد ، فهو ما يرفضه أسلوب البحث اللغوي .

٤- أنَّ هدف اللغة هو الإفهام دون لبس أو غموض ، فما دام الكلام مفهومًا ولا لبس فيه ، فلا داعي لإظهار ذلك الضمير .

ولكنه بالرغم من ذلك لم يوفق إلى حد كبير في دعوته إلى الابتعاد عن الأسلوب برمته بدعوى الرغبة في الوضوح والإبانة ؛ ذلك لأنَّ الأسلوب وفق ذلك العرض لا لبس فيه ولا غموض ؛ لأنه إذا أحس العربي إمكانية اللبس أتبع كلامه بالضمير الذي يزيل ذلك اللبس ، ويدفع ذلك الغموض .

---

[١] النحو الوافي ٤٦٥/١
[٢] انظر : الإنصاف ٥٣
[٣] انظر: المفصل ٢٢٦

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تساوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير

اختلف النحاةُ في تحديد المبتدأ والخبر إذا تساويا في التعريف والتنكير ، ولهم في ذلك مذاهبُ ، أهمها :

المذهب الأول : يرى أنَّ الأول هو المبتدأ والثاني هو الخبر .[١]

المذهب الثاني : يري أنَّك بالخَيار أيهما شئت جعلته مبتدأ ، وجعلت الآخر خبرًا .[٢]

المذهب الثالث : يرى أنْ ننظر في حال المخاطب ، فإن كان يعرف أحدهما ، ويجهل الآخر ، جعل المعلوم هو الاسم ، والمجهول الخبر .[٣]

المذهب الرابع : يرى أنَّ الذي يصح أن يقدر جوابًا لمن يسأل عنه هو الخبر ، فإذا قلت : زيد القائم ، فإن جعلته جوابًا لمن قال : من زيد ؟ ، فالخبر القائم، وإن جعلته جوابًا لمن قال :من القائم ؟ ، فالخبر زيد على هذا القصد ، ونسب هذا الرأي لابن أبي العافية .[٤]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على اختلاف النحاة وجدلهم في هذه المسألة ، ورأى أنه جدل مرهق لا داعي إليه [٥] ، ثم وضح رأيه في المسألة بقوله [٦]: (بالرغم من جدلهم المرهق يتلخص الجواب السديد في أن المعول عليه في جواز تقديم المبتدأ على الخبر ليس مجرد التساوي أو التقارب في درجة التعريف والتنكير ، وإنما المعول عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو: " المحكوم عليه "؛ (أي : أنه المبتدأ)، وذلك هو: " المحكوم به "، (أي : الخبر) على حسب المعنى ، بحيث يتميز كل من الآخر، دون خلط أو اشتباه ، فمتى وجدت القرينة التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعي ، وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتمًا ، منعًا للالتباس من غير أن يكون للتساوي أو التقارب دخل في الحالتين ، فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أن هذا " محكوم عليه " فيكون مبتدأ ، وأن ذاك " محكوم به " فيكون خبرًا ،

---

[١] وهو قول الزمخشري ، انظر : المفصل ٢٧ ، وابن عصفور ، انظر : المقرب لابن عصفور ٨٥/١ ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري ، و عبدالله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م ، وشرح الجمل ٣٣٧/١ ، وابن مالك ، انظر : شرح التسهيل ٢٩٦/١ ، وأبي حيان ، انظر : التذييل والتكميل ٣٣٨/٣ ، والجزولي : انظر: المقدمة الجزولية في النحو للجزولي صـ ٩٦ تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد ، راجعه الدكتور حامد أحمد نيل ، الدكتور فتحي محمد أحمد جمعة ، بلا تاريخ ، وابن عقيل ، انظر : شرح ابن عقيل ٢٣٢/١ ، وابن هشام ، انظر : أوضح المسالك ٢٠٦ ، والسيوطي ، انظر : همع الهوامع ٣٢/٢ ، والأشموني ، انظر : شرح الأشموني ٩٨/١

[٢] وهو قول أبي علي الفارسي ، انظر : الإيضاح العضدي٩٩ ، وابن جني ، انظر : اللمع ٢٩، والجرجاني ، انظر : المقتصد ٤٠٥/١ ، و غيرهم كابن طاهر ، وابن مضاء ، انظر الهمع ٩٤/٢

[٣] وهو قول ابن السراج ، انظر : الأصول في النحو ٦٦/١ ، والسيرافي ، وابن الضائع ، والشلوبيني ، انظر : همع الهوامع٩٤/٢، ارتشاف الضرب ١١٧٧/٣ ، وابن يعيش ، انظر : شرح المفصل ٩٨/١ ، وابن هشام ، انظر : مغني اللبيب ٥٢٣/٢

[٤] انظر : ارتشاف الضرب ١١٧٧/٣

[٥] انظر : النحو الوافي ٤٩٩/١

[٦] المرجع السابق ٤٩٩/١، ٥٠٠

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

فإذا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل وجب إزالته ، إما بالقرينة التي تبعده وتبدده ، وإما بالترتيب ، فيتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر؛ ليكون هذا التقدم دليلًا على أنه المبتدأ ، ووسيلة إلى تعيينه ؛ لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ .)

ويفهم من كلامه أنه يرى بضرورة الابتداء بالمبتدأ وتأخير الخبر إن لم يؤمن اللبس أو توجد قرينة ،أمَّا إنْ وُجدت القرينة أو أُمن اللبس فلا مانع من تأخير المبتدأ وتقديم الخبر ، وهو - كما ترى - نفس الرأي الذي قال به أصحاب المذهب الأول ، ويوافقه الباحث في ذلك ، فقد استطاع أصحاب الرأي الأول الاحتجاج لمذهبهم بأنَّ المبتدأ عاملٌ في الخبر ، وإذا كان عاملًا فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها ، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر ، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسندًا ، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه ، إلا أنَّ جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس ، فعند مجيئهما معرفتين أو نكرتين يجب تقديم المبتدأ ؛ لأنه لا يتميز إلا بذلك ، إلا إذا كان هناك قرينة فلا يجب التقديم [١] ، وأمثلة ذلك عديدة ، نذكر منها قول الشاعر[٢] :

بَنُوَنا بَنُو أبنائِنا وبناتُنا بنوهُن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

ومراد الشاعر أنْ يقول : إنَّ بني أبنائهم كبنيهم ، فبنونا خبر مقدم ، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر ، وسهَّلَ هذا وضوحُ المعنى .

ومثل ذلك قولهم : " أبوحنيفة أبويوسف" لأنهم إنما يريدون تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، وليس العكس .

كما أنَّ هذا المذهب يخلو من اللبس والغموض الذي يشوب المذاهب الأخرى ، فمن الواضح أنَّ المذهب الثاني قد أغفل جانب المعنى ، فالخبرُ الذي هو محط الفائدة والاهتمام ، وهو المجهول بالنسبة للمخاطب محله التأخير، ما لم توجد قرينة توضح غير ذلك ، كما أنَّ ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثالث لا يستقيم في كثير من الحالات ؛ لأنه مبنيٌّ على وجود الخطاب ، ومن المعلوم أنَّ الكلام قد لا يكون موجهًا إلى مخاطب بعينه ، وليس المخاطبون على حد سواء في إدراك المعنى ، وكذلك ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأخير لا يستقيم في بعض الحالات ، حيث إنَّ الكلام لا ينحصر في الخطاب والسؤال ، فقد ينطق المتكلم ببعض الجمل ، وهو لا يوجه حديثه إلى مخاطَب أو مسؤول .[٣]

---

[١] انظر : شرح التسهيل ٢٩٨/١

[٢] البيت من الطويل ، وهو للفرذدق في خزانة الأدب ٤٤٤/١، والدرر ١٩٣/١ ، ولم أجده في ديوانه ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٩٧/١، وأوضح المسالك ٢٠٦/١ ، وهمع الهوامع ٣٢/٢

[٣] انظر : الخلاف النحوي في المقتصد صـ ١٧٠

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

دخول الفاء في خبر " أل " الموصولة

منع سيبويه [١] والبصريون[٢] دخول الفاء على خبر " أل " الموصولة ؛ لذا تأوَّلَ سيبويه قوله تعالى [٣]: " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ..."، وقوله تعالى[٤]: " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ..."على تقدير خبر محذوف، هو " في الفرائض " أو " فيما فرض الله عليكم " ، ورأى أنَّ قراءة النصب في الآيتين الكريمتين أولى من قراءة الرفع ؛ لأنَّ الفعل المشتغِل إذا كان أمرًا أو نهيًا يترجح النصب .[٥]

وأجاز ذلك الكوفيون[٦] والفراء[٧]، الذي رأى أنَّ قراءة الرفع أولى من قراءة النصب ؛ لأنَّ الألف واللام في قوله " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ " يقومان مقام الذي ، فصار التقدير : الذي سرق فاقطعوا يده ، وعلى هذا التقدير حسن إدخال حرف الفاء على الخبر ؛ لأنه صار جزاءً ، وأيضًا إنما يحسن النصب إذا أردت سارقًا بعينه ، أو سارقة بعينها ، فأما إذا أردت توجيه هذا الجزاء على كل من أتى بهذا العمل فالرفع أولى ، وقد أخذ بهذا المذهب المبرد[٨] ، والزجاج .[٩]

وقد سار عباس حسن - رحمه الله - في درب المعترضين على رأي سيبويه وجمهور البصريين ، ورأي أنَّه لا حاجة لما ذهب إليه المانعون من تأويلٍ ينافي الواقع ، قال بعد أن استشهد لصحة رأيه بقوله تعالى :" وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ..." [١٠]: (... وفريق من النحاة منع دخول الفاء في هذه الصورة ، وأوَّل الآية ، وهذا رأي لا يصح الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه ، كما لا يصح تأويل الآية لتوافقه ، فالصحيح دخولها على الخبر في هذه الصورة ، ولو كان أمرًا أو نهيًا .)

ويوافقه الباحث في اعتراضه على موقف البصريين ؛ وذلك لأنه لا حاجة إلى التأويل مع وجود آية قرآنية كريمة قد اتفق معظم القرَّاء على قراءة الرفع فيها ، فما لا تأويل فيه - وبخاصة في القرآن الكريم - أولى مما فيه تأويل ، وقد تبين لنا من العرض السابق أنَّ الذي ألجأ البصريين إلى هذا التأويل هو مذهبهم في الاشتغال

---

[١] انظر : الكتاب ١٤٢/١، ١٤٣
[٢] انظر : التذييل والتكميل ٩٧/٤،والمساعد ١/ ٢٤٤، وتمهيد القواعد ١٠٤٢/٢ ، وهمع الهوامع ٥٦/٢
[٣]سورة النور ، آية : ٢
[٤]سورة المائدة ، آية : ٣٨ ، وقراءة النصب لعيسى بن عمر ، وابن أبي عبلة في البحر المحيط ٤٩٠/٣
[٥] انظر : الكتاب ١٤٤/١
[٦] انظر : التذييل والتكميل ٩٨/٤ ، والمساعد ٢٤٤/١، وتمهيد القواعد ١٠٤٢/٢ ، والهمع ٥٦/٢
[٧]انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١
[٨] انظر : التذييل والتكميل ٩٨/٤ ، وتمهيد القواعد ١٠٤٢/٢ ، والهمع ٥٦/٢ ، والكامل للمبرد٨٢٢/٢ ، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
[٩]انظر : التذييل والتكميل ٩٨/٤ ، والهمع ٥٦/٢
[١٠]النحو الوافي ٥٤١/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

القائل بترجيح النصب إذا كان الفعل أمرًا أو نهيًا ، وقد رأينا في المفهوم من كلام الفراء ما يحل ذلك الإشكال ، وهو اختيار النصب في الخاص ، مثل قولك : " زيدًا فاضربه " ، واختيار الرفع فيما كان فيه الطلب عامًّا غير خاص كما في الآيتين الكريمتين ، وقد اطمأن لهذا التوجيه من المفسرين الرازي ، فقال بعد أنْ ذكر توجيه الفراء [١]: (ومما يدل على أنَّ المراد من الآية الشرط والجزاء وجوه ...الثالث : أنَّا لو حملنا الآية على هذا الوجه كانت الآية مفيدة ، ولو حملناها على سارق معين صارت مجملةً غيرَ مفيدة ، فكان الأول أولى) فالرازي يرى أنَّ اختيار الرفع فيما كان الطلب فيه عامًّا كما في الآية الكريمة أولى ؛ لأنه يشمل كلَّ سارقٍ لا سارقًا واحدًا بعينه ، وهذا هو المقصود من النص الكريم .

وجنح إلى هذا الرأي من المحدثين صاحب كتاب إحياء النحو، فقال[٢]: (وهذا الرأي هو الحق عندنا ، وذلك أنَّ فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع في معنى التشريع وكان حكمًا قياسُه الخبر ، وكان الاسم المتقدم متحدَّثًا عنه حكمه الرفع كما بينا)

ولم يكتف الرازي بالأخذ برأي الفراء والكوفيين، بل رد على سيبويه ترجيحه لقراءة النصب من وجهين [٣]:

أحدهما : أنَّه طعن في القرآن المنقول بالتواتر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وعن جميع الأمة ، وذلك باطل قطعًا ، فإنْ قال : لا أقول إنَّ القراءة بالرفع غير جائزة ولكني أقول القراءة بالنصب أولى ، فنقول : وهذا أيضًا رديء؛ لأنَّ ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمرٌ منكرٌ وكلامٌ مردودٌ .

الثاني : أنَّ القراءة بالنصب لو كانت أولى لوجب أنْ يكون في القراء من قرأ : " واللذين يأتيانها منكم " بالنصب ، ولما لم يوجد في القراء أحدٌ قرأ كذلك علمنا سقوط هذا القول .

---

[١] تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ، ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين ٢٢٩/١١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م

[٢] أحياء النحو صـ ١٥٥

[٣] انظر : تفسير الرازي ٢٢٩/١١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل الثاني :

اعتراضات عباس حسن في باب الجملة الاسمية المقيدة

دخول الواو على خبر " كان " وأخواتها

ذهب الأخفش[١]، وتابعه ابن مالك [٢] إلى جواز دخول الواو على خبر هذه الأفعال جميعها ، يستوي في ذلك " ليس " ، و " كان " المنفية ، وغيرهما من أفعال هذا الباب ، ومما استشهدا به قول الشاعر [٣]:

ليسَ شَيءٌ إلا وفِيهِ إذا مَا قَابَلتهُ عينُ البصيرِ اعتبارُ

وقول الآخر[٤]:

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إلَّا وَمِيْتَتُهُ مَحتومةٌ لَكِنْ الآجَالُ تَخْتَلِفُ

و قول الآخر [٥]:

فَظَلُّوا ، وَمِنْهُم سَابِقٌ دَمْعُهُ لَهُ وآخَرُ يَثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالمَهلِ

والجمهور أنكروا ذلك ، فتأولوا الأول والثاني على حذف الخبر ضرورة ، أو على زيادة الواو ، والثالث على حمل الفعل على التمام ، واعتبار الجملة حالًا.[٦]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد سار في ركب الجمهور ، واعترض على اقتران خبر هذه الأفعال جميعها بالواو ، يستوي في ذلك " ليس " و" كان " المنفية ، وغيرهما من أفعال هذا الباب ، ورأى أنَّ الخير في العدول عن هذا الأسلوب ؛ حرصًا على الدقة في التعبير ، وبعدًا عن اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التي للحال- أو غيره - فلكل نوع معنى يخالف معنى النوع الآخر،والبراعة تقتضي الإبانة التامة ، وتجنب أسباب اللبس والاشتباه .[٧]

ويرى الباحث خلافًا لما عليه عباس حسن - رحمه الله - أنَّ في رأي الأخفش وابن مالك من التيسير والسهولة ما لا في القول الآخر ، كما أنه أقربُ متناولًا للمُعْرِب من قول الجمهور ، وذلك لأنَّ المُعْرِب حين يقع على كلام يتمم ما أطلق عليه النحاة اسم الفعل الناقص كما في الشواهد السابقة يتبادر إلى ذهنه أول ما يتبادر أنَّ ذلك المتمم هو خبرٌ لتلك الأفعال الناقصة ، ويستبعد فكرةَ تمامِ هذه الأفعال ؛ لأن

---

[١] انظر : همع الهوامع ٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٤ ، والهمع ٨٦/٢

[٢] انظر : شرح التسهيل ٣٥٨/١ ، ٣٥٩

[٣] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢١٩/١ ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٥٩/١ ، والهمع ٨٦/٢

[٤] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢٢٠/١، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٥٩/١ ، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٤ ، والهمع ٨٦/٢

[٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢١٩/١، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٦٠/١ ، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٤ ، والهمع ٨٦/٢

[٦] انظر : التذييل والتكميل ٢٠٨/٤ ، والهمع ٨٦/٢ ، والدرر ٢١٩/١، ٢٢٠

[٧] انظر : النحو الوافي ٥٥٠/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وُرُودَ تلك الأفعال تامة أقلُ من وقوعها ناقصة ، كما أنَّ في اتباع رأيهما خلاصًا من ذلك التقدير والتأويل الذي لجأ إليه الجمهور .

لذا أرى أنَّ اللغة تبيح للمتكلم نمطين من التعبير في الجملة المصدرة بـ" كان" وأخواتها ، **الأول** : أنْ يأتي بالجملة الخبرية من غير الواو ، فيكون الغرض منها مجردَ الإخبار ، **الثاني :** أنْ يُدخل الواو على هذه الجملة ؛ لإبراز الخبر عن طريق إثارة انتباه المخاطب بهذه الواو الشبيهة بواو الحال ، كما في الشواهد السابقة .[1]

والله أعلم

[1] انظر : خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيون) صـ ٦٩، ٧٠ ، ٧١ ، تأليف الدكتور عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، آزار ، مارس ، ١٩٨٢م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

حذف " كـــان " وجوبًا

أوجب النحاةُ حذفَ " كان " بعد " أنْ " المصدرية في كل موضع أُريد فيه تعليلُ فعلٍ بفعلٍ ، في مثل قولهم " أَمَّا أنت منطلقًا انطلقت " فـ " انطلقت " معلول ، وما قبله علة له مقدمة [١] ، وهذا الحذف مشروط عندهم بشروط خمسة [٢]:

أحدها : أن تقع صلة لـ " أنْ " ، **والثاني** : أن يدخل على " أنْ " حرف التعليل ، **الثالث** : أن تتقدم العلة على المعلول ، **الرابع :** أن يحذف الجار ، **الخامس :** أن يؤتى بـ " ما " كقولهم : " أمَّا أنت منطلقًا انطلقت " ، وعليه قول الشاعر [٣] :

أبَا خُراشةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِي لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أي لأنْ كنتَ ذا نفرٍ فَخَرْتَ ، ثم حذف " فَخَرْتَ " ، وهو متعلق الجار لــ " أنْ " وما بعدها [٤]، وعليه قول الآخر [٥] :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأتِي وَمَا تَذَرُ

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فبعد أنْ شرح هذا الأسلوب رأى أنَّه من الواجب البعد عنه لغرابته وتعقيده ، قال في الحاشية بعد ذكره للأسلوب[٦]: (... بالرغم من قياسية هذا الأسلوب ، وإيضاح مرماه بعد ذلك الشرح ، يحسن اجتنابه في عصرنا الذي لا يستسيغه لغرابته ، وتعقيده .)

ويرى الباحث أنَّ مراعاة العصر الحالي ، وملاءمة الواقع المعاش مبدأٌ مجازٌ ومقبولٌ مادام لا يتعارض مع القواعد والأصول اللغوية العامة ، وقد تبين من خلال عرض المسألة مدى التمحل والتكلف الذي ذهب إليه النحاة لتسويغ حذف " كان " في هذا الأسلوب ، فهل يمكن أنْ يُخْضِعَ المتحدثُ عقلَه لخمس عمليات متتابعات كي ينطق بجملة واحدة ؟

---

[١] انظر: الكتاب ٢٩٣/١، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، وشرح الأشموني ١١٩/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٥٧/١ ، وهمع الهوامع ١٠٦/٢

[٢] انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٢١٥

[٣] البيت من البسيط ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه صـ ١٠٦ تحقيق د/ يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٩١، والدرر اللوامع ٢٣٥/١، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٣/١، والخصائص٣٨١/٢ ، والإنصاف صـ ٦٦ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١،وأوضح المسالك ٢٦٥/١، وشرح الأشموني ١١٩/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٥٧/١ ، وهمع الهوامع ١٠٦/٢

[٤] انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٢١٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٥٧/١

[٥] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٩/٤، ٢٠، ٢١، وهو من شواهد شرح المفصل ٩٨/٢ ، ومغني اللبيب ٤٥/١

[٦] النحو الوافي ٥٨٣/١

لذا عبر الدكتور محمد عيد عن مدى التمحل والتعقيد في تخريج النحاة لهذا الأسلوب بقوله [١]: (والحق أنَّ هذا الكلام السابق - بما فيه من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وإدغام - صناعةٌ ذهنيةٌ مُجْهِدةٌ ، هدفُها تسويغ حذف " كان " في مثل هذا الأسلوب ، وإن كانت اللغة - وهي أسلوب التعبير السلس- تبرأ تمامًا من تلك الصناعة النحوية .)

وأمام ذلك التمحل والتعقيد أنكر الدكتور رمضان عبد التواب المسالة بما فيها ورأى أنها لا علاقة لها بالواقع ، ولا وجود لها أساسًا في العربية ، ورأى أنَّ هذه المسألة مبنيةٌ على تحريفٍ وقع لبيت العباس بن مرداس السلمي ، وهو البيت الوحيد الصحيح النسبة ، بين شاهدي هذه المسألة ؛ لأنَّ البيت الثاني يروى بلا نسبة ، كما أنه يحتوي على عبارات إسلامية ظاهرة ، مما يدل على أنه مصنوعٌ بعد وضع القاعدة وعلى ضوئها ، ورأى أنَّ الصواب في رواية البيت هكذا : " إمَّا كنت " بدلًا من : " أمَّا أنت " و " إمَّا " هذه هي : " إنْ " الشرطية المؤكدة بـ "ما " الزائدة .[٢]

وفي نفس هذا الاتجاه سار الدكتور أحمد سليمان ياقوت ، إذ رأى أنَّ هذا الأسلوبَ تتكاتف فيه الآفاتُ الإعرابيةُ وتتضافر بأنواعها ، فمن الواجب النظرُ في رواية البيت وتصحيحها .[٣]

وبعد هذا التفصيل يرى الباحث أنَّ عباس حسن- رحمه الله - قد كان مصيبًا في دعوته إلى الابتعاد عن هذا الأسلوب ؛ لغرابته وتعقيده ، وظهور التكلف في إعرابه وتخريجه ، بل قد اتضح من الكلام السابق أنَّ الأسلوب لا مكانَ له في العربية من الأساس ، لا قديمًا ولا حديثًا ، وإنما هو أسلوبٌ مصنوعٌ جيء به لتبرير وتسويغ القاعدة النحوية .

والله أعلم

---

[١] النحو المصفى ٢٥٨، ٢٥٩

[٢] انظر : بحوث ومقالات في اللغة صـ ١٥٦، ١٥٧ تأليف د/ رمضان عبد التواب ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٢م مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر .

[٣] انظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، وتطبيقها في القرآن الكريم صـ ١٠٠

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تصـــــرُّف " دام "

ذهب الفراء[١] وتبعه في ذلك المتأخرون من النحاة[٢] إلى منع تصرف" دام " ، وحجتهم في ذلك أنَّك إذا قلت : " أفعل هذا ما دام زيدٌ قائمًا " كان مشبهًا بالشرط الذي تقدم جوابه ؛ ألا ترى أنَّ معنى ذلك معنى قولك : أفعل هذا إنْ دامَ زيدٌ قائمًا ، والشرط الذي تقدم جوابه عليه لا يكون إلا ماضيًا ؛ ألا ترى أنَّ العرب تقول : " أنت ظالمٌ إنْ فعلت " ، ولا تقول : " أنت ظالمٌ إنْ تفعل " .[٣]

وخالف في ذلك الصَّبان ، إذ يرى أنَّ لـ " دام " فعلًا مضارعًا ، هو " يدوم " كما أنَّ لها مصدرًا.[٤]

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على مخالفة الصبان للنحاة في ذلك ، فقال معلقًا على رأي الصبان [٥]: (... وهذا الرأي ضعيف مردود ؛ لقيامه على فهم نظري محض لا تؤيده الشواهد ، والصحيح أنها فعلٌ ماض جامدٌ إذا سبقته " ما " المصدرية الظرفية .)

ويوافقه الباحث في اعتراضه ؛ لأنه لو صح مجيء المضارع من دام ، أو غيره من التصرفات كالمصدر؛ لاشتُهِر ذلك في كلام العرب وتنوقل عنهم ؛ لكثرة استخدام الفعل " دام " في الكلام ، أما وقد عُدِم ذلك فلا حاجة لهذا القول .

ويدلك على امتناع تصرف " دام " قول المرادي[٦]: (وقال ابن الخباز : ولم تتصرف " مادام " ؛ لأنها للتوقيت والتأبيد ، فتفيد المستقبل ، وأنشدوا [٧]:

ألبـــانُ إبْلِ تَعِلَّـــةَ من مسامرٍ ... مـادام يَمْلِكُـــها عَلَيَّ حَـــرَامُ

وَطَعامُ عِمرانَ بن أوفَى مثْلُها ... مادام يَسْلُكُ في الحُلُوقِ طَعَامُ

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ١٤٧/٤

(٢) انظر : المقرب ٩٥/١ ،و التذييل والتكميل ١٤٧/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٢٩٢/١ ، تحقيق ودراسة محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان بالمنصورة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م ، ١٤٢٧هـ

(٣) انظر : التذييل والتكميل ١٤٧/٤، وشرح الجمل ٣٦٩/١

(٤) انظر : حاشية الصبان ٣٦٤/١

(٥)النحو الوافي ٥٦٦/١ الحاشية

(٦)شرح التسهيل للمرادي ٢٩٢/١

(٧)البيتان من الكامل ، وهما منسوبان لرجل من بني تميم في الكامل٨٢/١ ، وروايتهما فيه :

ألبانُ إبْلِ تَعِلَة بْنِ مُســـافِرٍ ... ما دام يملِكُـــها علي حرام

وطعام عمران بنَ أوفى مثلَهُ ... مادام يسلك في البطون طعام

وهما من شواهد البخلاء للجاحظ صـ ١٩٧ ، حقق نصه وعلق عليه طه الحاجري ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة ، برواية " تعلة بن مساور " بدلًا من " تعلة من مسامر " ، و " البطون " بدلا من " الحلوق " ، كما ورد البيتان في البيان والتبيين للجاحظ ٣٠٦/٣ ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨ م وروايتهما فيه نفس روايتهما في الكامل .

فالأول للتوقيت والثاني للتأبيد ، انتهى)

وقول التنسي[1]: (وأما دام فلم تتصرف ؛ لأنها في قوة شرط محذوف الجواب ، فقولك : " أفعل هذا ما دام زيدٌ قائمًا " هو في قوة " أفعل هذا إن دام زيدٌ قائمًا "، والشرط إنما يحذف جوابه إذا كان ماضيًا)

[1] شرح التسهيل للتنسي تحقيق ودراسة إلى باب الفاعل ٣٢٢/١ ، رسالة دكتوراه ، إعداد / فريدة حسن محمد معاجيني ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تقديم خبر " ليس " عليها

ذهب جمهور الكوفيين[١] ومن تبعهم [٢] إلى منع تقديم خبر " ليس " عليها ، بينما أجاز ذلك متقدمو البصريين[٣] ، ومؤيدوهم[٤]، وقد استدل البصريون لمذهبهم بالعديد من الأدلة ،أهمها قوله تعالى [٥]: "أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ " حيث وقع " يَوْمَ " معمولًا لـ " مَصْرُوفًا " ، ولا يتقدم المعمول إلا حيث يصح أن يتقدم العامل .[٦]

وقد رأى عباس حسن - رحمه الله - أنَّ الاقتصار على المنع أولى ، معترضًا في ذلك على من أجاز التقديم من البصريين ومؤيديهم ، قال [٧]: (وأما " ليس" فتنطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضًا إلا حالة واحدة وقع فيها الخلاف بين النحاة ، هي الحالة التي يتقدم فيها الخبر عليها ، ففريق منع ، وفريق أجاز ، والاقتصار على المنع أولى .)

وفي الحاشية رَدَّ احتجاج البصريين بالآية السابقة ، ورأى أنَّ هذا الكلام غير مقبول بعد الاعتراف بأنَّ الكلام العربي لم يَرِدْ به تقديم الخبر نفسه لا معموله .[٨]

ويوافقه الباحث في اعتراضه ، وذلك لتعدد الأدلة التي احتج بها الكوفيون لصحة مذهبهم ، التي نحاول إجمالها فيما يلي [٩] :

١- أنَّ " ليس " فعلٌ غيرُ متصرف ، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف ، كما أُجريت " كان " مجراه ؛ لأنها متصرفة ؛لأن الفعل إنما يتصرف عملُه إذا

---

[١]انظر : أسرار العربية لابن الأنباري صـ ٨٩ دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م ، والإنصاف صـ ١٣٨ ، التبيين صـ ٢٤٤، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي صـ ١٢٣ ، تحقيق الدكتور طارق الجنايني ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م

[٢]كالمبرد ، انظر : المقتضب ١٩٠/٤، والزجاج ، انظر : شرح ابن عقيل٢٧٨/١ ، وشرح الأشموني ١١٤/١ ، وهمع الهوامع ٨٨/٢ ، وابن السراج ، انظر : الأصول ٢٢٨/٢ ، والجرجاني انظر: همع الهوامع ٨٨/٢، المقتصد ٤٠٨/١، ٤٠٩ ، والأنباري ،انظر: الإنصاف صـ ١٤١ ، وابن مالك ، انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥١ ، والزبيدي ، انظر: ائتلاف النصرة صـ ١٢٣

[٣]انظر: الإنصاف صـ ١٣٨، والتبيين صـ ٢٤٣، وائتلاف النصرة صـ ١٢٣

[٤]كالفراء ، انظر: شرح المفصل ١١٤/٧ ، وابن جني ، انظر : اللمع صـ ٣٧ ، والزمخشري ، انظر : المفصل ٢٦٩ ، وابن برهان ، انظر: شرح التسهيل ٣٥١/١ ، وهمع الهواهع ٨٩/٢ ، والشلوبيني ، انظر: الهمع ٨٩/٢ ، وابن عصفور ، انظر : المقرب٩٥/١، وشرح الجمل ٣٧٤/١ ، وابن أبي الربيع ، انظر : البسيط ٦٧٨/٢ ، وابن معط ، انظر : الفصول الخمسون ١٨١

[٥]سورة هود ، آية :٨

[٦]انظر: المقتصد ٤٠٨/١ ، والإنصاف صـ ١٤٠، ١٤١ ، والتبيين صـ ٢٤٤ وما بعدها ، وشرح المفصل ١١٤/٧ ، وشرح التسهيل ٣٥٢-٣٥٤ ، ٤٠٩

[٧]النحو الوافي ١/ ٥٧٥

[٨]المرجع السابق ، نفس الصفحة

[٩]انظر : الإنصاف صـ ١٣٨ ، ١٣٩، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٧/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

كان متصرفًا في نفسه ، فأمَّا إذا كان غيرَ متصرف في نفسه ، فينبغي أنْ لا يتصرف عملُه ،وهو دالٌّ على النفي ، فأشبه " ما " في عدم تقدم خبره عليه.

٢- أنه لما كان مُتَّفَقًا على فعلية "عسى" ، ولا يتقدم خبرها عليها إجماعًا ؛ لعدم تصرفها، كانت " ليس" أولى بأنْ لا يتقدم خبرُها عليها ؛ لأنها غيرُ متصرفة ، كما أنه مُخْتَلف في فعليتها .

٣- أنهم أجمعوا على منع تقدم المتعجب منه على فعل التعجب مع عروض منع التصرف فيه، فمعاملة "ليس" بذلك أحق وأولى ؛لأصالتها في منع التصرف.

ثانيًا: أنَّ السماع يؤيد الكوفيين ومن تابعهم ، ولذا قال أبو حيان [١]: (وقد تتبعتُ جملةً من دواوين العرب ، فلم أظفر بتقدم خبر " ليس" عليها ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر [٢]:

فَيَأبَى فَمَا يَزْدَادُ إلَّا لَجَاجَةً وَكُنْتُ أَبِيًّا في الخَنا لَسْت أُقْدِمُ)

ثالثًا : استطاع الكوفيون رد احتجاج البصريين بالآية السابقة بثلاثة وجوه ، هي [٣]:

١- أنَّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، نحو : أمَّا زيدًا فاضرب ، وعمرًا لا تُهِنْ ، وحقَّكَ لن أُضَيِّعَ ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد " أما " تقديم الفعل ، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على " لا " ، و" لن " تقديمهما عليهما ، كذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر " ليس " تقديم خبرها عليها .

٢- أنْ يجعل " يومَ " منصوبًا بفعل مضمر؛ لأنّ قبله " مَا يَحْبِسُهُ " ، و"يَوْمَ يَأْتِيهِمْ " جوابٌ ، كأنه قال : يعرفون يومَ يأتيهم ، و " لَيْسَ مَصْرُوفًا " جملة حالية مؤكِّدة ، أو مستأنَفَة .

٣- أنْ يكون " يَوْمَ " مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة ، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي ، كقراءة النصب في قوله تعالى [٤]: " هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ " .

---

[١] البحر المحيط ٢٠٦/٥

[٢] البيت من الطويل ، ولم أهتد إلى قائله ، وهو من شواهد الدر المصون ٢٩٢/٦

[٣] انظر : الإنصاف صـ ١٤٢، وائتلاف النصرة ١٢٣، والمقتصد ٤٠٨/١ ، ٤٠٩ ،وأسرار العربية ١٤٠-١٤١ ، وشرح التسهيل ٣٥٤/١

[٤] سورة المائدة ، آية :١١٩ ، القراءة في البحر المحيط ٦٧/٤

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تقديم معمول خبر " كان " وأخواتها

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين " كان " وبين المرفوع بها بمعمولات الخبر إلا بالظرف أو الجار والمجرور، نحو: " كان أمامك زيدٌ جالسًا "، وذلك لكون الفعل الناقص عاملًا ضعيفًا، فلا يُفصل بينه وبين معموله من الأجنبيات إلا بالظرف .[١]

أمَّا الكوفيون فقد أجازوا الفصل بين " كان " و مرفوعها بغير الظرف أيضًا ، نحو : " كان زيدًا عمرو ضاربًا "[٢] ، واستدل الكوفيون على ذلك بقول الشاعر[٣]:

فأصبحُوا والنَّوى عالِي مُعَرَّسِهِم وليسَ كُلَّ النَّوى تُلْقِي المَسَاكينُ

وبقول الآخر [٤] :

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بُيُوتِهم بِما كانَ إيَّاهُم عطيةُ عوَّدَا

وبقول الآخر [٥]:

باتتْ فؤادِيَ ذاتُ الخالِ سالبةً فالعيشُ إنْ حُمَّ لي عيشٌ مِن العَجَبِ

ولكن لم تسلم تلك الشواهد من تأويلات البصريين ، فخرجوا البيت الأول على إضمار ضمير الشأن في " ليس" [٦]، وخرجوا الثاني على زيادة " كان " ، أو إضمار الاسم مرادًا به الشأن ، أو راجعًا إلى " ما " ، وعليهن فـ " عطية " مبتدأ [٧]، أمَّا البيت الثالث فحملوه على الضرورة ؛ وذلك لظهور نصب الخبر.[٨]

---

[١] انظر: شرح الكافية ٢٠٥/٤

[٢] المرجع السابق ٢٠٦/٤

[٣] البيت من البسيط ، وهو لحميد الأرقط في الخزانة ٢٧٠/٩، وهو من شواهد الأصول ٨٦/١ ،و شرح المفصل ١٠٤/٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٤/١، وشرح الأشموني ١١٧/١

[٤] البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٩/ ٢٦٨ ، وفي ديوانه صـ ١٦٢، وروايته في الديوان :

قنافد دارمون خلف جحاشهم لما كان إياهم عطية عودا

والقنافذ جمع قنفذ ، وهو الحيوان المعروف ، يضرب به المثل في سرى الليل ، وهداجون ، من الهدْج بالإسكان ، والهدَج بالتحريك ، وهو السير السريع ، وعطية : أبو جرير ، يقول : إن رهط جرير كالقنافذ ، لمشيهم في الليل للسرقة والفجور ، وإن أبا جرير هو الذي عودهم على ذلك ، والبيت من شواهد شرح الرضي على الكافية ٤٠٦/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١، وشرح الأشموني ١١٦/١، وأوضح المسالك ٢٤٨/١ ، وشرح التصريح ٢٤٧/١، وهمع الهوامع ٩٢/٢ ، وحاشية الصبان ٣٧٤/١

[٥] البيت من البسيط ، وهو غير منسوب في خزانة الأدب ٢٦٩/٩ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٢٥١/١، وشرح الأشموني ١١٦/١، وشرح التصريح ، ٢٤٨/١ ، وخزانة الأدب ٢٦٩/٩ ، وحاشية الصبان ٣٧٥/١

[٦] انظر : الكتاب ٧٠/١ ، والمقتضب ١٠٠/٤

[٧] انظر : أوضح المسالك ٢٥١/١

[٨] المرجع السابق ، نفس الصفحة

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وبالرغم من موافقة عباس حسن - رحمه الله - للبصريين في رفض الأسلوب الذي ورد فيه الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور، إلا أنه لم يستسغ تلك التأويلات التي لجؤوا إليها ، ورأى أنه من الأحسن أنْ نختار رفض هذا الأسلوب ، والحكم على تلك الأمثلة المؤيدة له بالشذوذ دون اللجوء إلى تلك التأويلات التي لا يعرفها العربي ، وما فيها من تكلف ظاهر ، وإضعافٍ لبناء الجملة وللمراد من معناها . [١]

والباحث يوافقه - رحمه الله - في رفض الأسلوب الذي ورد فيه الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور، وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يُتوسع فيهما توسعًا لا يكون في غيرهما ، ولذلك فُصِلَ بهما بين المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر[٢]:

كَمَا خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن ، نحو: " أغدًا تقول زيدًا منطلقًا ؟ " ، ولو قلت : " أأنت تقول ؟ " لبطل النصب ولزمت الحكاية في اللغة المشهورة .

وقد أجيز : " ما غدًا زيدٌ قائمًا " ، بإيلاء الظرف " ما " ، وهو معمول خبرها ، فإجازة ذلك في " كان " أولى .[٣]

كما يوافقه في الاعتراض على تأويلات البصريين المتكلفة ، يدلك على تكلف تلك التأويلات عدمُ قدرتهم على التأويل في البيت الثالث ؛ لظهور نصب الخبر ، فاضطروا إلى القول بالضرورة ، فكان من الأولى بهم حملُ جميع الأبيات الشعرية السابقة على الشذوذ أو الضرورة دون إجهاد الذهن بهذا التأويل ، على أنَّ من النحاة من حاول التكلف والتمحل لتخريج البيت الثالث تخريجًا يوافق القاعدة ، فأوَّلَهُ على أنْ يكونَ " فؤاديَ " منادى سقط منه حرف النداء ، ومعمول الخبر محذوف ، أي : سالبة لك [٤]، وهو تخريج ظاهر التكلف و التمحل .[٥]

والله أعلم

---

[١] انظر : النحو الوافي ٥٧٨/١

[٢] البيت من الوافر ، وهو منسوب لأبي حية النميري في الدرر اللوامع ١٦١/٢، وهو من شواهد المقتضب ٣٧٧/٤ ، وشرح المفصل ١٠٣/١، وشرح التسهيل ٣٦٨/١ ، وشرح ابن الناظم ٢٩١ ، وأوضح المسالك ١٨٩/٣ ، وشرح ابن عقيل ٨٣/٣ ، وشرح التصريح ٧٣٦/١ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وحاشية الصبان ٤١٩/٢ ، و" يقارب " : يجعل بعض الكتابة قريبة من بعض ، ، " يزيل " : يباعد الكتابة ،والمعنى: يقول: إن ما بقي من آثار الدار شبيه بكتابة اليهودي الذي يقرب بين السطور مرة، ويباعد أخرى .

[٣] انظر : شرح التسهيل ٣٦٨/١

[٤] انظر : شرح التصريح على التوضيح ٢٤٨/١

[٥] انظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٥٢/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

معنى " كاد " في الإثبات والنفي

يرى أغلب النحاة [١]، وأصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره [٢] أنَّ " كاد " كسائر الأفعال ، نفيُها نفيٌ ، وإثباتُها إثباتٌ ، فإثباتُها إنما هو إثباتٌ للمقاربة ، ونفيُها نفيٌ للمقاربة .

وخالف في ذلك بعضُ النحاة والمفسرين[٣]، فرأوا أنها في الإثبات نفيٌ ، وفي النفي إثباتٌ، خلافًا لسائر الأفعال ، فإذا قيل في الإثبات " كاد زيدٌ يقومُ " ، أو " يكاد زيْد يقومُ " فالقيام غيرُ حاصلٍ ، وأمَّا في النفي فقد قال تعالى : " فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ" وقد فعلوا ، وقال تعالى [٤]:"إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا " " فهو قد رآها ، ولكن بعد بطء وجهد ، ومن ذلك تخطئة ذي الرُّمَّةِ في قوله [٥]:

إذا غيَّرَ النَّأيُ المُحبينَ لَمْ يَكَدْ رسيسُ الهَوى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يبرحُ

فقد فُهِمَ أنَّ " لم يكد " في البيت إثباتٌ ، ومن أجل ذلك خُطِّىء، حتى استبدل " لم يكد " بـ " لم يبرح " .

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على رأي المخالفين ، ورأى أنَّها كغيرها من الأفعال نفيُها نفيٌ ، وإثباتُها إثباتٌ ، قال [٦]: (كاد كغيرها من الأفعال في أنَّ معناها ومعنى خبرها منفيٌ إذا سبقها نفيٌ ، ومثبتٌ إذا لم يسبقها نفيٌ ، خلافًا لبعض النحاة ...)

---

[١]كالمبرد في المقتضب ٧٥/٣ ، والزجاجي في الجمل صـ ٢٠١، و الحيدرة اليمني في كشف المشكل في النحو صـ ٨٠ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢-٩٥ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٩٩/١، ٤٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤٦٧/١ ، والإسفرائيني في اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني صـ ١٤٩، تحقيق د/ شوقي المعري ، مكتبة لبنان ، ط١، ١٩٩٦م. ، وأبي حيان في التذييل و التكميل ٣٦٧/٤ ، ٣٦٨ ، والدماميني في تعليق الفرائد ٣٠٩/٣

[٢]كالفراء في معاني القرآن ٧١/٢، ٧٢ ، ٢٥٥ ، وأبي عبيدة في مجاز القرآن ٦٧/٢ ، عارضه بأصوله وعلق عليه د/ محمد فؤاد سزكين ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر ، والسمين في الدر المصون ١٧٦/١، والألوسي في روح المعاني ٢٩٢،٢٩٣/١ ، ١٨٣/١٨، ١٨٤

[٣]من هؤلاء ثعلب ، انظر : مجالس ثعلب ١٤٢/٤ ، المجلس ١٧٠ ، وابن جني ، انظر : انظر البحر المحيط ٤٢٣/١ ،التذييل والتكميل ٣٦٧/٤ ، الدر المصون ١٧٦/١ ، والطبرى ، انظر : جامع البيان ١١٦/١٨-١١٧، وابن عطية ، انظر : انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية صـ ١٣٦٦ ، دار ابن حزم

[٤]سورة النور ، آية : ٤٠

[٥]البيت من الطويل ، وهو لذي الرُّمَّةِ في ديوانه صـ ٤٣ ، و رسيس الهوى : ابتداؤه ، و النأي : البعد ، والبيت من شواهد شرح المفصل ١٢٤/٧ ،و الإيضاح في شرح المفصل ٩٥/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٦٨/١ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٦٨ ، والدر المصون ١٧٦/١ ، وتعليق الفرائد ٣١٠/٣ ، واللباب في علم الإعراب ١٤٩

[٦]النحو الوافي ٦١٨/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ويرى الباحث أنَّه - رحمه الله - قد كان محقًّا في اعتراضه ، وذلك لظهور أدلة الجمهور ، التي يمكن أنْ نجملها فيما يلي [١] :

١- أنَّ في قولنا " كاد زيدٌ يقومُ " لا تدل " كاد " على نفي القيام ؛ لأنَّ " كاد " موضوعةٌ لمقاربة الفعل لا لوجوده ، ولا يلزم من عدم دلالته على الوجود الذي هو خارج عن مدلوله أن يكون نفيًا .

٢- أمَّا قوله تعالى[٢]:" فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ" " فإنَّ إثبات الفعل لم يفهم من نفي " كاد " ، وإنما هو من قوله " فذبحوها " فالنفي هنا لا يدل إلا على نفي مقاربة الفعل قبل الفعل ، بدليل ما سبق من تعنتهم وكثرة سؤالهم ، وهذا دأب من لا يفعل ، ولا يقارب الفعل ، وفعلهم في ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبل .

٣- أمَّا قوله تعالى [٣]: "إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا " " فهو محمول على نفي مقاربة الرؤية ، وإذا انتفت مقاربة الرؤية انتفت الرؤية نفسها ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهو قوله " ظلمات بعضها فوق بعض " .

٤- أمَّا بيت ذي الرمة فلا دليل فيه لتخطئة من خطأه ؛ لاحتمال أن يكون مذهبه أنَّ نفي " كاد " إثبات ، وقد غلط الجمهور ذا الرمة في رجوعه عن قوله ، وقالوا : " هو أبلغ وأحسن مما غيره إليه " .

---

[١] انظر :المراجع السابقة
[٢] سورة البقرة ، آية : ٧١
[٣] سورة النور ، آية : ٤٠

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

توسط الخبر المقترن بـ " أنْ " بين أفعال المقاربة وأسمائها

إذا اقترن خبر أفعال المقاربة بـ " أنْ " المصدرية ، كما في قولك : " عسى زيدٌ أنْ يقومَ " ففي التوسط قولان :

أحدهما : الجواز ، ونسبه النحاة للمبرد ، والسيرافي ، والفارسي [١]، وصححه ابن عصفور ، فأجاز أنْ تقول : " عسى أنْ يقومَ زيدٌ " ، على أنْ يكون " أنْ يقومَ " خبرًا لـ " عسى " ، و " زيدٌ " اسم " عسى ".[٢]

الثاني : المنع ، وعليه الشلوبيني[٣]، ورأى أنَّه لا يجوز في " عسى أنْ يقومَ زيدٌ " وأشباهه إلا أنْ يكون " زيدٌ " فاعلًا بـ " يقوم " ، وتسد أنْ مع صلتها في ذلك مسد الاسم والخبر ، كما سدت مع صلتها مسد مفعولي ظننت في قولك : ظننت أنْ يقومَ زيدٌ " ، ومن هذا الوجه قوله تعالى [٤]: "عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا " ، فلا يجوز أن تكون " أَنْ يَبْعَثَكَ " في موضع خبر " عسى " لئلا يفصل بين " أَنْ يَبْعَثَكَ " وبين " مَقَامًا مَحْمُودًا " بـ "رَبُّكَ " وهو أجنبي من " يَبْعَثَكَ " لأنه مرفوع بـ " عسى ". [٥]

وحجة أبي علي الشلوبيني في ذلك أنَّ "عسى" فعلٌ غير متصرف ، فلا يجوز تقديم خبره على اسمه لذلك ، وَرُدَّ قوله بـ " ليس" فإنها غير متصرفة ، ويتوسط خبرها. [٦]

أما عباس حسن - رحمه الله - فبعد أنْ ذكر أنَّ الأشهر هو منع توسط خبر هذه الأفعال إذا كان مقترنًا بـ " أنْ " المصدرية ، اعترض على ذلك الرأي في الحاشية بقوله [٧]: (في هذا الرأي المنسوب للشلوبين ومن معه تضييق ، بالرغم من أنَّه الأفصح ، وهناك رأي للمبرد ، والفارسي ، والسيرافى ، ومن معهم يبيح التوسط ، وفي هذا الرأي تيسيرٌ ، وإزالةٌ للتفرقة بين المقرون بـ " أن " وغير المقرون بها ، ولكنه غير الأفصح)

ويرى الباحث أنَّ الصواب قد جانبه - رحمه الله - في هذه المسألة ، وذلك لما يلي :

---

[١] انظر :التذييل والتكميل ٢٥١/٤ ، وتمهيد القواعد /١٢٧٥ ، وهمع الهوامع ١٤٣/٢
[٢] انظر : المقرب ١٠٠/١
[٣] انظر : التوطئة لأبي علي الشلوبيني صـ ٢٩٧ ، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، بلا تاريخ
[٤] سورة الإسراء ، آية : ٧٩
[٥] انظر : التذييل والتكميل ٢٥١/٤ ، وتمهيد القواعد ١٢٧٥/٣
[٦] انظر : التذييل والتكميل ٣٥٢/٤
[٧] النحو الوافي ٦١٩/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أولًا : تظهر ثمرة هذا الخلاف في التثنية والجمع ، فعلى مذهب الجواز تقول : عسى أن يقوما أخواك ، وعسى أن يقوموا إخوتُك ، وعسى أن يخرجن الهندات ؛ لأنَّه خبرٌ ، والنية به التأخير ، وعلى مذهب من يرى المنع يتحتم رفع ما بعد " أنْ يفعلَ " بالفعل ، فلا يكون فيه ضمير ، فتقول : عسى أن يقوم أخواك ، وعسى أن يقوم إخوتك ، وعسى أن تقوم الهندات ، ولما لم يسمع عن العرب قولهم : " عسى أن يقوما أخواك " ، و " عسى أن يقوموا إخوتُك " ، و " عسى أن يخرجن الهندات " دل ذلك على أنَّ المنع أولى .[١]

ثانيًا : يمكن القول إنَّ عسى في قولك : " عسى أنْ يقومَ زيدٌ " تامةٌ لا خبر لها ، و" أنْ وصلتُها " في موضع الفاعل بها ، والاسم الواقع بعد الفعل الذي هو الصلة فاعل الفعل ، وعليه حمل كثير من المفسرين والمعربين قوله تعالى : " عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا " .[٢]

ثالثًا : ما نُسِبَ إلى المبرد وأبي علي الفارسي فيه نظرٌ ، فبالرجوع إلى صريح قوليهما رأيت أنَّهما يقولان : إنَّ " عسى " في هذا التركيب تامةٌ ، قال المبرد[٣] : (فأمَّا قولهم : " عسى أنْ يقومَ زيدٌ " ، و " عسى أنْ يقومَ أبواك " ، و " عسى أنْ تقوم جواريك " فقولك : " أنْ يقومَ " رفع ؛ لأنَّه فاعل عسى، فعسى فعل ، ومجازها ما ذكرت لك.)

وقال أبوعلي الفارسي[٤]: (والضرب الآخر من فاعل عسى أنْ تكونَ أنْ مع صلتها في موضع اسم مرفوع ، وذلك قولك : " عسى أنْ يذهبَ عمرو " فـ " أنْ يذهبَ " في موضع رفع بأنها الفاعل ، وقال تعالى [٥]: "وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ " .)

وبهذا النقل عن المبرد وأبي علي يتأكد لنا أنَّهما من المانعين للتوسط خلافًا للمنسوب لهما ، وبه تضعف حجج الفريق الأول المجيز للتوسط ، ويندفع اعتراض عباس حسن - رحمه الله - .

والله أعلم

---

[١] انظر : التذييل والتكميل ٣٥١/٤، ٣٥٢
[٢] انظر : تمهيد القواعد ١٢٧٦/٣
[٣] المقتضب ٧٠/٣
[٤] الإيضاح العضدي ٧٧/١ ، ٧٨
[٥] سورة البقرة ، آية : ٢١٦

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إنابة " أنَّ" ومعموليها مناب مفعولي أفعال القلوب

يرى سيبويه [١] ، وجمهور النحاة أنَّ " أنَّ " ومعموليها تسد مسد مفعولي فعل القلب في نحو قولك: " علمت أنَّ زيدًا منطلقٌ "، وحجتهم في ذلك تَضَمُّن جملة" أنَّ" على ذكر المفعولين ، فحينما تقول : " ظننت أنَّ زيدًا قائمٌ " ، فهو متضمنٌ ذِكرَ المفعولين المذكورين في قولك : ظننت زيدًا قائمًا. [٢]

بينما يرى الأخفش أنَّ "أنَّ" ومعموليها تسد مسد المفعول الأول لأفعال القلوب والمفعول الثاني محذوف ، يقدر حسب موقعه في الجملة . [٣]

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على رأي الأخفش ، ورأى فيه من التضييق والإطالة ما لا داعي له ، قال بعد أن ذكر رأي الأخفش [٤]: (... وهذا نوع من التضييق والإطالة لا داعي له .)

والباحث يوافقه فيما ذهب إليه ؛ إذ في الرأي الأول ما يغني عن التقدير الذي لا داعي إليه ؛ ذلك لتضمن جملة " أنَّ " على المفعولين ، فما الداعي إذن للتقدير في ظل ذكر المفعولين في الجملة ، ففي قولك : " علمت أنَّ الصبرَ أنفعُ للشدائد " ، قد ذكرت في الجملة " الصبر" ، و" أنفع " وهما المفعولان في قولك : " علمت الصبر نافعًا للشدائد "، فما الحاجة لتقدير مفعول آخر؟ [٥]

والله أعلم

---

[١] انظر : الكتاب ١٢٥/١، ١٢٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢

[٢] انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٣/١، ٢٥٤ ،و همع الهوامع ٢٢٣/٢

[٣] انظر: همع الهوامع ٢٢٣/٢، ومنهج الأخفش في الدراسة االنحوية صـ ٩٩تأليف عبد الأمير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، مكتبة دار التربية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ ، ١٩٧٥م .

[٤] النحو الوافي ١٢/٢

[٥] انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٤/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إجراء القول مجرى الظن

أولًا : إجراء القول مجرى الظن معنى وعملًا :

زعم بعضُ النحويين خلافًا لما عليه الجمهور أنَّ القول قد يجري مجرى الظن في العمل ، وإنْ لم يُضمَّنْ معناه[١]، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٢]:

قَالَتْ وَكُنتُ رَجُلًا فَطِينَا هذا - وَرَبِّ البَيْتِ- إِسْرَائِينَا

فليس المعنى على ظَنَنْتُ ؛ لأنَّ هذه المرأة المخبر عنها رأت عند هذا الشاعر ضبًّا، فقالت : لأنَّها تعتقد في الضِبَابِ أنَّها من مسوخ بني إسرائيل ، وقولها ذلك ليس عن ظنٍّ منها ، وإنما هو عن اعتقادٍ اعتقدته ، وقطعت به . [٣]

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على هذا الرأي ، ووصفه بالرأي الضعيف ، قال [٤]: (ويرى بعض النحاة : أنَّ " سُلَيمًا " لا يشترطون أنْ يكون معناه " الظن " فعندهم القول قد ينصب مفعولين دائمًا ، وفي هذا الرأي ضَعْف)

ويرى الباحث أنه - رحمه الله - قد أصاب في اعتراضه ؛ لأنه ليس لهؤلاء حجة إلا البيت السابق الذي يمكن رده بما يلي [٥] :

أولًا : يُحتمل أنْ يكون القولُ في البيت غيرَ مُجْرًى مُجْرَى الظن في العمل ، بل يكون " هذا " مبتدأ ، و " إسرائين " على تقدير مضاف محذوف ، هو الخبر ، أي : مسخ إسرائين ، فحذف المضاف ، ولم يقم المضاف إليه مقامه في الإعراب ، على حد قراءة من قرأ [٦]:" تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآَخِرَةِ" بخفض " الآخرةِ "

ثانيًا : يمكن أنْ يكون أراد بـ " قالت " ظنَّت ، وكأنها لما قالت : " هذا إسرائين " معتقدة أنَّ الضباب من مسوخ بني إسرائين ، ولم يكن اعتقادها ذلك عن دليل قاطع جعل ما اعتقدته من ذلك ظنًّا منها .

---

[١] انظر : التذييل والتكميل ١٤٢/٦

[٢] الرجز مجهول القائل في الدرر ٣٥٠/١ ، وهو من شواهد التذييل والتكميل ١٤٢/٦ ، و الأمالي ٤٤/٢ ، و همع الهوامع ٢٤٦/٢ ، وتمهيد القواعد ١٥٤٢/٣ ، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢ ، والمساعد ٣٧٥/١ ، وشرح الأشموني ١٦٥/١

[٣] وهو رأي منسوب للأعلم وأبي الحسن بن خروف ، انظر : التذييل والتكميل ١٤٢/٦ ، والهمع ٢٤٥/٢ ، ٢٤٦

[٤] النحو الوافي ٥٢/٢ ، الحاشية

[٥] انظر : التذييل والتكميل ١٤٢/٦

[٦] سورة الأنفال ، آية : ٦٧ ، والقراءة في البحر المحيط ٥١٤/٤

ثانيًا :هل يلحق بالقول ما يؤدي معناه ؟

واختلف في الذي في معنى القول من النداء والدعاء ، ونحوهما ، إذا وقعت بعدها جملة هل تُحكى بها ، وتجرى هذه الأفعال مجرى القول في الإلحاق بالظن ؟ ، أم يضمر القولُ بعد الفعل ؟ ، وذلك في نحو قوله تعالى [١]:" وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ " ، وقوله [٢]: " فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ " ، وقوله [٣]: " دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ " ، وقوله [٤]: " وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ " ، وكما في قول الفراء [٥]:

إنِّي سَأُبْدِي لَكَ فِيما أُبدِي لي شَجَنانِ : شَجَنٌ في نجدِ

وشَجَنٌ لي في بلادِ الهندِ

فهذه المواضع ونحوها محكية عند البصريين بقول محذوف ، أي : فقال يا بني ، وقال لنهلكن ، وقالوا لئن أنجيتنا ، وقالوا ليقض ، وأقول لي شجنان [٦]، وبرأيهم أخذ ابن مالك .[٧]

أما الكوفيون فيجرون هذه الأفعال مجرى القول ، ولا يقدرون قولًا محذوفًا.[٨]

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على تأويلات البصريين بتقدير قول محذوف ، ورأى أنَّه لا حاجة لتلك التقديرات والتأويلات ؛ وذلك لوضوح الدلالة وعدم فساد المعنى ولا التركيب إذا سلمنا بالرأي الكوفي الذي يلحق هذه الأفعال بالقول الجاري مجرى الظن ، قال - رحمه الله - بعد أنْ ذكر هذه الأفعال واختلاف النحاة السابق حولها [٩]: (... ولا داعي للتأويل في هذه الآيات وغيرها بتقدير " قول " ...إذ لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة ، وعدم فساد المعنى أو التركيب ...أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوي ، ومن ذلك قوله تعالى [١٠]: "يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ "...أي :

---

[١]سورة هود ، آية : ٤٢
[٢]سورة الرعد ، آية : ١٣
[٣]سورة العنكبوت ، آية : ٦٥
[٤]سورة الزخرف ، آية : ٧٨
[٥]الرجز غير معروف القائل ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٨٠/١ ، وشرح التسهيل ٩٧/٢ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٤٤ ، وتمهيد القواعد ١٥٥٠/٣
[٦] انظر : همع الهوامع ٢٤٣/٢ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٤٤، وتمهيد القواعد ١٥٤٩/٣، ١٥٥٠ ،والمساعد ٣٧٧/١
[٧] انظر : شرح التسهيل٩٦/٢
[٨] انظر : همع الهوامع ٢٤٣/٢ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٤٤، وتمهيد القواعد ١٥٤٩/٣، ١٥٥٠ ، والمساعد ٣٧٧/١
[٩]النحو الوافي ٥٤/٢ ، ٥٥
[١٠]سورة آل عمران ، آية : ١٠٦

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

فيقال لهم : أكفرتم ؟ فهنا القول محذوف ، ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب .)

ويوافقه الباحث في ذلك ؛ لما يلي [١]:

١- ليس في الرأي الكوفي إضمارٌ ، أمَّا الرأي البصري ففيه تكرارٌ لأنَّه يؤدي إلى صدور نداء وقول ، ودعاء وقول ، ووحي وقول ، ونفسُ النداء والدعاء والوحي هو معنى القول ، فقد حصل التكرار .

٢- أنَّ هذه الأفعال أخص من مطلق القول ، فلا يكون القول مفسِّرًا لها .

٣- الذي يدل على عدم الإضمار أنَّ " أنْ " التفسيرية جاءت بعد هذه الأفعال ، نحو قوله [٢]: " فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا " ، ولو كان القول مضمرًا لما جيء بـ " أنْ " التفسيرية ، لأنها لا تأتي بعد القول ، ولكنه لما كان لهذه الأفعال اعتباران ، **أحدهما** : مراعاة دلالتها أولًا - وهي أنها لا تدل على مطلق القول - احتيج إذ ذاك إلى تفسير ، فجيء بعدها بـ " أنْ " المفسرة لذلك الفعل . **والثاني** : شبهها بالقول من حيث هي قول مخصوص ، أجريت مجرى القول فحكي بها .

---

[١] انظر : التذييل والتكميل ١٤٥/٦

[٢] سورة مريم ، آية : ١٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

حذف مفعولي " ظنَّ " وأخواتها اقتصارًا

للنحاة في حذف مفعولي ظنَّ وأخواتها اقتصارًا أربعة مذاهب ، هي :

الأول : المنع مطلقًا ، وعليه الأخفش[١] والجرمي [٢]، والفارسي[٣]، و به أخذ ابن مالك [٤]، وابن عقيل [٥] ، واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- في حالة حذف المفعولين اقتصارًا انعدامٌ للفائدة ، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍ ما ، أو علمٍ ما ، فأشبه قولك : النارُ حارةٌ . [٦]
٢- هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ، و مفعولاتها مجرى جواب القسم ، والدليل على ذلك أنَّ العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم ، قال الله تعالى [٧] : "وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ " ، فأجرى " ظنَّ " مجرى " والله " كأنه قال : " والله ما لهم من محيص " ، ومثل ذلك كثير ، فكما لا يبقى القسم دون جواب ، فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها.[٨]

الثاني : الجواز مطلقًا ، وعليه أكثر النحويين[٩]، واستدلوا على ذلك بالمسموع من كلام العرب ، إذ سُمِع من كلامهم : " من يسمعْ يَخَلْ " أي يقع منه مخيلة ، كما استدلوا بقوله تعالى [١٠]: "أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى" ، أي " يعلم " ، وقوله تعالى [١١]: " وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ " ، وقوله[١٢] :"أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ " ، وقوله [١٣]: " وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا "

الثالث : الجواز في ظَنَّ وما في معناها ، دون عَلِمَ وما في معناها ، وعليه الأعلم ، واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني ، والإنسان قد يخلو من الظن ، فيفيد قوله " ظننت " أنَّه قد وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم ، إذ له أشياء يعلمها ضرورة ، كعلمه أنَّ الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يُفِد قولُه : "علمت " شيئًا . [١٤]

---

[١] انظر : منهج الأخفش صـ ٩١، وهمع الهوامع ٢٢٥/٢
[٢]انظر: همع الهوامع ٢٢٥/٢
[٣]انظر : المسائل البصريات ٨٧٣/٢، ٨٧٤
[٤] انظر : شرح التسهيل ٧٣/٢، ٧٤
[٥] انظر : شرح ابن عقيل ٥٧/٢
[٦] انظر : همع الهوامع ٢٢٥/٢
[٧]سورة فصلت ، آية : ٤٨
[٨] انظر : شرح الجمل ٢٩١/١
[٩]انظر: الأصول ١٨١/١، وشرح ألفية ابن معطي ٥١٦/١ ، وهمع الهوامع ٢٢٥/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٣/١، وأوضح المسالك ٧٠/٢
[١٠]سورة النجم ، آية : ٣٥
[١١]سورة البقرة ، آية : ٧٨
[١٢]سورة القصص، آية : ٦٢
[١٣]سورة الفتح ، آية : ١٢
[١٤] انظر : همع الهوامع ٢٢٥/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الرابع : المنع قياسًا ، والجواز في بعضها سماعًا ، وعليه أبوالعلاء إدريس ، فلا يتعدى الحذف في " ظننت " ، و " خلت " ، و " حسبت " ؛ لوروده فيها . [١]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد ارتضى بالرأي الأول القائل بالمنع ، ثم اعترض على المذهب الثاني القائل بجواز الحذف اقتصارًا ورأى أنه قول لا يُلتفت إليه ؛ لأنَّ فيه مفسدةً ، قال [٢]: (ولا التفات لمن أباح : " الاقتصار " ، وهو الحذف بغير دليل ؛ لأنَّ هذه الإباحةَ مُفسِدةٌ)

ويرى الباحث - خلافًا لما عليه عباس حسن - أنَّ الصواب في إجازة الحذف اقتصارًا ؛ وذلك لأنَّ ظنَّ وأخواتها أفعال حقيقية يمكن أنْ تُفهِم مع مرفوعها معنى معينًا، وقد ورد السماع يؤيد ذلك ، وفي تلك الشواهد خير ردٍّ على من زعم انعدام الفائدة .

أمَّا مَا استدل به المانعون من جريان هذه الأفعال مجرى القسم يرد بأنَّ هذا لا حجة فيه ؛ لأنَّ العرب لا تُضمِّنُها معنى القسم على اللزوم ، فإذا امتنع حذف مفعوليها إذا دخلها معنى القسم لِمَا ذكر ، فما الذي يمنع من حذفهما إذا لم تتضمن معنى القسم ؟ [٣]

أمَّا مَا استدل به أصحاب المذهب الثالث ، فيُرَدُّ بأنَّ ما ذهبوا إليه فاسدٌ ، بل الصحيح أنَّه يجوز : " علمت " ، وتحذف المفعولين اقتصارًا ؛ لأنَّ الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى ، فإذا قال قائل : " علمت " ، علمنا أنَّه أراد أنَّه وقع منه علمٌ لم يكن يعلمه ، إذْ حَمْلُهُ على غير ذلك غيرُ مفيدٍ .[٤]

---

[١] انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة
[٢] النحو الوافي ٥٧/٢
[٣] انظر : شرح الجمل ٢٩١/١
[٤] انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

حكم إلغاء العمل إذا تقدم الفعل القلبي على مفعوليه

إذا تَصدَّر الفعل القلبي على مفعوليه ، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين ، وجوزه الكوفيون والأخفش، وابن الطراوة [١]، إلا أنَّ الإعمال عنده أولى ، واستدلوا بقوله [٢] :

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأدَبُ

وقوله [٣]:

أَرجُـــو وآمَـــلُ أَنْ تدنُوَ مَوَدتُهَا وما إِخَـــالُ لَدَينا مِنكَ تنويلُ

وقوله [٤]:

فَلَبِثْتُ بَعْـــدهُمُ بِعَيشٍ نَاصِـــبٍ وَإِخَالُ إِنِّي لاحِـــقٌ مُسْتَتْبَعُ

بالكسر.

وخرجت الأبيات على إضمار ضمير الشأن ، فيكون ضمير الشأن المحذوف هو المفعول الأول ، والجملة بعده في محل نصب المفعول الثاني ، كما أمكن تخريج البيت الأول بوجه آخر ، وهو تقدير لام الابتداء ، فيكون الفعل معلقًا بلام الابتداء المقدرة ، والجملة بعده من المبتدأ والخبر سادة مسد المفعولين .[٥]

أما عباس حسن - رحمه الله - فلم يستسغ تقدير ضمير الشأن المحذوف وعاب على النحويين هذا التقدير ، ورآه تحايلًا ، وتكلفًا لا فائدة منه ، قال [٦]: (... وهذا تكلف مردود ، وتصنُّعٌ يجب البعد عنه ، منعًا للفوضى في التعبير ، والخلط في الأصول العامة .)

---

[١] انظر : همع الهوامع ٢٢٩/٢ ، والتذييل والتكميل ٥٧/٦ ، وأوضح المسالك ٦٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠/٢ ، وتمهيد القواعد ١٤٩١/٣

[٢] البيت من البسيط ، وهو منسوب لبعض الفزاريين في الخزانة ١٣٩/٩، ١٤٣، ٣٣٥/١٠، وهو من شواهد همع الهوامع ٢٢٩/٢ ، والتذييل والتكميل ٥٨/٦، والدرر ٣٤١/١ ، وتخليص الشواهد ٤٤٩ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/١

[٣] البيت من البسيط ، وهو منسوب لكعب بن زهير في الدرر ٣٤٢/١ ، ولم أجده في ديوانه ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٨٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٩/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٤٩ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١، وأوضح المسالك ٦٧/٢، وشرح ابن عقيل ٤٧/٢

[٤] البيت من الكامل ، وهو لأبي ذؤيب الهُذَلِي في ديوان الهُذَلِيِّين ٢ ، والدرر ٣٤٢/١ ، وتخليص الشواهد ٤٤٨ ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٨٦/٢ ، وتمهيد القواعد ١٤٩٠/٣ ، وهمع الهوامع ٢٢٩/٢

[٥] انظر: همع الهوامع ٢٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٨٦/٢ ، والتذييل والتكميل ٥٩/٦ ، و الدرر ٣٤١/١ ، و تخليص الشواهد ٤٤٩ ،و شرح الأشموني ١٦٠/١، وأوضح المسالك ٦٨/٢، ٦٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٩/٢ ، ٥٠ ، وتمهيد القواعد ١٤٩١/٣

[٦] النحو الوافي ٤٠/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ورأى أنَّ واقع الأمر صريحٌ في مخالفة التعبير للقاعدة،والسبب هو الضرورة الشعرية ، أو المسايرة للغة الضعيفة ، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة في البيان الرفيع الذي يدعونا لهجر تلك التأويلات ، والفرار منها .

ويتفق الباحث معه في ذلك ، ويرى أنه كان الأولى بالبصريين البعدَ عن تلك التأويلات والتقديرات ، وتخريجَ الأبيات المخالفة للقاعدة المطردة على الضرورة الشعرية ، أو المسايرة للغة الضعيفة، أو ما شابه ذلك دون إرهاق الذهن بهذا التأويل والتقدير الذي لا يعرفه العربي الناطق باللغة .

ونظرًا لتمحل تلك التأويلات والتقديرات وتكلفها رأى بعض المحدثين أنَّ في الأخذ بالمذهب الكوفي خلاصًا من ذلك التقدير والتأويل الذي لا مسوغ له ، وفي ذلك يقول صاحب كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك في تحليله للبيت الأول المذكور سابقًا [١]: (والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في تلك التأويلات من التكلف ، ولا يسعه إلا أنْ يحكم في هذه المسألة - بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على ما رواه الكوفيون - بمذهب الكوفيين ، وذلك لأنَّ الأصل أنْ يحكم بدلالة ظاهرِ الشاهد ، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالةُ الشواهد غيرَ موثوق بها ، ولا مطمأن إليها ؛ لأنَّ التأويل في كل كلام ممكن .)

كما أخذ الغلاييني بالرأي الكوفي، لكن على قلة وضعف، فرارًا من ذلك التأويل المعيب، قال[٢]: (فإن تقدمت مفعوليها ، فالفصيح الكثير إعمالها، وعليه أكثر النحاة ، تقول : " رأيت الحقَ أبلجَ ، ويجوز إهمالها على قلة وضعف ، وعليه بعض النحاة ...)

أما الباحث فهو موافق للمؤلف في اتباعه للرأي البصري المانع لإلغاء تلك الأفعال مع تقدمها ؛ لطرد الباب على وتيرة واحدة ؛ وللبعد عن الاضطراب والفوضى في التعبير، كما أنه موافق للمؤلف أيضًا في اعتراضه على تأويلات البصريين لِمَا خالف قاعدتهم ، فقد كان من الأولى بهم البعدُ عن تلك التأويلات والتقديرات ، وتخريجُ الأبيات المخالفة على الضرورة الشعرية ، أو الضعف ، أو الشذوذ ، أو ما شابَهَ ذلك .

والله أعلم

---

[١] عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٦٧/٢

[٢] جامع الدروس العربية ٢٩/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ورود " كأنَّ " للتحقيق

أجاز الكوفيون والزجاجي ورود " كأنَّ " للتحقيق والوجوب [١]، وعليه قول الشاعر [٢]:

وَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هشَامُ

وقول الآخر [٣]:

كأَنِّي حِينَ أُمسِي لا تُكَلِّمُني ذو بُغْيةٍ يبتَغِي مَا لَيْسَ مَوجُودَا

وقد أثبت لها هذا المعنى الأخفش [٤]، وبه أخذ ابن جني [٥]، والآلوسي[٦] وحملا عليه معنى قوله تعالى [٧]: " وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ... "

أمَّا جمهور النحاة فيرون أنَّ كأنَّ لا تخرج عن معنى التشبيه ، وقد ردوا الاستدلال بالبيت الأول من ثلاثة وجوه :

أحدها : أنَّ المراد بالظرفية الكون في بطنها ، لا الكون على ظهرها ، فالمعنى : أنه كان ينبغي ألا يقشعرَ بطن مكة مع دفن هشام فيه ؛ لأنه له كالغيث .[٨]

الثاني : أنَّه يحتمل أنَّ هشامًا قد خلف بعده من يسد مسده ، فكأنَّه لم يمت .[٩]

الثالث : أنَّ الكاف للتعليل و" أنَّ " للتوكيد ، فهما كلمتان لا كلمة ، كأنه قال : لأنَّ الأرض ليس بها هشام . [١٠]

أمَّا البيت الثاني ، فهو مردودٌ بأنَّ التشبيه بَيِّنٌ فيه بأدنى تأمل [١١]، كما أنَّ معنى التشبيه هو الذي حمل عليه الخليل وسيبويه [١٢]معنى الآية الكريمة: " وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ ..." ، وقوله تعالى: " وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ..."

---

[١] انظر : الجنى الداني ٥٢٠ ، والمغني ٢١٦/١، وشرح التصريح ٢٩٥/١، وهمع الهوامع ١٥٠/٢

[٢] البيت من الوافر ، وهو للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة في الدرر ٢٨٠/١، والبيت من شواهد شرح التسهيل ٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٦/١، وشفاء العليل ٣٥١/١ ، وشرح الجمل ٤٥٣/١ ، و شرح التصريح ٢٩٥/١ ، وهمع الهوامع ١٥٠/١

[٣] البيت من البسيط ، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه صـ ١٠٦، وروايته في الديوان :
" كأنه يوم يمسى لا يكلمها ذو بغية يبتغي ما ليس موجودا "
وهو من شواهد المحتسب ١٥٥/٢ ، وشرح المفصل ٧٧/٤ ، وشرح التسهيل ٦/٢ ، و روح المعاني ١٢٤/٢٠

[٤] انظر : منهج الأخفش في الدراسة النحوية صـ ٧٥ ، ٧٦

[٥] انظر : المحتسب ١٥٥/٢

[٦] انظر : روح المعاني ١٢٤/٢٠

[٧] سورة القصص، آية ٨٢

[٨] انظر : المغني ٢١٦/١، و شرح الجمل ٤٥٣/١ ، وشرح التصريح ٢٩٥/١ ، و الدرر ٢٨٠/١

[٩] انظر : المغني ٢١٦/١، وشرح التسهيل ٧/٢

[١٠] انظر : المغني ٢١٦/١ ، وشرح التسهيل ٧/٢

[١١] انظر : شرح التسهيل ٧/٢

[١٢] انظر : الكتاب ١٥٤/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فيرى بإمكانية الأخذ بالرأي القائل: إنَّ " كأنَّ " تأتي للتحقيق ، ويرى أنَّه لا بد من الأخذ بهذا الرأي إذا وجدت القرينة الدالة عليه ، ثم اعترض على تأويل الجمهور للآية الكريمة ونظائرها بقوله [1]: (والتأويل في الآية - ونظائرها - عسيرٌ ؛ لأنَّ القرينة تدل على أنَّها للتحقيق)

ويرى الباحث أنَّه - رحمه الله - قد وفق إلى حد كبير فيما ذهب إليه حين اعترض على رأي الجمهور في هذه المسألة ، إذ لا داعي للتأويل إذا كان السياق والقرينة يقتضيان كون " كأنَّ " للتحقيق ، فلا داعي لتحميل النصوص ما لا تطيق ، ولي أعناق الكلام لموافقة رأيهم ، أمَّا إذا فقدت القرينة فلا بد من اعتماد كونها للتشبيه ، فالناظر لتأويلات النحاة للنصوص السابقة يجد فيها قدرًا كبيرًا من التمحل ومجافاة الواقع .

والله أعلم

[1] النحو الوافي ٦٣٤/١ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

نصب الجزأين بـ " إنَّ " وأخواتها

يرى بعضُ النحاة بجواز عمل " إنَّ " وأخواتها النصب في الجزأين معًا [١]، واستدلوا ببعض الشواهد المؤيدة لرأيهم ، من تلك الشواهد قوله - صلي الله عليه وسلم - [٢]: " إنَّ قعرَ جهنمَ لسبعين خريفًا " ، وقول الشاعر[٣] :

إذا اسْوَدَّ جُنحُ الليلِ فلتأتِ وَلْتَكنْ خُطاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وقول الآخر [٤]:

يَا لَيْتَ أَيّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

وقول الآخر[٥]:

كأنَّ أذنيه إذ تَشوَّفا قَادِمَةً أو قلمًا مُحَرَّفَا

وقد رفض عباس حسن - رحمه الله - هذه اللغة ، ودعا إلى الابتعاد عنها ، ضبطًا للسان ، وبعدًا عن الفوضى في التعبير، قال[٦]: (من العرب من ينصب بهذه الحروف المعمولين ، كما تنطق الشواهد الواردة به ، لكن لا يصح القياس عليها في عصرنا ؛ منعًا لفوضى التعبير والإبانة ، وإنَّا نذكر رأيهم - كعادتنا في نظائره - ليعرفه المتخصصون فيكشفوا به في غير حيرة ولا اضطراب ما يصادفهم من شواهد قديمة وردت مطابقة له ، مع ابتعادهم عن محاكاتها .)

ويرى الباحث أنَّ الصواب معه - رحمه الله - فيما ذهب إليه لعدة أسباب ، أهمها :

١- أنَّ النصوص السابقة وأمثالها قد ردها جمهور النحاة بعدة وجوه أهمها :

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٩،١٠/٢، والجنى الداني ٣٩٣، ٣٩٤، وشرح جمل الزجاجي٤١٧/١، والتذييل والتكميل ٢٦/٥ ، ٢٧، وخزانة الأدب ٢٤٣/١٠، وهمع الهوامع ١٥٦/٢

[٢] الحديث في صحيح مسلم ١١٢/١، كتاب الإيمان ، حديث رقم ٣٢٩ ، وروايته (لسبعون)

[٣] البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في الدرر ٢٨٢/١ ، ولم أجده في ديوانه ، وهو من شواهد الجنى الداني ٣٩٤، وهمع الهوامع ١٥٦/٢ ، وشرح التسهيل ٩/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٤١٧/١، والتذييل والتكميل ٢٧/٥، ومغني اللبيب ٤٦/١ ، والمعنى: يتحدث على لسان محبوبته تخاطبه قائلة: إذا حل الليل بظلامه الأسود، فلتقدم علينا في أوله أو آخره متيقظا متسللا بحذر ؛ لأن حراسنا شجعان كالأسود.

[٤] الرجز بلا نسبة في الدرر ٢٨٤/١ ، ولرؤبة في شرح المفصل ١٠٤/١، وليس في ديوانه ، وللعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢ ، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السلطي ، مكتبة أطلس ، دمشق ، وهو من شواهد الكتاب ٢٨٤/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٩/١ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ومغني اللبيب ٣١٧/١ ، والتذييل والتكميل ٢٨/٥ ، والمعنى: ليت الزمان يعود بي القهقري إلى أيام الشباب ولكن هيهات هيهات.

[٥] البيت من الرجز ، وهو لمحمد بن أبي ذؤيب العماني ، أولابن أبي نخيلة في الدرر ٢٨٤/١، وهو من شواهد الخصائص ٤٣٠/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور٤١٨/١ ، والهمع ١٥٦/٢ ، وشرح التسهيل ٩/٢ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٨، و" تشوف" نصب أذنيه للاستماع ، و" القادمة " إحدى قوادم الطير ، وهي مقاديم ريشه في كل جناح عشرة ، و" القلم " آلة الكتابة ، و " المحرف " المقطوط لا على جهة الاستواء، والمعنى : إذا رفع عنقه ونظر مستطلعا ما الخبر، خلت أن أذنيه ريشتا طائر، أو قلمان مبريان.

[٦] النحو الوافي ٦٤١/١

أ- أنَّ الخبر محذوفٌ في الأمثلة السابقة ، والمنصوب الثاني حال ، أي : تلقاهم أُسْدًا ، وأقبلن رواجعا ، أو مفعولٌ به ، كيشبهان قادمةً من قوادم الطير.[١]

ب- أمَّا حديث [٢]:" إنَّ قعرَ جهنمَ لسبعين خريفًا " فقد رُدَّ عليه بوجود رواية أخرى للحديث ، وهي " لسبعون " ، كما علل ابن مالك نصب " سبعين " في الحديث بأنَّ الاسم مصدرٌ ، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيرًا ".[٣]

ج - ما روي عن الكسائي أنَّه كان يوجه المنصوب في الأمثلة السابقة وأمثالها على أنَّه خبرٌ لكان محذوفة ، وهو رأي استحسنه ابن مالك [٤]، ولكن رُدَّ هذا التوجيه بأنَّ كان لا تُضمر إلا في أماكنَ مخصوصةٍ ليس هذا الموضع منها .[٥]

د- أنَّ الرضي قد خطَّأ قول القائل [٦]: **" كأن أذنيه ..."** البيت ، ورأي أنَّه قد رُدَّ على قائل البيت قوله وقت إنشاده ، وقال الممدوح : الصواب : تحسب أذنيه إذ تشوفا قادمة [٧] ، ووافقه على هذا الرأي صاحب الخزانة .[٨]

٢- أنَّ القول بنصب " إنَّ " وأخواتها للجزأين فيه مضيعة للجهود المضنية التي يبذلها النحاة ؛ لمحاولة وضع القواعد الرصينة التي يستقيم معها ضبط اللسان العربي وفق اللغات الفصيحة الأكثر استعمالًا وشيوعًا ، والبعيدة عن الندرة والشذوذ .

---

[١] انظر : التذييل والتكميل ٣٢/٥ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، وشرح التسهيل ١٠/٢، والجنى الداني ٣٩٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٩/١ ، ومغني اللبيب ٤٦/١

[٢] سبق تخريجه

[٣] انظر : شرح التسهيل ١٠/٢

[٤] انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة

[٥] انظر : شرح الكافية ٣٣٤/٤

[٦] سبق تخريجه

[٧] انظر : شرح الرضي على الكافية ٣٣٥/٤

[٨] انظر : خزانة الأدب ٢٣٩/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

العطف بالرفع على محل اسم " إنَّ " قبل مجيء الخبر

منع سيبويه وجمهور النحاة العطف بالرفع على محل اسم إنَّ قبل مجيء الخبر مطلقًا [١] ، بينما أجاز ذلك الكسائي [٢] والكوفيون غير الفراء[٣] ، واحتجوا بقوله تعالى[٤]:" إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...." وبقوله تعالى[٥]: " إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ..." على قراءة من قرأ " ملائكتُه " بالرفع ، وبقول العرب [٦]:" إنك وزيدٌ ذاهبان " ، وَرَدَّ الجمهور الاستدلال بالآية الأولى بوجوه ، أهمها :

الأول : أنَّ في الآية تقديم وتأخير ، فالتقدير فيها : " إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك " .[٧]

الثاني : يمكن تأويلها بتقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده ، كأنه قيل : " إنَّ الذين آمنوا فرحون ، والذين هاودا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون " ، وهذا التأويل متعين في قوله تعالى [٨] : "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ... " لأجل الواو في " يصلون " إلَّا إنْ قُدِّرَت للتعظيم .[٩]

أمَّا ما احتج به الكوفيون بما حكوه عن العرب : " إنك وزيد ذاهبان " وذكروا أنَّ سيبويه ذكره في الكتاب ، فلا حجة لهم فيه ؛ لأنَّ سيبويه غلط من قال بهذا ، فهو عنده من قبيل العطف على التوهم . [١٠]

---

[١] انظر : الكتاب ١٥٥/٢، والمقتضب ١١٢/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٩٣، شرح وتحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م ، والمفصل ٢٩٦ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٦٩ ، وشرح المفصل ٦٨/٨ ، وشرح الجمل ٤٥٥/١ ، والمساعد ٣٣٦/١ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١، والأصول ٢٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٤٩/٢ ، ٥٠ ، وأوضح المسالك ٣٥٨/١ ، وشرح ابن الناظم ١٢٧ ، وشرح التصريح ٢٢٩/١ ، وتعليق الفرائد ٨٥/٤ ، وحاشية الصبان ٤٤٧/١

[٢] انظر : معاني القرآن للكسائي ١٢٥، ١٢٦ ، تحقيق د/ عيسى شحاته ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م ، وأسرار العربية ١٥٣ ، والإنصاف ١٨٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٠ ، اعتنى به الشيخ خالد العلي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ ، ٢٠٠٨م ، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١، وشرح التسهيل ٥١/١ ، والمساعد ٣٣٦/١

[٣] انظر : الأصول ٢٥٧/١ ، وشرح الجمل ٤٥٥/١ ، وشرح التسهيل ٥٠/٢- ٥٢ ، وتعليق الفرائد ٨٥/٤ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، وشرح التسهيل ٥١/١ ، والمساعد ٣٣٦/١

[٤] سورة المائدة ، آية : ٦٩

[٥] سورة الأحزاب آية :٥٦ ، انظر القراءة في البحر المحيط ٢٣٩/٧

[٦] انظر : الكتاب ١٥٥/٢

[٧] انظر : الكتاب ١٥٥/٢ ، ١٥٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٣/٢، ١٩٤، والأصول ٢٥٣/١ ، والمفصل ١٩٦

[٨] سورة الأحزاب ، آية : ٥٦

[٩] انظر : شرح الجمل ٤٥٥/١ ، وشرح التسهيل ٥٠/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥٨/١ ، وشرح ابن الناظم ١٢٧ ، و شرح التصريح ٢٢٩/١ ، وتعليق الفرائد ٨٥/٤ ، وحاشية الصبان ٤٧٧/١ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١

[١٠] انظر : الكتاب ١٥٥/٢، ١٥٦

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

كما يمكن حمله على أنَّ أصل الكلام : " إنَّك أنت وزيد ذاهبان " فـ " أنت " مبتدأ ، و" زيد " معطوف ، و" ذاهبان " خبر المبتدأ ، والجملة خبر " إنَّ " وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع .[١]

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد شن اعتراضًا قويًّا على جمهور النحاة الرافضين للعطف بالرفع على محل اسم " إنَّ " قبل مجيء الخبر ، ورأى أننا لو أخذنا برأي الجمهور لاعترضتنا أمثلة ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم والكلام العربي الفصيح ، ولم نجد بُدًّا من التمحل المعيب ، والتأويل البغيض ، وأمثلة ذلك من القرآن قوله تعالى[٢] :" إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى..." وقوله تعالى [٣]: " إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ... " برفع كلمة " ملائكتُه " ، ومن الشعر قوله [٤] :

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بِالمدينةِ رَحْلُهُ فإنِّي وقيَّارٌ بِها لَغَرِيْبُ

وقول الآخر[٥] :

وإلا فَاعلَمُوا أنَّا وَأنْتُم بُغاةٌ ما بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

ورأى أنهم يؤولون الآية بغير داع ؛ لتطابق القاعدة ، ولا يتصرفون في القاعدة تصرفًا صريحًا يساير الآية ، مع اعتقادهم أنَّ القرآن أفصح كلام عربي وأعلاه .[٦]

ويرى الباحث بوجوب اتباع رأى الجمهور في هذه المسألة ولا التفات لما ذهب إليه عباس حسن - رحمه الله - من اعتراض على رأى الجمهور ، وذلك لأمور أهمها :

---

[١] انظر : الكتاب ٧٥/١ ، ومجالس ثعلب ٣١٦ ، ٥٩٨ ، وشرح المفصل ٨٦/٨ ، وأوضح المسالك ٣٥٨/١ ، وشرح التصريح ٢٢٨/١ ، وشرح التسهيل ٥١/٢ .

[٢] سورة المائدة ، آية : ٩٦

[٣] سورة الأحزاب ، آية : ٥٦

[٤] البيت من الطويل وهو لضابئ البرجمي ، قال هذا البيت من جملة أبيات ، وهو محبوس في المدينة على زمن عثمان بن عفان – رضي الله عنه - ، و رحله أي : منزله ، و" قيار" : قيل اسم لجمل أو فرس والمعنى : يتحسر الشاعر على غربته ، ويقول : إنه في المدينه هو وراحلته بعيد عن الأهل والرفاق ، والبيت من شواهد الدرر ٤٨١/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤٣/٧ ، وشرح المفصل ٦٨/٨ ، وشرح الجمل ٤٥٨/١ ، وأوضح المسالك ٣٥٨/١ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١، ومغني البيب ٥٤٧/٢

[٥] البيت من الوافر ، وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه صـ ١١٦، قدم له وشرحه مجيد طراد ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م ، وهو من شواهد الكتاب ١٥٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١، والأصول ٢٥٣/١ ، والمفصل ٢٩٦، وشرح المفصل ٦٩/٨، والخزانة ٣١٥/٤ ، وشرح التسهيل ٥١/١ ، والمساعد ٣٣٧/١، وأوضح المسالك ٣٦١

[٦] انظر : النحو الوافي ٦٦٩/١ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

١- أنَّ من الشواهد ما لا يمكن توجيهه إلا على مذهب سيبويه والجمهور ، ومن تلك الشواهد قول الشاعر [١]:

فمنْ يَكُ أمسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنِّي وقيَّارٌ بها لغريبُ

فكلمة " غريب " لا يجوز أن تكون خبرًا عن " قيار " ؛ لوجود لام الابتداء ، فإنها لا تدخل على خبر المبتدأ ، في حين أنها تدخل على خبر " إنَّ " فلذلك لا بُدَّ من تقدير خبر محذوف لـ " قيار " ، ولو كان على العطف لثنى الخبر ، وحذف اللام .

ومن تلك الشواهد أيضًا قول الشاعر [٢]:

خَلِيلَي هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأنتُما وَإنْ لَم تَبوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ

فكلمة " دنفان " لا يجوز أن تكون خبرًا لـ " إنَّ " لأنَّ اسمها مفرد ، والخبر مثنى ، فيلزم أن يكون خبرًا عن " أنتما " لتطابقهما في العدد ، ويلزم أنْ يقدر لـ" إنَّ " خبرٌ ، ولو كان الشاعر مخبرًا عن الجمع لجمع الخبر ولم يثنه .

٢- أمَّا ما ذهب إليه عباس حسن - رحمه الله - من رفضٍ للتأويل في الآية الكريمة ، وضرورة محاكاة أسلوب القرآن الكريم دون اللجوء إلى التأويل ، فهو في حاجة إلى الكثير من النظر ، ذلك لأنَّ النحاة لم ينكروا الأسلوب القرآني في تلك الآيات الكريمة ، بل أرادوا تخريجه تخريجًا يتفق مع القواعد اللغوية المطردة والأسلوب العربي البليغ - وليس أبلغ ولا أفصح من أسلوب القرآن الكريم - فلا مانع أبدًا من محاكاة أسلوب القرآن الكريم الذي يمثل منتهى ما وصلت إليه البلاغة والفصاحة العربية ، ولكن مع توجيهه توجيهًا يتفق مع القواعد والأصول النحوية المطردة التي لا تتنافى أبدًا مع الأسلوب القرآني المعجز في بلاغته وبيانه .

---

[١] سبق تخريجه

[٢] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح أبيات مغني اللبيب ٤٢/٤ ، ٣٠٠ ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٥٠/٢ ، ومغني اللبيب ٥٤٧/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٢/١ ، ودنفان : مثنى دنف ، وهو المرض الملازم المخامر .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

" أنْ " المخففة بين الإعمال والإهمال

اختلف النحاة في" أنْ " المخففة من حيث إعمالها وإهمالها ، وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب ، بيانها كما يلي :

المذهب الأول : وهو مذهب سيبويه [١]، وجمهور النحاة [٢]، إذ يرون أنَّ " أنَّ " إذا خففت فلا تعمل إلا في المضمر ، ويلزم كون الضمير محذوفًا ، والأكثر كونه للشأن ، فإذا قلت : " علمت أنْ زيدٌ قائمٌ " ، فـ " أنْ " مخففة من الثقيلة عاملة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وجملة " زيدٌ قائمٌ " خبرها ، ولا يلزم كون اسم " أنْ " ضمير الشأن ، بل إذا أمكن أن يعود على حاضر ، أو غائب معلوم فهو أولى .

وحجتهم في ذلك أنَّ اختصاص" أنْ " بالاسم مازال قائمًا، إذ لا يجوز إيلاؤها الفعل غير الدعائي ، أو الجامد إلا بفاصل (قد ، لو ، تنفيس ، نفي)، وهذا يعني أنها لم تدخل على الجملة الفعلية ابتداءً ، بل دخلت على شيء قبلها مضمر ، وجيء بالفاصل ؛ لئلا تباشر " أنْ " المختصة بالاسم الفعل ، وهذا الفاصل عوضٌ عن المحذوف ، وهو النون والاسم .

المذهب الثاني : وهو قول منسوب إلى البصريين [٣]، ونسبه السيوطي لبعض المغاربة [٤] ، وبه أخذ كثير من النحاة [٥]، وهم يرون بعمل " أنْ " المخففة مطلقًا في الضمير البارز والاسم الظاهر ، واستدلوا على عملها في الظاهر بقراءة [٦]: " أنْ غَضَبَ اللهِ عليها " ومن عملها في الضمير البارز ماحكاه أهل اللغة من قول العرب : " أظن أنْكَ قائمٌ " ، و" أحسب أنه ذاهبٌ " ، يريدون أنَّك ، وأنَّه بالتشديد ، ومنه قول الشاعر [٧] :

---

[١] انظر: الكتاب ١٣٧/٢، ٧٣/٣ ، ١٦٣ ، ١٦٤، ١٦٥ ، ١٦٦

[٢] انظر : المقتضب ٣١/٢ ، ٣٦١/٢ ، والأصول ٣٧/١ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٧٣/٣، وشرح التسهيل ٤٠/٢، ٤١ ، والارتشاف ١٢٧٥/٣ ، وأوضح المسالك ٣٧٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/١ ، والمساعد٣٣٠/١ ، وشرح الأشموني ١٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ١٢٩، ١٣٠ ، وحاشية الصبان ٤٥٣/١ ،٤٥٤ ، وهمع الهوامع ١٨٥/٢ ، وتعليق الفرائد ٧٠/٤

[٣] انظر : الارتشاف ١٢٧٥/٣

[٤] انظر : الهمع ١٨٤/٢

[٥] كالعكبري ، انظر : اللباب ٢٢٠/١ ، ٢٢١ ، والجزولي ، انظر : المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ١١٥ ، تحقيق وشرح د/ شعبان عبدالوهاب محمد ، راجعه الدكتور حامد أحمد نبيل ، الدكتور فتحي محمد أحمد جمعه ، وابن معط ، انظر : الفصول الخمسون ٢٠١ ، وابن عصفور ، انظر : شرح الجمل ٤٣٦/١ ، وابن القواس ، انظر : شرح ألفية ابن معطي ٩٢٠/٣

[٦] سورة النور ، آية : ٩، والقراءة في البحر المحيط ٣٩٩/٦

[٧] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المقرب ١٢٢ ، والارتشاف ١٢٧٥/٣ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، والأشموني ١٤٦/١ ، وشفاء العليل ٣٧٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٤/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان صـ ٨٧ ، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالحسين الفتيلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ، والمساعد ٣٣٠/١ ، واللباب ٢٢٠/١ ، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٩٢٠/٣، وتعليق الفرائد ٧١/٤

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

فلو أنْكِ يومَ الرَّخاءِ سألتِني طلاقَكِ لَمْ أبْخَلْ وَأنْتِ صَدِيقُ

وقول الآخر[1] :

بأنْكَ رَبِيْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعُ وأنْك هناكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

المذهب الثالث : وهو مذهب منسوب للكوفيين ، ويرى أصحاب هذا المذهب أنَّ " أنْ " المخففة لا تعمل مطلقًا ، لا في ظاهر ولا في مضمر ، فتكون حرفًا مصدريًا يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ، فلا يؤثر فيهما ، و قد نَظَّر هؤلاء لمذهبهم بضعف اختصاص " أنْ" بالجملة الاسمية إذا خففت ، والدليل دخولها على الجملة الفعلية ، فدخولها على الجملة الفعلية ، وإن كان بفاصل دليل على عدم تشبثها بالجملة الاسمية ، ومن ثَمَّ ضعفها عن العمل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنَّ حذف أحد حروف " أنَّ " يضعف شبهها بالفعل .[2]

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد سار في ركب الجمهور في هذه المسألة ، واعترض على عملها في الضمير البارز ، ورأى أنَّ الشواهد المؤيدة لذلك شاذة يجب الابتعاد عنها ؛ منعًا للاضطراب والفوضى في التعبير ، قال - رحمه الله - بعد ذكر الشاهدين الشعريين السابقين [3]: (...وقد وصفت هذه الأمثلة الشعرية بأنها شاذة ، أو بأنها لضرورة الشعر ، كما وصفت نظائرها النثرية بأنها شاذة ، فالواجب أن نقتصر على الكثير الشائع الذي سردنا قواعده وضوابطه ، منعًا للاضطراب في التعبير ، دون محاكاة هذه الشواهد التي تخالفها ...)

ويرى الباحث أنه - رحمه الله - محق فيما ذهب إليه من اعتراض ؛ لعدم إمكان صياغة القواعد اللغوية على القليل النادر، فقد تبين لنا من خلال العرض السابق أنَّ عمل " أنْ " المخففة في الضمير البارز ليس له من كلام العرب ما يؤيده إلا القليل من الشواهد التي لا يمكن أن ترقى لصياغة قاعدة لغوية ، ومن الواجب صياغة القواعد اللغوية وفق الكثير الشائع؛ ضبطًا للسان، ومنعًا للبلبلة والاضطراب في التعبير .

---

[1] البيت من المتقارب ، وهو منسوب لعمرة بنت العجلان ، وقيل : اسمها جنوب في شرح شواهد المغني ١٠٦/١ ، والخزانة ٣٨٢/١٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، وهو من شواهد الأشموني ١٤٦/١، والإنصاف ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، والأزهية ٥٥ ، وشفاء العليل ٣٧٠/١ ،و شرح التسهيل ٤٠/٢ ، ١٢٤ ، ٨/٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٩٦/١، وأوضح المسالك ٣٧٠/١، والنكت الحسان ٨٧، وارتشاف الضرب١٢٧٥/٣ ، وتعليق الفرائد ٧١/٤، وحاشية الصبان ٤٥٤/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٣٠/١.

[2] انظر : الهمع ١٨٤/٢ ، والارتشاف ١٢٧٥/٣

[3] النحو الوافي ٦٨٢/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

" كأنْ " المخففة بين الإعمال والإهمال

في إعمال " كأنْ " المخففة المذاهب الثلاثة المتقدمة في" أنْ"، وبيانها كما يلي :
المذهب الأول : وهو مذهب الكوفيين [١]، وتبعهم في ذلك بعض النحاة [٢]، فهم يرون أنَّ " كأنْ " المخففة لا تعمل مطلقًا لا في ظاهر ولا في مضمر ، ونظروا لذلك بضعف اختصاص " كأن " إذا خففت ، على النحو الذي ذكرناه في " أنْ" المخففة .
المذهب الثاني : وهو مذهب المبرد [٣]، ومن أخذ برأيه [٤]، إذ يرون بإعمال " كأن " المخففة في الظاهر والمضمر ، فمن إعمالها في الظاهر قول الشاعر[٥]:

غضنفرٌ تلقاهُ عندَ الغضَب كأنْ وريديه رشاءَ خُلُب

وقول الآخر [٦]:

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

وقول الآخر [٧]:

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

---

[١] انظر : الارتشاف ١٢٧٨/٣
[٢] كالزمخشري ، انظر : المفصل ٣٠١ ،وابن الحاجب ، انظر : شرح المقدمة الكافية ٩٧٥/٣ ، والرضي ، انظر : شرح الكافية ٣٧٠/٤
[٣] انظر : المقتضب ١٨٩/١
[٤] كابن الشجري ، انظر : أمالي ابن الشجري ١٧٨/٢ ، وابن عصفور ، انظر : شرح الجمل ٤٣٦/١ ، وابن هشام ، انظر : أوضح المسالك ٣٧٥/١ ، تخليص الشواهد ٣٨٩ ، والأشموني ، انظر : شرح الأشموني ١٤٧/١ ، والشيخ خالد ، انظر : شرح التصريح ٣٣٣/١
[٥] البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه صـ ١٦٩، والرواية في الديوان :
يسوقها أعيسُ هدارٌ بِبَبْ إذا دعاها أقبلت لاتتَّئب
كأنْ وريَديه رشاءَ خُلُب
وهو من شواهد المفصل ٣٠١، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٠/٤، وأوضح المسالك ٣٧٥/١ ، وشرح التصريح ٣٣٣/١ ، وتخليص الشواهد ٣٩٠ ، و" رشاء " بكسر الراء هو الحبل ، و" خلب " البئر البعيدة القعر .
[٦] البيت من الطويل ، وهو مختلف في نسبته ، فهو لعلباء بن أرقم في الدرر ٣٠٤/١ ، وشرح التصريح ٣٣٣/١، ولزيد بن أرقم في الإنصاف صـ ١٦٨، ولكعب بن أرقم في اللسان ٤٨٢/١٢(قسم) ولباغث بن صريم اليشكري في الكتاب ١٣٤/٢ ، وتخليص الشواهد صـ ٣٩١ وهو من شواهد تعليق الفرائد ٧٥/٤ ، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، وشرح الجمل ٤٣٧/١، وأوضح المسالك ٣٧٧/١، وشرح الأشموني ١٤٧/١، و توافينا: تأتينا ، الوجه المقسم: أي الجميل ، الظبية: الغزالة ، تعطو: تمد عنقها وترفع رأسها، السلم: نوع من الشجر يدبغ به ، يقول: تأتينا الحبيبة يوما بوجهها الجميل، وكأنها ظبية تمد عنقها إلى شجر السلم المورق.
[٧] البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في الدرر ٣٠٣/١ ، وتخليص الشواهد صـ ٣٨٩ ، وتختلف رواياته ما بين " وصدر مشرق اللون " ، و" ونحر مشرق اللون " ، و" ووجه مشرق النحر " ، و" كأن ثدياه " ، و" كأن ثدييه " وهو من شواهد المفصل صـ ٣٠١ ، وتعليق الفرائد ٧٥/٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٠/٤ ، وأمالى ابن الشجري ١٧٨/٢، وأوضح المسالك ٣٧٨/١، وشرح الأشموني ١٤٧/١ .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

المذهب الثالث : وهو مذهب سيبويه [١]، وتبعه في ذلك بعض النحاة [٢]، وهم يرون أنه إذا خففت " كأنَّ " أعملت في المضمر دون الظاهر، أما روايات النصب في الأبيات السابقة فهي مخرجة عندهم على الضرورة الشعرية .

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على مجيء اسم " كأنْ" المخففة اسمًا ظاهرًا ، ورأى بضرورة قصر ذلك على السماع بحيث لا يقاس عليه ، قال [٣]: (وفي بعض أمثلة مسموعة جاء اسم " كأنْ " المخففة اسمًا ظاهرًا ، كقول الشاعر [٤]:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كأنْ ثدييْهِ حُقَّانِ

ولا يقاس على هذا .)

ويوافقه الباحث في اعتراضه ، لأنَّ القول بعمل " كأنْ " المخففة في الظاهر رأي تعوزه الشواهد المتعددة والحجة القوية ، ولا يمكن صياغة القواعد اللغوية إلا على الكثير الشائع لا على القليل النادر ، كما احتج القائلون بإعمال " كأنْ" المخففة في المضمر دون الظاهر بقياس " كأنْ" على " أنْ " المخففة ؛ لأنَّ كأنْ هي " أنْ " وأدخلت عليها كاف التشبيه ، وفي ذلك يقول سيبويه موضحًا هذه العلاقة بين " كأنَّ"، و" أنَّ " [٥]: (وهذه الكاف إنَّما هي مضافة على" أنَّ" فلما اضطررت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلك أنْ تنصب بها ، كما أنَّك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله .)

ونخرج من الكلام السابق بفائدتين :

إحداهما : أنَّ " أنْ " المخففة لم تلغ من العمل ، لأنها مثل الفعل الذي يحذف منه ولا يهمل .

الثانية : أنَّ " كأنْ " هي " أنْ " أدخلت عليها الكاف ، ومن ثم يكون حكمها كحكم "أنْ " فتعمل مخففة كما تعمل " أنْ " مخففة ، وتنصب في الضرورة كما تنصب "أنْ " في الضرورة .

- والله أعلم-

---

[١] الكتاب ١٣٤/٢

[٢] كابن مالك ، انظر : شرح التسهيل ٤٥/٢، ٤٦ ، وأبي حيان ، انظر : الارتشاف ١٢٧٨/٣ ، وابن عقيل ، انظر : المساعد ٣٣٣/١

[٣] النحو الوافي ٦٣٨/١ الحاشية

[٤] سبق تخريجه

[٥] الكتاب ١٦٤/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ما الحجازية والتميمية ، أيهما أقوى قياسًا ؟

بتتبع أقوال النحاة نجد أنَّ لكل منهما جهةً من ناحية القياس ، فهذا سيبويه بالرغم من أنه يرى أنَّ لغة بني تميم هي الأقيس، وذلك لعدم اختصاص " ما " ، إذ تجري مجرى الحروف غير المختصة كـ " أما " ، و" هل " وهمزة الاستفهام في الدخول على الاسم والفعل إلا أنَّ ذلك لا يمنع عنده من أنْ يكون للغة الحجازيين وجهٌ من القياس ، وهو ذلك الشبه المعنوي بين " ما " و " ليس " ، فكلاهما يعطي معنى النفي [١]، وبنفس ذلك التعليل علل ابن يعيش لأقيسية لغة بني تميم إلا أنَّ لغة الحجازيين عنده هي الأفصح ، وذلك لورود النص القرآني بها [٢] ، قال تعالى [٣]: " مَا هَذَا بَشَرًا " وقال [٤]: " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ " .

ويلاحظ المبرد أقيسية أخرى لـ "ما " الحجازية ، وهي أنَّ " ما " تشبه " ليس" في وقوعها مبتدأة ، ووقوعهما للنفي حتى لم يكن بين نفيهما فصل ألبته ، حتى صارت كل واحدة منهما تغنى عن الأخرى .[٥]

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على لغة بني تميم ، ودعا إلى إهمالها ، وعدم الأخذ بها بالرغم من إقراره بصحتها ، وذلك منعًا للبلبلة ، وتعدد الآراء من غير فائدة ، قال [٦]: (والذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال ؛ لأنَّه اللغة العالية ، لغة القرآن وأكثر العرب ، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى - وهي صحيحة أيضًا ، يجوز الأخذ بها - ؛ منعًا للبلبلة وتعدد الآراء من غير فائدة .)

وقد تبين لنا أنَّ لكلتا اللغتين ما يبرره من جهة القياس ، فمن راعى شبهها بالحرف وعدم الاختصاص أهملها ، ومن راعى شبهها بـ " ليس" في معنى النفي ، ودخولها على المبتدأ والخبر أعملها .[٧]

إذن فعلى أيِّ أساس ، ووفق أيِّ معيار بنى عباس حسن - رحمه الله - رأيه في إهمال لغة ثابتة عن العرب، ولها وجه من القياس ؟

ولتأكيد ما ذهبنا إليه من قياسية اللغتين ، وعدم إمكان إغفال أيهما نورد ما ذكره ابن جني في هذه المسالة ، إذ تعرض في كتابه " الخصائص " لقياسية " ما "

---

[١] انظر : الكتاب ٥٧/١
[٢] انظر : شرح المفصل ١٠٨/١
[٣] سورة يوسف ، آية : ٣١
[٤] سورة المجادلة ، آية :٢
[٥] انظر: المقتضب ١٨٨/٤
[٦] النحو الوافي ٥٩٤/١
[٧] انظر: الأشباه والنظائر ٢٤٦/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الحجازية والتميمية ، وأسهب في الحديث عنها في أكثر من موضع[1]، وأهم ما ذكره في هذه المسألة قوله في كلامه على اختلاف اللهجات وحجيتها جميعها[2]: (واعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ؛ ألا ترى أنَّ لغة التميميين في ترك إعمال " ما " يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأنَّ لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها لكن غاية ما لك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسًا بها، فأما رَدُّ أحدهما بالأخرى فلا، أولا ترى إلى قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف " ، هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين .)

فابن جني - كما ترى - يسوي بين قياسية اللغتين ، ويرد ذلك إلى سعة القياس عند الفريقين ، ويجب احترام القياسين معًا ، وعدم رد إحدى اللغتين بصاحبتها لأن لكل واحدة منهما مذهبًا يقبله القياس ، وعلى الباحث اللغوي أن يفاضل بين القياسين فيرجح أحدهما على الآخر كما رأينا من أفعال النحاة ، ولكن ليس للغوي أن يرد أحدهما بالآخر تحت أي ظرف من الظروف .

- والله أعلم-

---

[1] انظر : الخصائص ١٦٧/١، ١٢٤ ، ٢٦٠/٢

[2] المرجع السابق ١٠/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

دخول " لات " على " هَنَّا "

اختلف النحاة في إعمال " لات " وإهمالها إذا دخلت على " هَنَّا " ، ولهم في ذلك قولان[١]:

أحدهما : يُعْمِلُها ، وعليه الشلوبيني[٢] ، وأبو علي الفارسي [٣] ، وابن عصفور [٤]، ومنه قوله [٥]:

حنَّت نوارِ وَلاتَ هنَّا حنَّتْ وَبَدَا الذي كَانت نوارُ أجَنَّت

أي : ليس هذا أوان حنين .

الثاني : يُهْمِلُها ، وعليه ابن مالك [٦]، وأبو حيان[٧]، وناظر الجيش[٨]، وهي مهملة عندهم في البيت السابق وأشباهه، و" هَنَّا " في موضع نصب على الظرفية ، والفعل بعدها صلة لـ" أنْ " محذوفة، وأنْ وصلتها في موضع رفع بالابتداء ،والخبر "هنا " ، كأنه قال : ولا هنالك حنين .

وقد تعرض عباس حسن - رحمه الله - لدخول " لات " على " هَنَّا " ورأى أنَّ خير ما يقال في إعرابها أنَّها حرفُ نفي مهمل، أي : لا عمل لها ، ثم اعترض على الأسلوب برمته ورأى أنه يحسن الوقوف فيه عند السماع ، ويجب البعد عن محاكاته ، قال[٩]: (وهذا أسلوب يحسن الوقوف فيه عند السماع ، والبعد عن محاكاته)

ويوافقه الباحث فيما ذهب إليه ؛ لغرابة الأسلوب ، وقلة الشواهد المؤيدة له ، فليس له من كلام العرب ما يؤيده إلا البيت السابق وقول الأعشى[١٠]:

لاتَ هَنَّا ذِكرى جُبَيْرَةَ أَو مَنْ جَاء مِنْها بطائفِ الأهوالِ

---

[١] انظر : الهمع ١٢٣/٢

[٢] انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة

[٣] انظر : المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٤٨٠/٢ ، حققه الدكتور حسن بن محمود هنداوي ، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م

[٤] انظر : لمقرب ١٠٥

[٥] البيت من الكامل ، وقائله شبيب بن جعيل التغلبي في الخزانة ١٩٥/٤، ٤٦٣/٥ ، والدرر ٢٥٢/١ ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٧٨/١ ، والهمع ١٢٣/٢، وحاشية الصبان ٤٠٢/١ ، و" أجنت " أي : أخفت وسترت ، والمعنى : حنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين وظهر الذي كانت أجنته من المحبة والعشق.

[٦] انظر : شرح التسهيل ٣٧٨/١

[٧] انظر : التذييل والتكميل ٢٩٨/٤

[٨] انظر : تمهيد القواعد ١٢٣٠/٣

[٩] النحو الوافي ٦٠٦/١

[١٠] البيت من الخفيف ، وهو في ديوان الأعشى صـ ٣ ، وخزانة الأدب ١٩٦/٤، ١٩٨، ٢٠٣، ١١٥/٩ ، والدرر ١/ ٢٥٢، وهو من شواهد همع الهوامع ١٢٣/٢ ، وشرح التسهيل ، و" جبيرة " : اسم امرأة ، والطائف : الذي يطرق ليلًا ، وأراد هنا خيالها الذي يطرقه عند النوم ، والأهوال : جمع هول ، وهو الخوف ، و المعنى: ليس هذا الوقت وقت تذكر جبيرة، أو تذكر ذلك الطائف الذي أزعجك، لما رأيته من غضبها.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الباب الثالث :

اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بدراسة الجملة الفعلية.

الفصل الأول :

اعتراضات عباس حسن المتعلقة باعراب الفعل المضارع .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

عامل الرفع في الفعل المضارع

تشعبت آراء النحاة في هذه المسألة تشعبًا كثيرًا، حتى ذكر فيها السيوطي نقلًا عن أبي حيان سبعة أقوال ، ولكن أهمها وأشهرها أربعةٌ ، هي :

القول الأول: يرى أنَّ رافعه هو وقوعه موقع الاسم، وهو قول سيبويه [١]، وجمهور البصريين .[٢]

القول الثاني: يرى أنَّ رافعه هو التجرد من الناصب والجازم ، وهو رأي الفراء، والأخفش وحذاق الكوفيين[٣]، وقد ارتضاه ابن الحاجب[٤]، وابن مالك[٥]، وابنه بدرالدين[٦]، وابن هشام .[٧]

القول الثالث : يرى أنَّ رافعه هو حروف المضارعة ، وهو قول الكسائي .[٨]

القول الرابع : يرى أنَّ رافعه هو مضارعته للاسم ، وهو قول ثعلب ، والزجاج من البصريين .[٩]

ولم تسلم تلك الأقوال جميعها من الاعتراضات و الردود ، مما لا داعي لذكره .[١٠]

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد راق له الأخذ بالرأي الكوفي القائل إنَّ عامل الرفع هو التجرد من الناصب والجازم ، ثم شنَّ اعتراضًا عنيفًا على اختلاف النحاة في هذه المسألة ، ورأى أنَّه جدلٌ عنيفٌ لا فائدةَ منه ، ولا داعي للوقوف عنده ؛ لأنَّ فيه مضيعةً للوقت والجهد، ورأى أنَّ العربي حين رفع المضارع المجرد من عوامل النصب والجزم لم يفكر إذا ما كان العاملُ عدميًّا أو غيرَ عدميٍّ ، بل نطق ذلك وفق سليقته العربية .

و رأى أنَّ كل هذا الجدل المرهق الذي لا طائل منه مصدره التعسف في تطبيق نظرية العامل. [١١]

---

[١] انظر: الكتاب ٩/٣

[٢] انظر: الأصول ١٤٦/٢، والإنصاف ٤٣٧، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٧٣ ، والبسيط ١/ ٢٢٩ ، وأوضح المسالك ١٤١/٤،وهمع الهوامع ٢٧٣/٢

[٣] انظر: معاني القرآن ٥٣/١ ، وأوضح المسالك ١٤١/٤

[٤] انظر: شرح المقدمة الكافية ٨٦٦/٣

[٥] انظر: شرح التسهيل ٦/٤

[٦] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٤٧٣

[٧] انظر: أوضح المسالك ١٤١/٤

[٨] انظر: الإنصاف ٤٣٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٥٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧٣/٢

[٩] انظر: شرح المفصل ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٥٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧٤/٢

[١٠] انظر: الإنصاف صـ ٤٣٨ ، ٤٣٩، ٤٤٠ ، وأسرار العربية صـ ٣٤، واللباب ٢٥/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٧ ، شرح الكافية للرضي ٧٢/٤ ، والبسيط ٢٢٩/١

[١١] انظر: النحو الوافي ٢٧٧/٤

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

والباحث يوافقه في اعتراضه ، ويدلك على صحة ذلك الاعتراض ما نقله السيوطي في الهمع من قول أبي حيان الذي ضاق ذرعًا بهذا الخلاف الذي لا فائدة منه ، قال[١]: (قال أبوحيان ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي .)

كما أنَّ ميل عباس حسن - رحمه الله - للأخذ بالرأي الكوفي فيه كثير من التيسير والتسهيل وبخاصة في مجال النحو التعليمي ، وهو ما أشار إليه قديمًا ابن الحاجب بقوله [٢]: (قوله : " ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم مثل: " يقوم زيد " هذا أقرب على المتعلم من قولهم : " ويرتفع إذا وقع موقع الاسم " ؛ لأنه ترد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج إلى الجواب عنها ...)

---

[١] همع الهوامع ٢٧٤/٢

[٢] شرح المقدمة الكافية ٨٦٦/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

خلاف النحاة حول " إذنْ "

أولًا : خلاف النحاة في مادتها :

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ " إذنْ " حرفٌ بسيط ، وبعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف ، وأصلها " إِذْ " الظرفية لحقها التنوين عوضًا من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجزائية ، فبقي فيها معنى الربط والسبب .[١]

وذهب الخليل : إلى أنها حرف تركب من " إذْ " و" أنْ " وغلب عليها حكم الحرفية ، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال ، ثم حذفت والتُزم هذا النقل .

وذهب أبوعلي الرندي : إلى أنها مركبة من " إذا " ، و" أنْ " لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الربط كـ " إذا " والنصب كـ " أنْ " ، ثم حذفت همزة " أنْ" ، ثم ألف " إذا " لالتقاء الساكنين .[٢]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على تلك الآراء القائلة بتركيبها بقوله [٣]: (وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحرمانها الدليل على صحتها، أو علم العرب بشيء منها ، ولا داعي للإثقال بعرضها هنا ، والواجب تناسيها ، كأن لم تكن ، ومن شاء الاطلاع على شيء منها فأمامه المطولات ....)

ويوافقه الباحث في اعتراضه ؛ ذلك لأنَّ الواقع اللغوي الذي عليه كلمة " إذن " يقر بأنها من حيث التكوين اللفظي كلمة واحدة مفردة ، ثلاثية الحروف الهجائية ، وليست مركبة ، فمن المعروف أنَّ بعض المسائل التي تتعلق بالجانب التاريخي الغابر للأدوات يشوبها الغموض أحيانًا ، وافتقاد الدليل أحيانًا أخرى ، وإنَّ تجاوز الجانب التاريخي لها له ما يسوغه ؛ ذلك لأن البحث في أصول الأدوات ليس من مهمة النحوي الذي ينتهج منهجًا وصفيًا ، بل هي وظيفة فقه اللغة لا النحو ؛ لأن مهمة النحوي إيضاح ما استقر عليه المعنى الوظيفي الذي تؤديه الأداة ضمن الجملة ، وترك البحث عن أصولها إلى غيره من فقهاء اللغة . [٤]

وليس لنا بعد هذا وغيره أن نقف على ما كانت عليه " إذن " في الزمن الغابر ، وإنما نقف عليها من خلال الواقع اللغوي الذي يشهد به الاستعمال من حيث الكلام والكتابة ، وهو تأليفها من ثلاثة أحرف .

---

[١] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤ ،ومغني اللبيب ٢٧/١، وهمع الهوامع ١٠٤/٤، وشرح الأشموني ٥٥٥/٣

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤ ، والمساعد ٧٤/٣، وهمع الهوامع ١٠٤

[٣] النحو الوافي ٣٠٨/٤ الحاشية

[٤] انظر: البحث النحوي عن الأصوليين تأليف / مصطفى جمال الدين ، صـ ٢٠٨ ، من منشورات دار الهجرة ، إيران ، قم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ

ثانيًا : خلاف النحاة في بعض الأحكام المتعلقة بها :

١- الفصل بين " إذن " ومعمولها :

يتفق النحاة القائلون بحرفية " إذن "على جواز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم ، بل قَصَرَهُ سيبويه على ذلك [١] ، وتابعه في ذلك كثير من النحاة . [٢]

وَوَجْهُ اعتبار الفصل بالقسم يرجع إلى أنَّ القسم زائد مُؤكِّدٌ للكلام لا غير ، فلم يمنع الفصل به من النصب هنا ، كما لم ينمع من الجر فيما حكاه أبو عبيدة من قولهم [٣]: " إنَّ الشاةَ لتجترُّ فتسمعُ صوتَ واللهِ ربِّها " ، وما حكاه ابن كيسان عن الكسائي من قولهم [٤]: " اشتريتُ بواللهِ ألفِ درهم " ، ومن شواهدهم على ذلك قول حسان - رضي الله عنه - [٥]:

إذنْ واللهِ نرميَهمْ بحربٍ تُشيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ

ومن العلماء من زاد الفصل بـ (لا) النافية [٦]، واستدلوا على ذلك بقراءة ابن مسعود وابن عباس لقوله تعالى[٧]: " فَإِذًا لَا يُؤْتُوا..." بإعمال " إذن " ونصب الفعل ، وقراءة أبي [٨] : " وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا..." فقد قرأ بإعمال " إذن " رغم الفصل بالنفي .

أما ما ذهب إليه ابن طاهر، وابن بابشاذ [٩] من جواز الفصل بالدعاء والنداء، ، نحو : " إذن يا زيدُ أُحْسِنَ إليك " ، و" إذن يغفرُ اللهُ لك يدخَلك الجنة "، وما ذهب إليه ابن عصفور[١٠]، وأبوالحسن الأبذي [١١] من جواز الفصل بالظرف، فقد رُدَّ كل ذلك بعدم السماع . [١٢]

---

[١] انظر: الكتاب ١٣/٣، إلا أنه ذكر في مثال لاحق ١٥/٣ ما نصه : " إذن والله لا أفعلَ " حيث أعمل " إذن " في الفعل رغم الفصل بالقسم و" لا " النافية .

[٢] كالمبرد ، انظر : المقتضب ١١/٢، وابن مالك ، انظر : شرح التسهيل ٢٠/٤ ، والمرادي ، انظر : الجنى الداني ٣٦٢ ، والأشموني ، انظر : شرح الأشموني ٤٤٥/٣ ، والأزهري ، انظر : شرح التصريح ٣٧٠/٢

[٣] انظر : شرح التصريح ٣٧٠/٢

[٤] انظر : شرح التصريح ٣٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠/٤

[٥] البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه صـ ٣٣ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٤/ ١٦٨ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٣ ، وهمع الهوامع ١٠٥/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٣٦٩/٢ ، والدرر١١/٢

[٦] منهم العكبري ، انظر : اللباب ٣٦/٢ ، وابن عقيل ، انظر : المساعد ٧٣/٣ ، وأبوحيان ، انظر : ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤ ، والسيوطي ، انظر : همع الهوامع ١٠٥/٤ .

[٧] سورة النساء ، آية ٥٣ ، انظر القراءة في البحر المحيط ٢٨٤/٣

[٨] سورة الإسراء ، آية ٧٧ ، وانظر القراءة في البحر المحيط ٦٣/٦

[٩] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٣

[١٠] انظر: المقرب ٢٨٧/١

[١١] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤ ،و المساعد ٧٤/٣

[١٢] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤، والمساعد ٧٤/٣ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وقد أخذ عباس حسن - رحمه الله - بجواز الفصل بالقسم و " لا " النافية ، واعترض على ما دون ذلك كالفصل بالنداء أو الدعاء أو الظرف ، ورأى بعدم قياسيته، ووجوب قصر ما يرد منه على السماع ، قال[1]: (...وقد ورد في النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الإعمال مع الفصل بالنداء ، أو الدعاء ، أو الظرف ، ولكنها لقلتها مقصورة على السماع لا يباح القياس عليها)

وبعد العرض السابق يرى الباحث أنَّ الحق معه - رحمه الله - في وجوب قصر الفصل على القسم ، و" لا " النافية ؛ وعدم الالتفات إلى ما دون ذلك من آراء ، كتلك التي تجيز الفصل بالدعاء ، أو النداء، أو الظرف ؛ فقد ردت هذه الآراء جميعها بعدم السماع .

٢- شرط الابتداء لإعمال " إذن " والخلاف فيه :

يمنع جمهور البصريين النصب إذا وقعت "إذن" بين المبتدأ وخبره، بينما أجاز ذلك هشام من الكوفيين، ويرى الكسائي و الفراء أنه إذا وقعت "إذنْ" بين اسم "إنَّ" وخبرها ، جاز إعمالها .[2] ، وإن لم يكن لهشام دليل على رأيه ، فإنَّ الكسائي والفراء قد استدلا بقول القائل [3]:

لا تَتْرُكَنِّي فِيْهِمُ شَطِيرا إني إذًا أهلِكَ أَو أَطِيْرَا

وتأول البصريون ذلك بوجوه ، منهما : أنَّ الخبر محذوف ، والتقدير : إني لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف بـ" إذن " فنصب ، ومنهم من رأى أنَّ ذلك من باب الضرورة .[4]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على رأي الفراء والكوفيين ، ورآه رأيًا ضعيفًا ، قال بعد أن ذكر استشهادهم بالبيت السابق [5]: (ورأي الكوفيين هنا ضعيف .)

ويوافقه الباحث في اعتراضه، ويرى أنَّ الابتداء شرط لإعمال " إذن " ، ولا داعي للالتفات للرأي الكوفي ؛ لأنه رأي يفتقد إلى الحجة والدليل ، فليس له ما يؤيده من المسموع إلا شاهد واحد فيه ما فيه من وجوه الرد والتأويل .

---

[1] النحو الوافي ٣١٠/٤

[2] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٢/٤، والجنى الداني٣٦٢، والمساعد ٧٦/٣، وهمع الهوامع ١٠٦/٤

[3] الرجز مجهول القائل ، والشطير - بفتح الشين- الغريب والبعيد ، وأهلك : أموت ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٧٤/١ ، وارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤ ، والمساعد ٧٦/٣ ، والجنى الداني ٣٦٢ ، وهمع الهوامع ١٠٦/٤ ، والدرر ١٣/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٨/٢ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٣

[4] انظر : الجنى الداني ٣٦٢ ، والمساعد ٧٦/٣ ، والدرر ١٣/٢، وشرح التصريح ٣٦٨/٢ ، والارتشاف ١٦٥٢/٤

[5] النحو الوافي ٣١١/٤ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ثالثًا : الخلاف حول رسمها أو كيفية كتابتها :

اختلف النحويون أيضًا في كتابتها أو في رسمها على أربعة مذاهب :

أحدها :أنها تكتب بالألف مطلقًا، ونسب هذا الرأي للجمهور ، وعليه رسم المصحف الشريف . [١]

الثاني : أنها تكتب بالنون مطلقًا ، وهو منسوب للمبرد والأكثرين [٢]، ورجحه ابن عصفور . [٣]

الثالث : التفصيل ، فإذا كانت" إذن " عاملة كتبت بالنون لقوتها ، وإن كانت ملغاة كتبت بالألف لضعفها ، وهو منسوب للفراء .[٤]

الرابع : وهو ما تبناه المالقي ، إذ يرى أنها إن وُصِلَت في الكلام كُتِبَت بالنون ، عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأمثالها من الحروف ، وإذا وقفت عليها كتبت بالألف ، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة .[٥]، واستبعد هذا الرأي بأن الوصل والوقف لا يضبطان بحال .[٦]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد راق له الأخذ بالقول الثالث ، ورأى بضرورة الاقتصار عليه وحده دون غيره ، معترضًا بذلك على غيره من الآراء ، قال معلقًا على ذلك الرأي [٧]: (...وهذا حسن جدير بالاقتصار عليه والاتفاق على الأخذ به)

وأرى أنَّ هذه الدعوة تتعارض مع ما نقله بعض النحويين عن الفراء ، إذ نقلوا عنه رأيًا مخالفًا للرأي المشارإليه آنفًا ، وهو أنه يرى أنها إذا أعملت كتبت بالألف ، وإذا ألغيت كتبت بالنون ؛ لئلا تلتبس بـ" إذا " الزمانية ، وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها ، وتبعه في ذلك ابن خروف . [٨]

لذا يرى الباحث أنه من باب التيسير والبعد عن الخلافات التي لا طائل تحتها ، وكثرة التفريعات المنطقية التي لا تمت إلى طبيعة اللغة بصلة يجب كتابة " إذن " بالنون مطلقًا ، ذلك لأنها حرف ، والحرف سواء أكان عاملًا أو غير عامل لا يدخله التنوين،كما أنَّ التفصيل في كتابتها تارة بالنون وتارة بالألف حسب إعمالها وإلغائها يوقع المتعلم في اللبس الذي طالما حاول المؤلف الفرار منه ، والبعد عنه ، ولو قال قائل : كيف لك ذلك وقد جاء رسم المصحف الشريف بالألف ؟ يرد عليه بأنَّ رسم المصحف العثماني كالكتابة العروضية ، كلاهما خطان لا يقاس عليهما .

---

[١] انظر : الجنى الداني ٣٦٦ ، ومغني اللبيب ٢٨/١ ، وشرح الأشموني ٥٥٥/٣ ، وحاشية الخضري ١١٢/٢

[٢] انظر: مغني اللبيب ٢٨/١ ، ورصف المباني ١٥٥، وشرح الدماميني على المغني ٨٧/١ ، وشرح الأشموني ٥٥٥/٣ ، وحاشية الصبان ١١٢/٢

[٣] انظر: شرح الجمل ٢٧٩/٢

[٤] انظر: شرح الجمل ٢٧٩/٢ ، و رصف المباني ١٥٥

[٥] انظر: رصف المباني ١٥٦

[٦] انظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب ٢٠/١، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

[٧]النحو الوافي ٣١٢/٤

[٨] انظر: شرح الكافية ٤٥/٤ ، ومغني اللبيب ٢٨/١، وشرح الأشموني ٥٥٥/٣ ، وحاشية الخضري ١١٢/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي

أَلْحَقَ الكوفيون[١]،وعلى رأسهم الفراء[٢]الرجاء بالتمني فجعلوا جوابه منصوبًا ، وتبعهم في هذا الرأي كثيرٌ من النحاة [٣]، وجعلوا منه قوله تعالى [٤]: " لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى " في قراءة من نصب " أطلع " ، ومثله قراءة النصب في قوله [٥]: " وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى " ، ومن هذا قول الراجز [٦]:

عَلَّ صُروفَ الدَّهرِ أو دُولاتها يُدِلْنَنَا اللمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها

ومنع البصريون ذلك، فقالوا : إنَّ الترجي في حكم الواجب، فلا يُنصب الفعل بعد الفاء جوابًا له ، وتأولوا النصب في الآيات بأنه من العطف على التوهم ، لأنَّ خبر " لعل " كثر في لسان العرب دخول " أنْ " عليه ، ومنهم من أولها بأنَّ " لعل" في الآيتين أُشربت معنى التمني ، ذلك أنه إذا أُشْرِبَ الرجاءُ معنى التمني نصب الفعل التالي للفاء في جوابه ، وإنْ لم يُشرب معنى التمني لم ينصب .[٧]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد أخذ برأي الكوفيين ، ثم اعترض على تأويلات البصريين للآيتين الكريمتين السابقتين بقوله [٨]: (ولا داعي للتأويل في الآيتين - وأشباههما- بقصد إبعاد الفاء عن السببية)

ويوافقه الباحث في اعتراضه ؛ ذلك لأن كلام البصريين يقوم على فهم نظري محض لا علاقة له بالمسموع ، فمن الواضح أنَّ الشواهد المتواترة ، وعلى رأسها النص القرآني تدل على صحة الأخذ بالرأي الكوفي ، فلا داعي للتمحل والتكلف باعتبار " لعل " في الآيتين الكريمتين قد أشربت معنى التمني، فعدم التأويل أولى من التأويل، كما أنه لا داعي للقول بالحمل على التوهم ، فالحمل على الظاهر أولى.

والله أعلم

---

[١]انظر: شرح التسهيل ٣٤/٤ ، والمساعد ٨٩/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/٤ ، وشفاء العليل ٩٣٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٣/٤

[٢] انظر: معاني القرآن ٩/٣، ٢٣٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٨٧ ، وشرح الأشموني ٥٧٠/٣

[٣] كأبي علي الشلوبيني ، انظر : التوطئة ١٤١، وابن مالك ، انظر : شرح التسهيل ٣٤/٤ ، و ابن الناظم ، انظر : شرح الألفية ٤٨٧، وابن عقيل ، انظر : المساعد ٤٠/٤ ، والأشموني ، انظر : شرح الأشموني ٥٧٠/٣

[٤]سورة غافر ، الآيتين ٣٦-٣٧

[٥]سورة عبس ، الآيتين : ٣-٤

[٦]الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩/٣ ، ٢٣٥ ، والخصائص ٣١٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٨٨ ، والإنصاف ١٨١، وشرح الأشموني ٥٧٠/٣، والجنى الداني ٥٨٣

[٧]انظر : همع الهوامع ١٢٤/٤ ، وشرح الأشموني ٥٧٠/٣

[٨]النحو الوافي ٣٧٠/٤ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

نصب المضارع ورفعه بعد " لم "

من النحاة من أجاز النصب بـ " لم " زاعمًا أنَّ ذلك لغةٌ لبعض العرب[١] ، وجعل من ذلك قراءة بعضهم [٢]: " أَلَمْ نَشْرَحَ " بفتح الحاء ، وقول الشاعر[٣]:

في أيِّ يوميَّ من الموتِ أفِر أَيومَ لم يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

كما رأى ابن مالك أنَّ من العرب من يرفع المضارع بعد " لم " [٤]، وشاهده قول الشاعر[٥]:

لولا فوارسُ من أُمَمٍ وأسْرتِهِم يومَ الصُّلَيفاءِ لم يُوفونَ بالجارِ

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على هاتين اللغتين ، ورأى أنه من الواجب الابتعاد عنهما ، وعدم محاكاتهما منعًا للفوضى البيانية الضارة .[٦]

ويوافقه الباحث في ذلك ؛ فلا داعي للالتفات إلى تلك الشواهد، فأغلب النحاة على إنكار ما جاء على هاتين اللغتين[٧] ، وتأولوا النصب في الآية الكريمة والبيت الأول على أنَّ الفعل مؤكدٌ بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونُوِيت فبقيت الفتحة ، أو أنَّ الساكن قد حُرِّك في البيت للضرورة [٨] ، كما أولوا النصب في الآية الكريمة على أنَّ القارئ بَيَّنَ الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها [٩] ، وحكموا على البيت الثاني بالشذوذ . [١٠]

---

[١] انظر: مغني اللبيب ٣٠٦/١

[٢] سورة الشرح ، آية : ١ ، والقراءة لأبي جعفر المنصور في المحتسب ٣٦٦/٢ ، والكشاف ١٢١٠ ، والمحرر الوجيز ١٩٨٨ ، البحر المحيط ٤٨٣/٨، والدر المصون ٤٣/١١

[٣] الرجزلعلي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في ديوانه صـ ٤٣ ، جمع وترتيب عبدالعزيز الكرم ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م ، ١٤٠٩ هـ ، وهو من شواهد النوادر لأبي زيد الأنصاري ١٦٤ ، والمحتسب ٣٦٦/٢ ، والخصائص ٩٥/٣ ، والمحرر الوجيز ١٩٨٨ ،وشرح الكافية الشافية ١٥٧٥/٣، والبحر المحيط ٤٨٣/٨ ، والدر المصون ٤٣/١١ ، وخزانة الأدب ٤٥١/١١

[٤] انظر: شرح التسهيل ٦٦/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣

[٥] البيت من البسيط ، والصليفاء : مصغر الصلفاء ، وتعني الأرض الصلبة ، يريد يوم الصلفاء ، وهو يوم لهوازن على فزارة ، وعبس ، وأشجع ، والبيت مجهول النسبة في الدرر اللوامع ١٧٨/٢ ، وروايته في الدرر" ذهل " بدلًا من " نعم " ، وهي قبائل عربية ، وهو من شواهد شرح المفصل ٨/٧ ، وشرح التسهيل ٦٦/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ ، وهمع الهوامع ٣١٣/٤ ، والمساعد ١٥/١ ، وتعليق الفرائد ١٠٨/١ ، وتمهيد القواعد ٢٠٦/١ ، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣

[٦] انظر: النحو الوافي ٤١٧/٤

[٧] انظر: المحتسب ٣٦٦/٢ ، وسر صناعة الإعراب٧٥/١ ،٤٤٨ ، وإعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ٧٢٣/٢ ، والمحرر الوجيز ١٩٨٨، ومغني اللبيب ٣٠٦/١ ، والدر المصون ٤٣/١١، وشرح المفصل ٩،٨/٧

[٨] انظر: اللباب ٢٨٨/٢

[٩] انظر: الكشاف ١٢١٠

[١٠] انظر: سر صناعة الإعراب ٤٤٨/١ ، وشرح المفصل ٨،٩/٧

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إهمال " متى " حملًا على " إذا "

أجاز بعض النحاة إهمال "متى" حملًا لها على "إذا "، وإليه ذهب ابن مالك[١]، فقد علل قول أبي جهل ، وهو يخاطب صفوان [٢] : " متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد هذا الوادي تخلفوا معك " بأنه من قبيل تشبيه " متى بـ " إذا " ، وكذلك نقل قول عائشة رضي الله عنها [٣]: " إنَّ أبابكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يُسْمِع الناس " شاهدًا على مثل هذا الحمل ، وتابعه في ذلك ابن هشام [٤] ، والسيوطي .[٥]

وعليه بعض الباحثين المحدثين ، إذ يرون أنَّ ذلك من قبيل جواز إهمال العامل حملًا له على مهمل غيره ، ومن ذلك ما قامت به العرب من إهمال الاسم حملًا على نظيره ، فقد أهملت " متى " من أسماء الشرط حملًا على " إذا" .[٦]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على هذا الرأي ، ورآه رأيًا لا أهمية له ؛ لأنه رأي تعوزه الشواهد المتعددة ، والحجة القوية ، قال[٧]: (ولا أهمية للرأي الذي يجيز إهمال " متى " الشرطية فيجعلها شرطية غير جازمة ؛ لأنه رأي تعوزه الشواهد المتعددة ، والحجة القوية)

والباحث يوافقه في اعتراضه ؛ ضبطًا للسان ، ومنعًا للفوضى في التعبير ، فمن الواجب عدم الالتفات إلى تلك الآراء لافتقارها للحجة والشواهد المتعددة ، ولمخالفتها للكثير الشائع .

والله أعلم

---

[١] انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٧١، ٧٢

[٢] انظر: صحيح البخاري ، كتاب المغازي ، باب ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن يقتل ببدر ، حديث رقم ٣٩٥٠ صـ ٩٧١

[٣] انظر : المرجع السابق ، كتاب الآذان ، باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، وروايته في الصحيح ، حديث رقم ٦٦٤ ، صـ ١٦٦: " فقيل له : إن أبابكر رجل أسيف إذا قام في مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس " ، وروايته في باب من أسمع الناس تكبير الإمام ، حديث رقم ٧١٢ ، صـ ١٧٧: " قلت أن أبابكر رجل أسيف ، إن يقم مقامك يبكي " وفي نفس الصفحة ، باب الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم ، حديث رقم ٧١٣ له رواية أخرى ، هي : " وإنه متى ما يقم مقامك لا يسمع الناس " ، وفي عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي : " إن أبابكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس " ١٦٢/٣، حققه وقدم له دكتور سلمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م

[٤] انظر: مغني اللبيب ٨٠٥/٢- ٨٠٦

[٥] انظر: الأشباه والنظائر ٥٥٣/١ ، عقود الزبرجد ١٦٢/٣

[٦] انظر : الكف عن العمل النحوي بين التعليلات الشكلية والمعنوية ، القسم الثاني ، إعداد : د / عبد الكريم مجاهد ، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ،المجلد (٧٦) الجزء (٣) صـ ٥٣٤ ، ربيع الآخر ١٤٢٢هـ ، تموز (يوليو) ٢٠٠١م ، وانظر : الإهمال في العربية أسراره ومظانه " دراسة نحوية " صـ ٣٠٢ ، رسالة دكتوراه ، إعداد : إلياس الحاج إسحاق ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، فرع اللغة ١٤٢٢، هـ ، ٢٠٠٢

[٧] النحو الوافي ٤٣٠/٤

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل الثاني :

اعتراضات عباس حسن المتعلقة بدراسة الفاعل

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

العطف على الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد "من "

اشترط النحاة لجر الاسم المعطوف على الفاعل المجرور بـ" مِنْ" الزائدة أن يكون نكرة؛ لأنَّ شرط جر الفاعل بـ "مِنْ" الزائدة أنْ يكون نكرة بعد نفي أو شبهه ؛ لذا إنْ كان المعطوف معرفة تعين رفعه على الموضع لعدم جواز جره مراعاة للفظ[١] ، كما ذكر الصبان أنهم منعوا جر الاسم المعطوف على الفاعل المجرور بـ"من " الزائدة إذا كان نكرة ، وأداة العطف " لكنْ " أو" بل " ؛ لأنَّ المعطوف بهما بعد النفي والنهي يكون مثبتًا ؛ فلا يصح جره ؛ لأنه بمنزلة المجرور بالحرف "مِنْ" والمجرور به لا بُدَّ أن يكون نكرةً منفيةً ، إلا إنْ أفادت " بل " نقل النفي لما بعدها ، بناء على تجويز بعض النحاة لذلك .[٢]

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على تلك الشروط ، ورأى أنه من الواجب إهمال تلك التفريعات التي نلتمس فيها الكثير من العنت والتشدد ، ورأى أنه يجوز في التابع الجر مطلقًا مراعاة للفظ المجرور، والرفع مطلقًا مراعاة للمحل .[٣]

ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه عباس حسن - رحمه الله - ؛ لما فيه من تيسير وسهولة ، وبعد عن التشدد والتضييق ، وتقليل للتفريع ، ويمكن أنْ يُستَدَلَّ لصحة اعتراضه - رحمه الله - بأنَّ من النحاة من يرى بجواز زيادة " مِنْ" بلا شرط ، فلا يشترطون لزيادتها أنْ يكون ما قبلها غيرَ موجب ، كما لا يشترطون أنْ يكون مجرورها نكرة ، واستدلوا بثبوت ذلك في الكلام نظمًا ونثرًا ، فمن النثر قوله تعالى [٤]: " وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ " ، وقوله [٥]: " يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ" وقوله [٦]: " وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ " ، وقوله [٧]: " لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ " ومن النظم قول عمرو بن أبي ربيعة [٨]:

ويَنمِي لها حبُّها عندنَا فما قال مِنْ كاشحٍ لم يَضِرْ

وغير ذلك من الشواهد التي ظاهرها الزيادة .[٩]

---

[١] انظر : شرح الأشموني ١٦٩/١
[٢] انظر : حاشية الصبان ٦٢/٢
[٣] انظر : النحو الوافي ٦٩/٢ الحاشية
[٤]سورة الأنعام ، آية :٣٤
[٥]سورة الكهف ، آية : ٣١
[٦]سورة البقرة ، آية : ٢٧١
[٧]سورة الرعد ، آية : ١٠
[٨]البيت من المتقارب ، وهو في ديوان عمرو بن أبي ربيعة صـ ١٧٨، و" ينمي " : يوصل ، و" كاشح " : مضمر العداوة .
[٩]انظر : شرح التسهيل ١٣٨/٣ ، والجنى الداني ٣١٨- ٣١٩

الاستغناء عن الفاعل في " قَلَّمَا "، و " كَثُرَمَا "، و " طَالَمَا "

في فاعل هذه الأفعال أحدُ احتمالين :

الأول : أنْ تكون " ما " كافة لها عن طلب الفاعل ، فتكون أفعالًا لا فاعل لها .[١]

الثاني : أنْ تكون " ما " مصدرية، وفاعلُها المصدر المؤول منها ومن مدخولها .[٢]

وأكثر العلماء على الاحتمال الأول [٣]، وهو المفهوم من كلام سيبويه [٤] ، و حجتهم في ذلك شبه هذه الأفعال بالحرف " رُبَّ ". [٥]

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد أخذ بالرأي الثاني خلافًا لِمَا علية أكثر النحاة ثم اعترض على حجة الأكثرية بقوله [٦]: (ولأنَّ العلة التي يذكرونها لكف الفعل في مثل : " قلما " وعدم احتياجه للفاعل - وهي كما جاء في المغني - شبهه في معناه للحرف : " رُبَّ " علةٌ واهيةٌ)

وبالرغم من أنَّ رأي الجمهور هو الأشهر والأقوى إلا أنني أرى برأي عباس حسن - رحمه الله - وأرى أنَّ الاتجاه الثاني هو الأولى بالقبول ؛ لأنَّ في الأخذ به موافقةً للأصل العام الذي يقضي بأنْ يكون لكل فعل أصلي فاعلٌ، فلا داعي لإخراج هذه الأفعال من نطاق هذا الأصل .

ويَدُلُّك على صحة ما ذهبت إليه أنَّ من أئمة النحو من اقتنع بهذا الرأي ، فهذا الرضي قد اقتنع بهذا الرأي ، ورأى بإمكانية الأخذ به ، قال [٧]: (و " ما " التي بعد " كثر " ، و" قل " ، و" طال "، نحو : " قلما "، و " كثرما "، و " طالما " إمَّا كافة للفعل عن طلب الفاعل ، وإمَّا مصدرية ، والمصدر فاعل الفعل ....)

كما ذكر ابن القواس هذا الرأي ، ولم يعترض عليه ، فدل ذلك على قبوله إياه . [٨]

وقد اقتنع بهذا الرأي من المحدثين الدكتور عبده الراجحي ، ورأى فيه مسايرة للقواعد النحوية العامة .[٩]

---

[١] انظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي صـ ١٠٦ ، ١٠٧ ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، دارة العلوم والثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م ، وشرح المفصل ١٣٢/١ ، وشرح الكافية ٣٢٩/٤ ،

[٢] انظر : شرح الكافية ٣٢٩/٤ ، وجامع الدروس العربية ٥٩

[٣] انظر: المقتضب ٥٤/٢ ، والأصول ٤٦٦/٣، والخصائص ١٢٤/٢ ، والأزهية ٩١ ، وشرح المفصل ١٣٢/٨ ، ومغني اللبيب ٣٣٦/١ ، وهمع الهوامع ٢١/٥

[٤] انظر: الكتاب ١١٥/٣

[٥] انظر : مغني اللبيب ٣٣٦/١

[٦] النحو الوافي ٧٣/٢ الحاشية

[٧] شرح الكافية ٣٢٩/٤

[٨] انظر: شرح ألفية ابن معط ٤٠٧/١ ، ٤٠٨

[٩] انظر:في التطبيق النحوي والصرفي صـ ١٨٥ تأليف دكتور عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢م

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

لغة أكلوني البراغيث

قد أُشْكِلَت هذه اللغة على النحويين ؛ لأنَّ ظاهرها أنَّ للفعل فاعلين ، ضمير واسم ظاهر، والمعروف أنه لا يكون للفعل إلا فاعلٌ واحدٌ، وقد وردت شواهدُ عديدةٌ على هذه اللغة ، وهي شواهدُ متنوعة ، منها شواهدُ قرآنية ،وشواهد من الحديث الشريف ، ومنها الشواهد الشعرية ، ومن تلك الشواهد على سبيل التمثيل لا الحصر قوله تعالى[١]: " وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا "،وقوله تعالى [٢]: " ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ "، وقوله - صلى الله عليه وسلم - [٣]: " يتعاقبون فيكم ملائكةٌ "، وقول عبيد الله بن قيس الرقيات [٤]:

تولَّى قتالَ المارقين بنفسهِ وقد أسلماهُ مُبْعَدٌ وحميمُ

وقول عمرو بن أبي ربيعة [٥]:

رَأيْنَ الغَوانِي الشَّيب لاح بِعَارضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدودِ النَّواضِر

وقد انقسم العلماء تجاه هذه اللغة فريقين :

الفريق الأول: يقبل هذه اللغة ، ويرى أنَّ الألف، والواو ، والنون حروفٌ لا ضمائر ، وقد مثل هذا الفريق سيبويه [٦] ، وتابعه في ذلك كثير من النحاة .[٧]

الفريق الثاني: ينكر هذه اللغة ويؤول النصوص الواردة على ذلك ، وهم في تأويلهم على اتجاهين :

الاتجاه الأول: يرى أنَّ هذه الأفعال مع ما اتصل بها من ضمير خبرٌمقدمٌ، والمرفوع بعدها مبتدأ مؤخر ، وقد نُسِبَ هذا الاتجاه للكسائي [٨] ، وارتضاه ابن هشام .[٩]

---

[١] سورة الأنبياء ، آية : ٣

[٢] سورة المائدة ، آية : ٧١

[٣] الحديث رقم ٥٥٥ ، في صحيح البخاري ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر صـ ١٤٣

[٤] البيت من الطويل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه صـ ١٩٦، تحقيق وشرح د/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، والبيت في رثاء مصعب بن الزبير رضي الله عنهما ، و" المارقين " : الخارجين عن الدين ، و " مبعد " : أراد به الأجنبي ، و " حميم " : الصديق الذي يهتم بأمر صديقه ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨١/٢ ، وتعليق الفرائد ٢٣٩/٣ ،وأوضح المسالك ١٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٠/١

[٥] البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه صـ ١٩٥ ، والغواني : جمع غانية ، وهي التي استغنت بحسنها ، النواضر : جمع ناضر ، وهي الجميلة ، مأخوذة من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٠/١

[٦] انظر: الكتاب ٤٠/٢

[٧] كابن يعيش ، انظر : شرح المفصل ٨٨/٣ ، وابن مالك : انظر : شرح التسهيل ١١٦/٢ ، والمرادي ، انظر : الجنى الداني ١٧٠ ، ١٧١، وأبي حيان ، انظر : التذييل والتكميل ٢٠٣/٦ ، والشيخ خالد ، انظر : شرح التصريح ٤٠٥/١ ، والسيوطي ، انظر : همع الهوامع ٢٥٧/٢

[٨] انظر : البحر المحيط ٢٧٦/٦

[٩] انظر : شرح شذور الذهب ١٧٩

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الاتجاه الثاني : يرى أنَّ ما اتصل بالفعل ضمائرُ ، والأسماء الظاهرة بعدها أبدالٌ منها ، وقد نسب سيبويه هذا الاتجاه ليونس .[١]

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فيبدو كلامُه في هذه المسألة مضطربًا ومتناقضًا إلى حد كبير ، فهو بالرغم من إقراره بفصاحة تلك اللغة وصحتها إلا أنه يعترض عليها ويدعو إلى هجرها والبعد عنها ؛ إيثارًا للأشهر وتوحيدًا للبيان ، قال - رحمه الله - بعد أنْ ذكر هذه اللغة [٢]: (وهي لغةٌ فصيحةٌ ، ولكنها لم تبلغ من درجة الشيوع والجري على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التي يحسن الاكتفاء بها اليوم ، والاقتصار عليها ؛ إيثارًا للأشهر وتوحيدًا للبيان - مع صحة الأخرى- .)

ولإقراره بصحة هذه اللغة وفصاحتها يعترض على تأويلات النحاة لها، قال في الحاشية [٣]: (ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامة التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة ، قاصدًا بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم آخر لا يمنع من اجتماع الضميرمع ذلك الاسم المرفوع في جملة فعلية واحدة ، فهذا خطأ منهم ؛ إذ المقرر أنَّ القلة النسبية لا تمنع القياس ، وأنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ما دامت كلتاهما عربية صحيحة .)

ثم عرض لاستدلالات المجيزين لتلك اللغة بذكر الآيتين الكريمتين السابقتين ، ثم قال[٤]: (ولا داعي عندهم لإعراب الواو فاعلًا ، مع إعراب الاسم الظاهر بدلًا ، أو غيره من ضروب التأويل التي منها إعراب الاسم الظاهر مبتدأ متأخرًا، وتكون الجملة الفعلية قبله خبرًا متقدمًا ... ومن البَدِيه أنَّ محاكاة القرآن في ألفاظه المفردة والمركبة محاكاة دقيقة أمرٌ سائغٌ بل مطلوبٌ ، فإذا حاكيناه في الآيتين السابقتين - وغيرهما - كانت المحاكاة الدقيقة صحيحةً قطعًا ، ولا يجرؤ أحدٌ أن يصف التركيب بالخطأ، ومن شاء بعد ذلك أن يؤول تعبيراتنا بما أوَّلَ به الآيتين فليفعل، فليس يعنينا إلا صحةُ التركيب المساير للقرآن وسلامته من الخطأ ، سواء أكانت صحته وليدةَ التأويل أم غيره ، فالمهم الصحة لا نوع التعليل)

وهكذا يبدو كلامه مضطربًا ومتناقضًا إلى حد كبير ، فهو بالرغم من إقراره بفصاحة هذه اللغة وصحتها إلا أنه في نفس الوقت يدعو إلى هجرها والابتعاد عنه ، وبالرغم من تلك الدعوة تراه في الوقت نفسه يوافق على محاكاة ظاهر النص القرآني المجيز لهذه اللغة ، ويرفض تأويلات النحاة للشواهد الواردة على هذه اللغة

---

[١] انظر : الكتاب ٤١/٢
[٢] النحو الوافي ٧٤/٢
[٣] المرجع السابق ، نفس الصفحة
[٤] نفسه ، نفس الصفحة

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

؛ لأن فيه إخضاعَ لغةٍ قبيلةٍ للغةِ قبيلةِ أخرى ، وهو ما لا يجوز ، وهو- كما ترى - موقف شابَهُ الاضطرابُ والخلطُ إلى حدٍّ كبير .

ويرى الباحث أنَّ الذي أوقع النحاة وصاحبَنَا في هذا اللبس وذلك الاضطراب هو تمسكهم بالمبدأ العام القائل بوجوب إفراد الفعل مع فاعله المثنى أو الجمع ، وعدم التفاتهم لفكرة التطور اللغوي ، وعدم النظر إلى اللغة باعتبارها كائنًا حيًّا ، لا بُدَّ أنَّ يمر بمراحلَ عديدةٍ من التطور والنمو حتى يصل إلى مرحلة النضج والاكتمال، لذا أرى بما رآه الدكتور حسن عون أنَّ هذه اللغة وتلك الطريقة في التعبير قد مَثَّلَتْ نموذجًا من نماذج التطور اللغوي ، وذلك أنه من المرجح أن تكون هذه الطريقةُ في التعبير أسبقَ من القاعدة العامة المعروفة الآن، وهي إفراد الفعل عندما يتقدم الفاعل الجمع أوالمثنى . [١]

وهو ما فطن إليه من قبل صاحب كتاب إحياء النحو ، إذ رأى أنَّ المطابقة العددية في تلك اللغة كانت الأصل في العربية ، ثم خُصصت بالمسند إذا تأخر، فإنه يحتاج إذَا أن تكون فيه إشارة إلى المسند إليه المتقدم ، وبقي من مطابقة المسند إذا تقدم أثرٌ كبير في لغات اليمن ، وأثرٌ نادر في لغات سائر العرب . [٢]

كما وضَّحَ الدكتور رمضان عبد التواب أنه من خلال مقارنة اللغات السامية أخوات العربية ، وهي العبرية والآرامية والحبشية والأكادية تبين أنَّ الأصل في تلك اللغات أنْ يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع ، كما تلحقه علامة التأنيث ، عندما يكون الفاعل مؤنثًا سواءً بسواء .[٣]

إذن يصح لنا أن نقول :إنَّ الأصل في التعبير كان المطابقة العددية بين الفعل وفاعله ، ثم تطور الأداء اللغوي بعد مراحل زمنية معينة ليصبح إفرادُ الفعل مع فاعله المثنى أو الجمع هو النموذج الأمثل والأفصح ، وبقى لنا من أمثلة اللغة القديمة العديد من الشواهد المتنوعة ، كما بقى لها أثرٌ كبيرٌ في لغات اليمن .

ولو فطن النحاة لتلك الظاهرة لأراحوا أنفسهم من عناء تكلف التأويل لتلك النصوص المخالفة لمبدئهم القائل بوجوب إفراد الفعل مع فاعله الجمع أو المثنى ، ولأدركوا أنه من المنطقي أن تكون المطابقة العديدة هي المرحلة الأولى في التعبير ؛ لأنها الأسهل والأيسر على الناطق .

والله أعلم

---

[١] انظر : اللغو والنحو صـ ٦١

[٢] انظر : إحياء النحو صـ ٦٠

[٣] انظر : بحوث ومقالات في اللغة ٢٧١-٢٧٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وقــوع الجمــلة فـاعــلًا

منع أكثر النحاة وقوع الجملة فاعلًا مطلقًا ، وعللوا لذلك بأنَّ الفاعل يجوز أنْ يكون اسمًا ظاهرًا، ويجوز أنْ يكون مضمرًا ، أمَّا الجمل فلا يجوز إضمارها ؛ لأنَّ المضمر لا يكون إلا معرفةً ، أمَّا الجمل فهي نكراتٌ باعتبار معانيها ، ولو لم تكن كذلك لم يكن فيها فائدةٌ للمخاطب ، لأنك لا تستفيد مما تَعْرِف . [١]

وأجاز ذلك هشام الضرير ، وثعلب وجماعة من الكوفيين[٢]، واستدلوا على ذلك بالعديد من الشواهد، منها قوله تعالى [٣]:" ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ "، وقوله تعالى[٤]: " وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ "، وقوله تعالى [٥]: " أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ " .

ولجأ جمهور النحاة إلى التأويل في تلك الشواهد وأمثالها، فحملوا الآية الأولى على أنَّ الفاعل هو الضمير العائد إلى السَّجْن ، والجملة جواب قسم مقدر، وقيل الفاعل هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل " بدا "، وهو " البَدَاءُ " ، وجملة " ليسجننه " مفسرة لذلك الضمير[٦] ، وأجيب عن الآية الثانية : أنَّ الفاعل ضمير مستتر تقديره " هو " يعود على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : " وتبين هو أي : التبيُّن ، وجملة الاستفهام مفسرة [٧]، أو أنَّ فاعله مضمرٌ يدل عليه الكلام ، أي : وتبين لكم هو ، أي: حالهم . [٨] ، وأجيب عن الآية الثالثة بأنَّ فاعل " يهدي " ضمير مضمر فيه عائد على المصدر المفهوم منه ، وكأنه قيل : أو لم يهد لهم هدايتنا . [٩]

وذهب الفراء وجماعة من النحاة إلى جواز وقوع الجملة فاعلًا بشرط أنْ تكون الجملة مسندةً إلى فعل قلبي مُعَلَّق عن العمل ، وذلك نحو : " ظهر لي أقام زيدٌ " ، فجملة " قام زيدٌ " في محل رفع فاعل .[١٠]

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٤ ، ومعني اللبيب ٢/ ٤٩١ ، وتعليق الفرائد ٢١٧/٤ ، والبحر المحيط ٣٠٦/٥ ، والمسائل المشكلة لأبي علي الفارسي صـ ٢١٢ ، ٢١٣ ، قرأه ، وعلق عليه الدكتور يحي مراد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م ، ١٤٢٤هـ .، والتبيان في إعراب القرآن ٧٣٢/٢ ، وشرح الجمل ٩٣/١ ، وشرح شذور الذهب ١٩٨ ، ١٩٩ ، وهمع الهوامع ٢٧٢/٢ ، والكشاف ٥١٤

[٢] انظر: الخصائص ٤٣٥/٢ ، ومغني اللبيب ٤٦٢/٢ ، ٤٩١ ، وتعليق الفرائد ٢١٧/٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ٤٠٠ ، وتمهيد القواعد ١٥٧٥/٤

[٣] سورة يوسف ، آية : ٣٥

[٤] سورة إبراهيم ، آية : ٤٥

[٥] سورة السجدة ، آية : ٢٦

[٦] انظر : مغني اللبيب ٤٦١/٢ ، ٤٩١ ، وهمع الهوامع ٢٧٢/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٦/٥ ، و تمهيد القواعد ١٥٧٧/٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ٧٣٢/٢

[٧] انظر : شرح شذور الذهب ١٩٩

[٨] انظر : البحر المحيط ٤٢٥/٥

[٩] انظر : تمهيد القواعد ١٥٧٨/٤

[١٠] انظر: مغني اللبيب ٤٦٢،٥٩١/٢ ، وتعليق الفرائد ٢١٧/٤، والبحر المحيط ٣٠٦/٥، وتمهيد القواعد ١٥٧٥/٤

أمَّا عباس حسن- رحمه الله - فقد اعترض على الآراء المخالفة لرأي الجمهور ، ورأى بضرورة الاقتصار على رأي الجمهور المانع لمجيء الفاعل جملة ؛ لأنه أكثرُ مسايرةً للأصول اللغوية ، وأبعدُ من التشتيت والتفريق ، وآثارهما السيئة في الإبانة والتعبير ، فالاقتصار عليه أولى .[١]

أمَّا الباحث فله رأيٌ آخرُ في المسألة ، فهو يرى أنه لا خلاف بين المجيزين والجمهور في المبدأ العام القائل : إنَّ الفاعل إذا ورد جملة فهو مؤول بالمفرد ، فمراد من أجاز أنَّ المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنى ، ولكنَّ الفرقَ بينهم وبين الجمهور أنَّه لا حاجةَ عندهم لحرفٍ مصدريٍّ كي يصح التأويل.

وقد استطاع الدماميني فك هذا الإلغاز ، إذ رأى أنَّ المخالفين إنما أرادوا ما ذهب إليه الجمهور من أنَّ الإسناد إلى الجملة إنما هو إسنادٌ إلى مضمونها ، وإلى المصدر المنويِّ فيها ، قال [٢]: (وما أظن أنَّ أحدًا من الكوفيين أو غيرهم ينازعُ في أنَّ من خصائص الاسم كونَه مسندًا إليه ، فَيُحْملُ ما ذكروه من جواز وقوع الجملة فاعلًا على معنى أنَّ المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعلُ المسندُ إليه معنى ، وغايته أنَّ التأويل هنا وقع بغيرِ وساطةِ حرفٍ مصدري ..)

إذن فلا خلاف بين الفريقين في أنَّ الإسناد من خصائص الاسم، ولا يكون للفعل، لأنه حُكْمٌ ومن حقه أنْ يُسندَ لا أنْ يُسند إليه، وهذا أمرٌ تحتمه دلالته اللفظية، ومعناه .[٣]

أمَّا محاولة الفراء اشتراط أنْ يكون الفعل قلبيًّا، والجملة معلقة بأحد المعلقات فهي محاولة مشكورة تعتمد على الواقع اللغوي المنطوق؛ لأنه أراد أن يقنن المسألة وفق الواقع المنطوق، ذلك لأن جميع الأمثلة المستشهد بها أمثلةٌ لأفعال قلبيةٍ مُعَلَقةٍ عن العمل.

إذن فالباحث يرى خلافًا للمؤلف - رحمه الله - أنَّ أفضلَ هذه الآراء وأصوبَها هو قول الفراء لِما فيه من مراعاةٍ للواقع اللغوي المنطوق الذي تشهد به الآيات القرآنية الكريمة، ولا حاجة معه إلى ذلك التأويل والتمحل الذي لجأ إليه أغلب النحاة في إعراب الآيات الكريمة .

---

[١] انظر: النحو الوافي ٦٧/٢، ٦٨

[٢] حاشية الشمني على مغني ابن هشام ١٢٩/٢-١٣٠ ، مطبعة محمد أفندي مصطفى ، وانظر : حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب ، للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي٧٥/٢، المطبعة الحميدية ، ١٣٥٨هـ . وحاشية الأمير ٥٧/٢

[٣] انظر : حاشية الشمني ١٣٠/٢، وحاشية الدسوقي ٧٥/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

كما أنَّ هذا المذهب لا يخالف القاعدة العامة القائلة : إنَّ الفاعل لا يكون جملة، فهو يرى أنَّ الجملة إذا كانت مسندةً إلى فعل قلبي مُعَلَّق عن العمل جاز إسناد الفعل إلى مضمونها ، وإلى المصدر المنوي منها ، ولكن لا حاجة عنده إلى حرف مصدري كي يصح التأويل، وبذلك نخلص من تأويل النحاة وتمحلهم في إعراب الآيات الكريمة إعرابًا يخرج الآيات الكريمة عن مضمونها والمراد منها .

وبالبحث تبين أنه قد أخذ بمذهب الفراء بعض علماء اللغة المحدثين ، كصاحب كتاب نحو القرآن ، الذي علق على رأي الفراء بقوله [1]: (ولقد كان الفراء أقربَ إلى الحق وأدنى إلى الصواب ، وأبعدَ عن التزام ما لا حاجة إلى التزامه من التقدير والتأويل المتكلف ...)

ويقول الدكتور فخر الدين قباوة عن الجملة الواقعة فاعلًا [2]: (وهي التي يسند إلها فعلٌ معلق ، أو ما يقوم مقامه ، ومحلها الرفع...وقد ساغ الإسناد إلى الجملة بأن جعلت فاعلًا وإن لم تكن مصدرة بحرف مصدري ، حملًا على المعنى ، وكلام العرب منه ما يطابق فيه اللفظ المعنى ، ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى ، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ .)

والله أعلم

---

[1] نحو القرآن صـ ٣١ ، تأليف : أحمد عبد الستار الجواري ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م ، الناشر مكتبة اللغة العربية ، شارع المتنبي ، مجمع الزوراء

[2] إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٥٦-١٥٧ ، تأليف الدكتور فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي بحلب الطبعة الخامسة ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩ م

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الرتبة بين الفاعل والمفعول إذا خيف اللبس

يرى ابن الحاج خلافًا لما عليه جمهور النحاة أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولو خِيف اللبس ؛ محتجًا بأنَّ العرب تجيز تصغير " عمر " ، و "عمرو " على "عُمير" مع وجود اللبس ، وبأنَّ الإجمال من مقاصد العقلاء ، فإنَّ لهم غرضًا في الإجمال كما أنَّ لهم غرضًا في البيان ، وبأنه يجوز أنْ نقول : " ضرب أحدهما الآخر " وبأنَّ تأخير البيان لوقت الحاجة جائزٌ عقلًا باتفاق ، وشرعًا على الأصح ، وبأنَّ الزجاج قد نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو [١]: " فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ " كون " تِلْكَ " اسمها ، و" دَعْوَاهُمْ " الخبر ، والعكس " . [٢]

و قد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على قول ابن الحاج، ورأى أنه قولٌ لا يُلتفت إليه؛ لأنه لا يساير الأصول اللغوية العامة، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام.[٣]

ويوافقه الباحث في اعتراضه؛ ذلك لأن العرب لا يمكن أنْ يكون من أغراضها الإلباسُ ، إذ من شأن الإلباس أنْ يفهم السامعُ غيرَ ما يريد المتكلم ، ولم توضع اللغة إلا للإفهام ، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كلُّه ليس من الإلباس في شيء ، إنما هو من باب الإجمال ؛ فلمَّا التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، فالفرق بينهما أنَّ الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أنْ يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة : "عمير" بزنة التصغير، لاحتمل عندك أن يكون تصغير " عمر " كما يحتمل أن يكون تصغير " عمرو " بدون أن يكون أحدهما أسبقَ إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادُر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو قلت : " أكرم موسى عيسى " لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مُكرَمًا ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه مُكرِم ، بسبب أنَّ الأصل أن يكون الفاعل واليًا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء [٤]، وكذلك لا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في أكرم موسى عيسى ؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم " زال " بخبرها .[٥]

---

[١] سورة الأنبياء، آية: ١٥

[٢] انظر : همع الهوامع ٢٥٩/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٤١٢/١

[٣] انظر : النحو الوافي ٨٦/٢ الحاشية

[٤] انظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٩٩/٢ ، وانظر : اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته وحلوله من خلال القرآن الكريم واللغة ، بحث للدكتور أبوسعيد عبد المجيد صـ ٧٣ ، والبحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد الخامس ، العدد (١) ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩ م

[٥] انظر : شرح التصريح على التوضيح ٤١٣/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل الثالث :

اعتراضات عباس حسن المتعلقة بدراسة مكملات الجملة الفعلية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

بناء ما أُلحِقَ بأسماء الزمان المبهمة

من الظروف التي تبنى جوازًا لا وجوبًا أسماءُ الزمان المبهمةُ إذا أضيفت إلى مبنيٍّ مفرد ، نحو : يومئذ ، " و " حينئذ " ، وألْحَقَ بها الأكثرون كلَّ اسمٍ ناقص الدلالة كـ " غير " ، و" مثل " و" دون " ، و" بين " فبنوه إذا أضيف إلى مبنيٍّ [١] ، نحو قول بني أسد وقضاعة [٢]: " ما جاءغيرَك " وقوله تعالى [٣] : " إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ "، وقريء [٤] : " أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ " بفتح اللام ، وقال [٥]: " وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ " ، وقال [٦]: " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ " وقال الشاعر [٧]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

وقال [٨]:

لَمْ يَمنعِ الشربَ منها غَيْرَ أنْ نَطَقتْ حَمَامَةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يُبنى مضافٌ إلى مبنيٍّ بسبب إضافته إليه أصلًا ، لا ظرفًا ولا غيره ؛ لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء ، وتلغيه في غير موضع ، فكيف تكون داعية إليه ؟

والفتحات في الشواهد السابقة حركات إعراب، فخرَّج قول بني أسد وقضاعة على أنْ يكون المراد: ما جاء جاءٍ غيرَك، فنصب "غيرَك" على أنه حالٌ أو منتصب على الاستثناء ، وعلى هذا يُحمل قول الشاعر[٩] :

لَمْ يَمنعِ الشربَ منها غَيْرَ أنْ نَطَقتْ .....

كأنه قال : لم يمنع الشرب منها مانعٌ غيرَ أنْ نطقت ، فالنصب على الحالية أو على الاستثناء .

---

[١] انظر : همع الهوامع ٢٣٢/٣

[٢] انظر : شرح التسهيل ٢٦٣/٣

[٣] سورة الذاريات ، آية : ٢٣

[٤] سورة هود ، آية : ٨٩ ، القراءة في البحر المحيط ٢٥٥/٥

[٥] سورة الجن، آية: ١١

[٦] سورة الأنعام، آية: ٩٤

[٧] البيت من البسيط ، وهو للفرذدق في ديوانه صـ ١٦٧ ، وهو من شواهد الدر ٤٧٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٢/٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ٧٦٤/٢ ، وتمهيد القواعد ٣٢٣٨/٧

[٨] البيت من البسيط ، وهو لأبي قيس بن الأسلت الأوسي في خزانة الأدب ٤٠٦/٣ ، ٤٠٧ ، ٥٣٢/٦ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، والدرر ٤٧٧/١ ، والمعنى : لم يمنع الشرب من الناقة غير أن نطقت حمامة في غصون شجر المقل. وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٦٢/٣، والمساعد٣٦١/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٣٨/٧

[٩] سبق تخريجه

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أمَّا الآية الأولى فقد أوَّلَها على أنَّ " حَقٌّ " اسم فاعل من حَّق يحق ، ثم قصر ، كما فعل ببارّ ، وسارّ حين قيل فيهما بَرّ وسَرّ ، وبقي فيه الضمير الذي كان فيه قبل القصر ، وجعل " مثلَ " حالًا منه ، وأمَّا قراءة من قرأ: " أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ " بالنصب فوجهه أنه منصوب على المصدرية، وفاعل يصيبكم ضمير عائد على الله من " وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ " كأنه قيل : ولا يجرمنكم شقاقي أنْ يصيبكم الله مثلَ إصابةِ قوم نوح ، وأمَّا قوله تعالى [١]: " مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ " ، فعلى تقدير ومنا صنف دون ذلك ، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه...وبمثل هذا يوجه قوله تعالى[٢] " وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ " كأنه قيل : وحيل حول بينهم وبين ما يشتهون ، فحذف " حول " مصدر " حيل " وأقيمت صفته مقامه . [٣]

وقد سار على نهج ابن مالك العديد من النحاة كالمرادي [٤]، والسلسيلي[٥] ، وناظر الجيش [٦] ، والسيوطي [٧] ، وفي دربهم سار عباس حسن - رحمه الله - فرأى بضرورة الأخذ بقول ابن مالك ، معترضًا على الرأي الآخر داعيًا إلى تركه بالرغم من شيوعه قديمًا ، وذلك منعًا للاضطراب ، وتحديدًا للغرض ، قال بعد أن ذكر رأي ابن مالك [٨]: (... وهذا الرأي قد يكون أنسب للأحذ به اليوم والاقتصار عليه ، بالرغم من صحة الأول وقوته ، وشيوعه قديمًا ، منعًا للاضطراب ، وتحديدًا للغرض .)

ويرى الباحث - خلافًا لما عليه المؤلف - أنَّ الأولى الأخذ برأي الأكثرين لما فيه من اليسر والسهولة ، والبعد عن التأويل والتقدير المحوج إليهما قول ابن مالك ، فما ليس فيه تأويل أولى من الآخر، وقد كان الأجدر بصاحبنا البعد عن ذلك التأويل والتقدير الذي طالما دعانا إلى النفور منه والبعد عنه ، خصوصًا أنه يمس صريح القول من آيات القرآن الكريم التي طالما دعا صاحبنا إلى البعد عن التأويل فيها .

- والله أعلم -

---

[١] سورة الجن ، آية : ١٢
[٢] سورة سبأ ، آية : ٥٤
[٣] انظر : شرح التسهيل ٢٦٣/٣-٢٦٤
[٤] انظر : شرح التسهيل للمرادي ٧٦٤/٢ ، ٧٦٥
[٥] انظر : شرح التسهيل للسلسيلي ٧٢٠/٢، ٧٢١
[٦] انظر: تمهيد القواعد ٣٢٤٣/٧
[٧] انظر : همع الهوامع ٢٣٣/٣
[٨] النحو الوافي ٣٠١/٢، ٣٠٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

خلاف النحاة حول " الآن "

أولًا : خلافهم حول إعرابه وبنائه ، وعلة بنائة :

جمهور النحاة على أنَّ " الآنَ " ظرفٌ للدلالةِ على الزمان مبنيٌّ على الفتح إلا أنَّهم اختلفوا في علة بنائه ، ولهم في ذلك عدة مذاهب ، أهمها ما يلي :

المذهب الأول : وهو قول الزجاج [١]، ونسبه ابن الأنباري للبصريين[٢] ، وهو يرى أنَّ " الآنَ "بُني لتضمنه معنى الإشارة ؛ لأنَّ معناه " هذا الوقت "، وَرُدَّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة ، وهو لا تدخله " أل ". [٣]

المذهب الثاني : وهو قول ابن جني[٤] وابن يعيش [٥]، ونسبه السيوطي للفارسي[٦]، وهم يرون أنه بُني لتضمنه لام التعريف؛ لأنه استعمل معرفة ، وليس علمًا، و"أل " فيه زائدة ، وضعفه ابن مالك بأنَّ تضمينَ اسمٍ معنى اختصارٌ ينافي زيادة ما لا يُعتَدُّ به ، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه ، فكيف إذا كان إياه ؟ .[٧]

المذهب الثالث : وهو قول المبرد[٨]، وابن السراج[٩]، والزمخشري[١٠]، وهم يرون أنَّه بني ؛ لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكورًا أولًا ، ثم يعرف بهما ، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بني .

وَرَدَّهُ ابن مالك بلزوم بناء " الجماء الغفير " ، و" اللات " ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وبأنه لو كانت مخالفةُ الاسم لسائر الأسماء مُوجِبةً لشبه الحرف ، واستحقاق البناء لوجب بناء كلِّ اسمٍ يخالف الأسماءَ بوزنٍ أو غيره ، وهو باطل بإجماع . [١١]

المذهب الرابع : وهو مذهب ابن مالك [١٢]، إذْ ذهب إلى أنه بُني لشبه الحرف في ملازمة لفظٍ واحدٍ ؛ لأنه لا يُثنى ولا يُجمع ، ولا يُصغر بخلاف " حين "،و" وقت "

---

[١] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٣/١ ، ٢٤/٣، ٢٥ ، والهمع ١٨٥/٣، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي ٣٧٦/١

[٢] انظر : الإنصاف ٤٠٩

[٣] انظر : همع الهوامع ١٨٥/٣

[٤] سر صناعة الإعراب٣٥٠/١- ٣٥٣

[٥] شرح المفصل ١٠٤/٤

[٦] همع الهوامع ١٨٥/٣، وعقود الزبرجد ٣٧٦/١

[٧] شرح التسهيل ٢١٩/٢

[٨] الإنصاف ٤١١ ، والهمع ١٨٥/٣ ، وعقود الزبرجد ٣٧٦/١

[٩] الأصول ١٣٧/٢ ، والهمع ١٨٥/٣، وعقود الزبرجد ٣٧٦/١

[١٠] المفصل ١٧٣ ، وشرح المفصل١٠٤/٤ ، وشرح التسهيل ٢١٩/٢ ، والهمع ١٨٥/٣ ، وعقود الزبرجد ٣٧٦/١

[١١] شرح التسهيل ٢١٩/٢

[١٢] شرح التسهيل ٢١٩/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

، و" وزمان " ، و" مدة " ، قال السيوطي [١]: (ورَدَّه أبوحيان بأنه مردود بما رَدَّ به هو على الزمخشري .)

المذهب الخامس : وهو المنسوب للفراء[٢]، والكوفيين[٣]، إذْ ذهبوا إلى أنه بُني لأنه نُقل من فعل ماض ، وهو : " آنَ " معنى : " حان " فبقي على بنائه استصحابًا على حد[٤]: " أنهاكم عن قيل وقال " ، وَرُدَّ بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه " أل" كما لا تدخل على " قيل و قال "، ولجاز فيه الإعراب كما جاز في" قيل و قال". [٥]

إلَّا أنَّ ابن هشام ذهب إلى القول بإعرابه [٦]، وتبعه في ذلك السيوطي، قال[٧]: (والمختار عندي القول بإعرابه ؛ لأنه لم يثبت لبنائه علةٌ معتبرة، فهو منصوب على الظرفية ، وإذا دخلته " مِنْ " جُرَّ ...)

ثانيًا : خلافهم حول ملازمته الظرفية ، وخروجه عنها :

وكما اختلفت آراء النحاة حول إعراب الظرف " الآنَ " وبنائه ، وتعددت آراؤهم في سبب بنائه ، اختلفوا أيضًا في لزومه الظرفية ، فهل ظرفيته لازمة ؟ ، أم أنه قد يخرج عن الظرفية ؟ ، فالجمهور على أنَّ ظرفيته لازمة ، وخالفهم في ذلك ابنُ مالك ، إذ يرى بعدم لزوم الظرفية [٨] مستدلًا بقول النبي - صلى الله عليه وسلم- وقد سمع وَجَبَة [٩] : " هذا حَجَرٌ قد رُمي به في النار منذ سبعين خريفًا فهو يهوي في النار الآنُ حين انتهى إلى قعرها " فـ " الآنُ" هنا في موضع رفع بالابتداء ، و" حين انتهى " خبره ، وهو مبنيٌّ لإضافته إلى جملة مُصَدَّرة بفعل ماض .

ولم يستحسن السيوطي قول ابن مالك ، فقال[١٠]: (وخروجه عن الظرفية غير ثابت ولا يصح الاستدلال له بالحديث السابق ؛ لما تقرر غير مرة .)

وقد سارعباس حسن - رحمه الله - في ركب الجمهور القائل بلزوم " الآنَ " للظرفية ، وعدم الخروج عنها إلا في القليل المسموع الذي لا يقاس عليه ، وهو في

---

[١] همع الهوامع ١٨٥/٣
[٢] انظر : المرجع السابق ١٨٦/٣
[٣] انظر : الإنصاف ٤٠٩
[٤] الحديث في صحيح البخاري ، باب الرقاق ، باب ما يكره من قيل وقال ، ونصه " وكان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال ....." رقم الحديث ٦٤٧٣ ، صفحة رقم ١٦١١
[٥] انظر : شرح التسهيل ٢٢٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٦/٣
[٦] انظر : شرح شذور الذهب ١٦١
[٧] همع الهوامع١٨٦/٣
[٨] انظر : شرح التسهيل ٢١٩/٢
[٩] الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب في شدة حر نار جهنم وبعد قعرها ، حديث رقم ٢٨٤٤ ، صـ ١٣٠٣ ، ورواية الحديث فيه " الآنَ "
[١٠] همع الهوامع ١٨٦/٣

نفس الوقت يرتاح لرأي ابن هشام و السيوطي في اعتبار " الآن " معربًا لا مبنيًّا ، لما فيه من التيسير والسهولة، قال[١]: (... وهو ظرفٌ مبنيٌّ على الفتح تلازمه "أل" ، وظرفيته غالبة لازمة ، - أي : لا يخرج عنها إلا في القليل المسموع الذي لا يقاس عليه - ويرى بعض النحاة أنه معربٌ منصوبٌ على الظرفية ، وليس مبنيًّا ، وله أدلة تدعو إلى الاطمئنان والاستراحة لرأيه السهل)

وهو إذ يرى هذا الرأي يعترض على آراء النحاة المختلفة التي تدورحول الظرف" الآنَ " من ناحية الحكم عليه بالبناء أو الإعراب، قال معلقًا على تلك الآراء وأدلتها [٢]: (...وجميعها أدلة جدلية محضة لا قيمة لها في إثبات المراد ؛ لأن إثباته القاطع إنما يكون بعرض الأمثلة الصحيحة الواردة عن العرب التي تكفي في تأييد هذا أو ذاك ، لا في مجرد الجدل المحض الذي لا تسايره الشواهد الكثيرة ...)

ولعباس حسن هنا اعتراضان :

الأول : اعتراض على خروج " الآنَ " عن الظرفية ، فهو يرى أنه قليل ، لا يقاس عليه ، وهو في ذلك قد تابع السيوطي في الاعتراض على رأي ابن مالك الذي يجيز خروج " الآنَ " عن الظرفية .

الثاني : اعتراض على جدال النحاة المرهق الدائرحول بناء " الآنَ" أو إعرابه ، وتعليلات النحاة الجدلية ، واختلافها حول سبب البناء ، ثم اختار القول بالإعراب .

ويرى الباحث أنَّه - رحمه الله - قد أصاب في اعتراضيه، وذلك لأنه - كما قال ابن هشام والسيوطي - لم يثبت لبناء " الآنَ "علةٌ معتبرةٌ ، فقد رأينا من خلال العرض السابق أنَّ جميعها وجوهٌ ضعيفةٌ مردودةٌ ، قائمةٌ على أدلة جدلية محضة لا قيمة لها في إثبات المراد ؛ لافتقارها للشواهد المثبتة لصحة أي منها ، لذا فالصواب القول بأنَّ "الآنَ " معربٌ منصوبٌ على الظرفية ، وإنْ سبقته " مِنْ " جُرَّ ، كما أنه لا وجاهة لما ذهب إليه ابن مالك من إجازة خروج " الآن " عن الظرفية ؛ لأنه رأيٌ تعوزه الشواهد المتعددة والحجة القوية .

والله أعلم

---

[١] النحو الوافي ٢٨١/٢

[٢] المرجع السابق ، نفس الصفحة ، الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

نصب المفعول معه بعد " ما " ، و " كيف " الاستفهاميتن ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في العمل

قد وردت عن العرب أمثلةٌ مسموعة وقع فيها المفعول معه منصوبًا بعد "ما " و" كيف " الاستفهاميتين، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في العمل، مثل: " كيف أنت وزيدًا ؟ " ، و " ما أنت وزيدًا ؟ "، و " كيف أنت وقصعةً من ثريد ؟ "، وقد تأول النحاة هذه الأمثلة ، وقدروا لها أفعالًا مشتقة من الكون وغيره لتكون مفعولًا معه منصوبًا بالفعل المقدر عندهم [١] ، ومن هذه اللغة ما أنشده سيبويه [٢]:

فَمَا أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ

فنصب السيرَ بإضمار فعلٍ ، كأنه قال : " فما كنت والسيرَ " ، أو فما أكون والسيرَ، ومنها قول الآخر [٣] :

أَتُوعِدُنِي بِقَـوْمِكَ يا ابْنَ حَجْلٍ أُشَـــابَاتٍ يُخَالُونَ العِبَـــادَا

بِمَا جَمَّعْت مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وما حَضَنٌ وعمرٌو والجيادَا

فنصب الجيادَ على أنها مفعولًا معه .

وهل يجوز القياس على ما ورد عن العرب من هذا القبيل منصوبًا ، أو يوقف به عند المسموع ؟ للنحاة في ذلك رأيان : فمذهب بعض النحويين قياس هذا في كل شيء لكثرة ما جاء منه ، وهو مذهب الأخفش .[٤]

وذهب آخرون إلى قصره على المسموع ؛ لأنه شيءٌ وقع موقعَ غيرِه ، فلا يُصار إليه إلا بسماع من العرب ، ويوقف عنده ، وهو مذهب الفارسي . [٥]

وقد ذهب عباس حسن - رحمه الله - مذهبَ الفارسي في الاعترض على قياسية ذلك الأسلوب ، ورأى بوجوب قصره على المسموع ، وعدم القياس عليه ؛ لقلته ، كما اعترض على تأويلات النحاة لهذه الأمثلة؛ لأنَّ بعض العرب كان ينصب

---

[١] انظر: الكتاب ٣٠٣/١ ، وشرح المفصل ٥١/٢، ٥٢ وشرح التسهيل ٢٥٨/٢، ٢٥٩ ، والتوطئة ٣٤٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٥٣٠/١

[٢] البيت من المتقارب ، وهو لأسامة بن الحارث الهذلي في الدرر ٤٨٣/١، وهو من شواهد الكتاب ٣٠٣/١ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ٢٠٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٤٢/٣ ، والمتلف: المكان الذي يتلف فيه من سلكه ، و يبرح: يضني ، و الضابط: يقصد بها العظيم ، الذكر: الجمل الذكر ، و المعنى: يقول: إنه لا يبالي السير في مهلكة.

[٣] البيتان من الوافر ، وهما في الكتاب ٣٠٤/١ ، وأشابات : الأخلاط من الناس

[٤] انظر : شرح المفصل ٥٢/٢

[٥] انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة

المفعول معه بعد الأداتين السالفتين ، والتقدير في مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة ولهجة ، للغة ولهجة أخرى ، من غير علم أصحابها ، وليس هذا من حقنا . [١]

أمَّا الباحث فيرى أنَّ الأسلوب واردٌ عن العرب ، ولا غبارَ عليه ، وأنَّ الذي ألجأ النحاة لقصر ذلك الأسلوب على السماع ، وتأويلهم للنصوص الواردة عليه هو شغفهم بفلسفة العامل ، وأنهم في سبيل الوفاء بهذه الفكرة قد أغفلوا جانب المعنى ، وأضاعوا فرقَ ما بين إعرابٍ وإعراب ، ووضعٍ ووضع ، فمن الواضح وجودُ فرقٍ في المعنى بين المرفوع والمنصوب في الأمثلة السابقة ، ففرقٌ في المعنى بين قولك : " كيف أنت وزيدًا ؟ " ، و " كيف أنت وزيدٌ ؟ " فلكل من التعبيرين معنى خاصٌّ ، وموضعٌ لا يليق به صاحبه ، فالتركيب الأول أنت تسأل عن صلة الاثنين، وتضع هذا التركيب حين يكون بينهما من الأمر ما هو جدير بالاستخبار ، وموضع للمسألة ، أما التركيب الثاني فإنه استخبار عن الاثنين ، يمكن أن تطنب فيه فتقول : " كيف أنت ؟ ، وكيف زيدٌ ؟ " .

والقول كذلك في الأمثلة الشعرية المستشهد بها ، فعلى سبيل المثال بيت أسامة الهذلي : **" فَمَا أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ ... "** ليس المعنى فيه إلا على النصب ؛ لأنَّ الاستفهام وما فيه من استنكار أو تعجب ، إنما هو لما بين الاثنين ، ولا يصوره أن يجيء الاسم رفعًا؛ لأنه إذًا لا يؤدي معنى المصاحبة ، وإذا بطلت بَطُل الاستفهام كله ، وضاع ما فيه من معنى ، وكذلك باقي الأبياتت المستشهد بها على النصب ، فالمعنى فيها للمصاحبة والمعية .

وفصل القضية في هذا الباب أنك إذا أردت معنى المصاحبة وكانت الواو في معنى " مع " وجب النصب ، وإذا لم ترد معنى المعية أو المصاحبة فإنها واو العطف .[٢]

---

[١] انظر : النحو الوافي ٣٠٨/٢

[٢] انظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى صـ ٣٧ ،١٥٩ وما بعدها ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢ م

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

رفع المستثنى بعد الكلام التام الموجب

بالرغم من أنَّ قواعد النحاة توجب نصب المستثني بعد الكلام التام الموجب إلا أنه قد وردت أمثلةٌ عديدةٌ خالفت تلك القاعدة ، فورد المستثنى فيها مرفوعًا ، ومنها قوله تعالى [١]: " فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ " في قراءة الرفع ، ومنها ما رواه الدارقطني من قوله عليه السلام [٢]: " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأةٌ أو مسافرٌ أوعبدٌ أو مريضٌ " برفع ما بعد إلَّا ، ومنها قول الأخطل [٣]:

وبالصَّريمةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيّرَ إلا النُّؤيُّ والوتَدُ

ووقف النحاة إزاء تلك الشواهد موقفين :

الموقف الأول : يرى بوجوب نصب المستثنى بعد الكلام التام الموجب ؛ لذا حاولوا تأويل هذه الشواهد حتى تسلمَ لهم القاعدة ، فأنكر الزَّجاجُ قراءةَ الرفع في قوله تعالى [٤]: " تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ " قال [٥]: (... فلا أعرف هذه القراءة ، ولا لها عندي وجهٌ ؛ لأن المصحف على النصب ، والنحوُ يُوجبُها ...)

ولجؤوا إلى التأويل في قراءة أبي والأعمش : " فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ " فخرجوها على تأويل الإيجاب في " فَشَرِبُوا " بالنفي ؛ لأن معنى " فَشَرِبُوا مِنْهُ " أي " لم يَطْعَمُوه " فكأنه قيل " لم يَطْعَموه إلا قليلٌ منهم " ومتى كان الكلام تامًّا منفيًّا فإنه يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء ، والإتباع على البدلية من المستثنى منه ، وعليه يكون " قَلِيلٌ " في قراءة أبي والأعمش بدلًا من الواو في " فَشَرِبُوا " حملًا على المعنى بالرفع . [٦]

الموقف الثاني : يرى بجواز وقوع المستثنى مرفوعًا بعد الكام التام الموجب ، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في توجيه رفع المستثنى ، ومن هذه التوجيهات ما يلي :

---

[١] سورة البقرة ، آية : ٢٤٩ ، القراءة لعبد الله وأبي والأعمش في البحر المحيط ٢٧٥/٢

[٢] الحديث في سنن الدار قطني أول كتاب الجمعة ، باب من تجب عليه الجمعة ، صـ ٣٥٥، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ ٢٠١١م ، وروايته فيه : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فعليه الجمعة يوم الجمعة ، إلا مريض أو مسافر أو امرأة أو صبي أو مملوك ...." ، وانظر: عقود الزبرجد ٢٨٥/١

[٣] البيت من البسيط ، وهو في ديوانه صـ ٨٦ ، شرحه وصنف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م ، والصريمة : منقطع الرمل ، و" خلق " : " بال " ، و" عاف " : مهجور ، و" النوي " مجاري المياه حول الخيام ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢ ، ومغني اللبيب ٣٠٤/١ ، و أوضح المسالك ٢٥٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٨/١

[٤] سورة البقرة ، آية ٢٤٦

[٥] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٧/١

[٦] هو قول الزمخشري في الكشاف ١٤٣، وتابعه فيه ابن هشام في مغني اللبيب ٣٠٥/١ ، ٣٠٦، والأشموني في شرح الألفية ٢٢٨/١، والشيخ خالد في شرح التصريح ٥٤٣/١

أولًا : منهم من رأى أنه مبتدأ خبرُه محذوفٌ ، وهو قول الفراء فيما حكاه عنه ابن مالك[١]، الذي استشهد لرأي الفراء بقول عبدالله بن أبي قتادة - رضي الله عنهما - [٢]: " أَحْرَموا كلُّهم إلا أبوقتادة لم يُحْرم " وقول أبي هريرة رضي الله عنه : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول [٣]: " كل أمتي معافى إلا المجاهرون " ، وبقول الشاعر[٤]:

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ

أي : لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه .

ثانيًا : منهم من رأى أنه فاعلٌ لفعل محذوفٍ ، أو توكيد للضمير المرفوع في المستثنى منه ، وهو قول العكبري .[٥]

ثالثًا : منهم من رأى بجواز إتباع المستثنى في الأسلوب التام المثبت للمستثنى منه ، وبهذا يخرج عن كونه استثناء إلى كونه صفة ، ومن هؤلاء ابن الأنباري [٦]، و المالقي [٧] ، وأبوحيان .[٨]

أما عباس حسن - رحمه الله - فبعد أن ذكر المسألة وشواهدها شنَّ اعتراضًا عنيفًا على محاولةِ الرافضين لهذه اللغة تأويلَ الإيجابِ بالنفي ، واعتبارِهم أنَّ الكلام يتضمن نفيًا في المعنى ، فذكر رأيَهم وتأويلاتِهم ثم ردها بسببين [٩]:

الأول : أنَّ كلَّ كلامٍ مثبتٍ لا بد له من نقيضٍ غيرِ مثبت، ويستحيل الحكم على شيء بالإثبات دون أنْ يَتصورَ العقل له ضدًّا منفيًّا ، فمعنى " سكت الفتى " : لم يتكلم ، ومعنى : " لم يتكلم " سكت ، ومعنى : " نام الرجل " لم يتيقظ ...و...و...، وهكذا ، فلو أخذنا برأيهم ، وفتحنا باب التأويل على هذا النمط لم يبق في الكلام العربي أسلوب مقصور على التمام مع الإيجاب دون أنْ يصلح للنوع الثاني، وهو التام غير الموجب ، وهذا غير مقبول .

---

[١] انظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٩٦

[٢] الحديث في صحيح البخاري ، كتاب جزاء الصيد ، باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال ، حديث رقم ١٨٢٤ ، صفحة رقم ٤٤١

[٣] الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الآداب ، باب ستر المسلم على نفسه ، رقم الحديث ٦٠٦٩ ، صفحة رقم ١٥١٩ ، وروايته في الصحيح " إلا المجاهرين " بالياء والنون ، وفي فتح الباري ٤٨٦/١٠ : (وفي رواية النسفي " إلا المجاهرون " بالرفع)

[٤] البيت من الخفيف ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٧١٠/٢ ، وروايته فيه : " الجنوب " بدلًا من " الدبور "

[٥] انظر : التبيان في إعراب القرآن ٨٥/١

[٦] انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٩/٢ ، ٢٤٠

[٧] انظر : رصف المباني ١٧٢

[٨] انظر : البحر المحيط ٢٧٦/٢

[٩] انظر : النحو الوافي ٣٢٩/٢- ٣٣٠

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وثانيهما : وهو الأهم أنَّ ما جاء على تلك اللغة إنما ورد صحيحًا مطابقًا للغة بعض القبائل العربية التي تجعل- السليقة - الكلام التام الموجب ، والتام غير الموجب متماثلين في الحكم، يجوز فيهما إما النصب على الاستثناء ، وإما البدل من المستثنى منه، وإما الرفع على الابتداء ... و... فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها .

وكما اعترض على التأويل المعيب ، ودعا إلى رفضه والفرار منه ، اعترض أيضًا على تلك اللغة ، ودعا إلى تركها ، والفرار منها ، وقصر ما ورد منها على السماع ؛ توحيدًا للتفاهم وفرارًا من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ماسة ، هذا بالرغم من إقراره بفصاحتها وجواز محاكاتها ؛ لورود النص القرآني عليها ؛ لأن كل قراءة صحيحة قرىء بها القرآن يصح محاكاتها في غيره ، والقياس عليها ، وكذلك كل لغة سليمة لإحدى القبائل .[١]

ويتفق الباحث معه - رحمه الله - في ضرورة البعد عن ذلك التأويل المعيب الذي لجأ إليه أصحاب الاتجاه الأول ، وفي كلامه ردٌّ شاف كاف على محاولاتهم إخراجَ الكلامِ من مضمونه؛ لتستقيم لهم قواعدهم، ويدُلُّك على ضعف ذلك التأويل اعتراضُ أبي حيان على رأي الزمخشري بعد أن ذكره بقوله [٢]: (وإنما أردنا أن نُنبه على أنَّ تأويل الزمخشري هذا الموجب بمعنى النفي لا نضطر إليه ، وأنه كان غيرَ ذاكرٍ لما قرره النحويون في الموجب .)

ولكنَّ الباحث لا يفهم موقفه - رحمه الله - ، كيف يقر بصحة اللغة وشواهدها ، ثم يدعو إلى ضرورة الابتعاد عنها ؟ ، وكيف يرى بجواز محاكاة النص القرآني ، والقياس عليه ، ثم يدعو في نفس الوقت إلى وجوب الفرار من هذه اللغة ؟ !

وأرى هنا بنفس الرأي الذي أخذنا به في أكثر من مسألة سابقة أنَّ الذي أوقع النحاة وصاحبنا في ذلك اللبس والاضطراب تجاه هذه المسألة وغيرها هو تمسكهم بقواعدهم النحوية دون النظر إلى الواقع اللغوي ، وما مرت به اللغة من تطور حتى وصلت إلى مرحلة النضج والاكتمال ، فمن الواضح من العرض السابق أنَّ تمسك النحاة بقواعدهم جعلهم يتجرؤون على النص القرآني حتى وجدنا الزجاج ينكر قراءة الرفع في قوله تعالى [٣]: " تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ " ورأينا الزمخشري وغيره يؤولون قراءة أبي والأعمش : " فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ" تأويلًا يخرج النص القرآني عن معناه ،على أنَّ الواقع اللغوي يشهد بأنَّ تلك اللغة كانت مستخدمة

---

[١] انظر : المرجع السابق ٣٣١/٢
[٢] البحر المحيط ٢٧٦/٢
[٣] سورة البقرة ، آية ٢٤٦

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وموجودة حتى عهد نزول القرآن الكريم ، وبها كان يتكلم فريقٌ ليس بالقليل من العرب ، لذا وضح أبوحيان في كلامه السابق أنَّ من النحويين من أجاز رفع المستثنى في الكلام التام الموجب بناء على مراعاةِ ذلك الواقع المنطوق الذي وردت نماذجُ منه في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، ولو أنَّ النحاة نَظَروا إلى ذلك الأسلوب وفق فكرة التطور اللغوي الذي مرت به اللغة، وفطنوا إلى أنَّ اللغة قد مرت بمراحلَ متعددةٍ من التعبير حتى استقرت قواعدها ؛ لاستقامت لهم قواعدُهم ، وأراحونا وأراحوا أنفسهم من عناء تكلف التقدير والتأويل ؛ ولأوصدوا بابًا خطيرًا نفذ المستشرقون من خلاله ؛ لمحاولة النيل من القرآن الكريم وقراءاته ، بدعوى أنَّ من تلك القراءات ما يخالف صريح القواعد النحوية .

فمن الواضح بعد هذا العرض أنَّ أسلوب الاستثناء مر بمراحلَ متعددةٍ حتى وصل إلى مرحلة النضج والاكتمال ، فلم يكن ملتزمًا في بداية الأمر بالتفريق بين نوعي الاستثناء " التام الموجب والتام المنفي " وظل الأمر كذلك فترة من الوقت ، وظل فريقٌ عريضٌ من العرب ينطقون بهذه اللغة إلى وقت نزول القرآن الكريم ، ثم تطور ذلك الأداء ، بأنْ التزم العرب التفريق بين نوعي الاستثناء المذكورين ، فالتزموا النصب للتام الموجب ، وجوزوا للآخر النصب أو الإتباع .

والله أعلم

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرغير زائد

منع جمهور النحاة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرغير زائد ، فلا يجوز في قولنا : "مررت بهندٍ ضاحكةً " أنْ نقولَ :" مررت ضاحكةً بهندٍ " .[١]

وعللوا لذلك بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار ، نحو : زيد في الدار متكئًا ، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله ، لا يتقدم عليه نحو : " مررت بهندٍ جالسةً " . وغير ذلك من تعليلات وشبه وتخيلات لا داعى لذكرها . [٢]

وخالفهم في ذلك بعضُ الكوفيين[٣]، وأبوعلي الفارسي [٤] ، وابنُ برهان [٥]، وآخرون[٦]، فأجازوا التقديم، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس، أمَّا السماع فكثير ومتنوع، فمنه الآيات القرآنية الكريمة والشعر العربي، أما القرآن الكريم فقد استدلوا بقوله تعالى [٧]: " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا " ، وقوله تعالى[٨]: وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ " ، وأما الشعر فمنه على سبيل التمثيل لا الحصر قول الشاعر [٩] :

تسلَّيتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعدَ بينِكُمْ بذكراكُمُ حتى كأنَّكُمُ عِندِي

حيث قدم الحال " طرًّا " على صاحبها المجرور بحرف جر " عنكم "

---

[١]كسيبويه ، انظر : الكتاب ١٢٤/٢، والمبرد ، انظر : المقتضب ١٧١/٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، والزجاج ، انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤ ، وابن جني ، انظر : اللمع ٥٥ ، والنحاس ، انظر : إعراب القرآن ٧٩٣ ، وابن السراج ، انظر : الأصول ٢١٤/١ ، ٢١٥ ، وابن الحاجب ، انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٢/١ ، والعكبري ، انظر : اللباب ٢٩١/١ ، والشلوبين ، انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٣٣/٢ ، والتوطئة ٢١٤ ، والإسفراييني ، انظر: لباب الإعراب ١٠٠ ، وابن أبي الربيع ، انظر : البسيط ٥٢٩/١ ، وابن هشام ، انظر: أوضح المسالك ٣١٩/٢ ، والأشموني ، انظر : شرح الأشموني ٢٤٩/١

[٢]انظر : شرح التسهيل ٣٣٦/٢ ، والأصول في النحو ٢١٥/١ ، والبسيط ٥٢٩/١ ، واللباب ٢٩١/١ ، و شرح ألفية ابن معط ٥٦٣/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٥٨٩/١

[٣] انظر: شرح التصريح ٥٩٠/١

[٤] انظر: شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك٤٢٩/١ ، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م ، والمساعد ٢١/٢

[٥] انظر : شرح عمدة الحافظ ٤٢٩/١ ، والمساعد ٢١/٢

[٦] كالحيدرة اليمني ، انظر : كشف المشكل ٤٨١/١، ، وابن مالك ، انظر : شرح التسهيل ٣٣٦/٢ ، وأبي حيان ، انظر : البحر المحيط ٢٦٩/٧ ، والسلسيلي ، انظر : شفاء العليل ٥٢٨/٢ ، ٥٢٩ ، وابن عقيل ، انظر : المساعد ٢١/٢ ، والشيخ خالد ، انظر : شرح التصريح ٥٩١/١

[٧] سورة سبأ ، آية : ٢٨

[٨] سورة يوسف ، آية : ١٨

[٩] البيت من الطويل ، وتسليت : تصبرت ، وتكلفت الجلد والسلوان ، و " طُرًّاً " : جميعًا ، وبينكم : البين البعد والانفصال والفراق ، والمعنى: يقول: لقد كنت أتسلى بعد فراقكم لي بذكراكم المستمرة حتى توهمت بأنكم ما زلتم بقربي، والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢١/٢ ، والمساعد ٢١/٢ ،و البحر المحيط ٢٦٩/٧ ، و شرح التصريح على التوضيح ٥٩٠/١ ، و شفاء العليل ٥٢٩/٢ ،وشرح الأشموني ٢٤٩/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أما القياس فإنَّ " جالسةً " في قولنا : " مررت بهندٍ جالسةً " منصوب بالفعل " مررت " ، وهو فعل متصرف ، لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة ، وحرف الجر الذي عدَّاه لا عمل له إلا الجر ، والمجرور به بمنزلة المنصوب الذي يجوز تقديمه ، فجاز كذلك تقدم الحال .[١]

وقد لجأ المانعون إلى التأويل في تخريج تلك الشواهد وأمثالها ، ففي قوله تعالى [٢]: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا " جعلوا " كَافَّةً " حالًا من الكاف ، والمعنى : أرسلناك جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ [٣]، وحق التاء على هذا أنْ تكون للمبالغة كتاء الرَّاويةِ والعَلَّامة [٤] ، ومنهم من رأى أنَّ " كَافَّةً " صفة لـ " إرسالة " فحذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه . [٥]

أما قوله تعالى [٦]: " وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ " فأولوه على أنَّ "عَلَى قَمِيصِهِ " محله النصب على الظرفية ، كأنه قيل : وجاؤوا فوق قميصه بدم .[٧]

وقد حكموا على الشاهد الشعري السابق وغيره من الشواهد الشعرية المشابهة - بالرغم من كثرتها - بالضرورة [٨] ، كما أُمْكِن تَخريجُه على جعل " طرًا " حالًا من " عنكم " محذوفة مدلولًا عليها بـ " عنكم " المذكورة . [٩]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على المانعين للتقديم ، ورأى أنه لا داعي لتأويلاتهم التي تخالف ظاهر النص القرآني ، ورأى أنَّ الأخذ بالرأي القائل بجواز التقديم أولى ؛ لكثرة الأمثلة المؤيدة لذلك - في القرآن وغيره - فلا داعي لتكلف التأويل والتقدير.[١٠]

واستدل على صحة اعتراضه في الحاشية بقوله تعالى [١١]: " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ " ، والبيت الشعري السابق ، ثم أتبع ذلك بقوله [١٢]: (ولا شك أنَّ محاكاة القرآن في هذه الصيغة وفي جميع الصيغ الواردة به جائزةٌ بليغةٌ ، ما دامت المحاكاةُ تامةً ، فليس لأحد أنْ يرفضها ، ومن شاء تأويلا كما أوَّل الآية فليفعل ...)

---

[١] انظر : شرح عمدة الحافظ ٤٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ ، وشرح ألفية ابن معط ٥٦٣/١
[٢] سورة سبأ ، آية : ٢٨
[٣] انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٤/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس صـ ٧٩٣
[٤] انظر: الكشاف ٨٧٤
[٥] انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة ، و أوضح المسالك ٣٢٤/٢
[٦] سورة يوسف ، آية : ١٨
[٧] انظر :الكشاف ٥٠٨
[٨] انظر : أوضح المسالك ٣٢٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/١ ، وشرح التصريح ٥٩٠/١
[٩] انظر : شرح التصريح ٥٩٠/١
[١٠] انظر : النحو الوافي ٣٧٩/٢
[١١] سورة سبأ ، آية : ٢٨
[١٢] النحو الوافي ٢٧٩/٢ الحاشية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ويرى الباحث أنَّ الصواب معه - رحمه الله - فيما ذهب إليه من اعتراض ؛ لتعدد الشواهد المؤيدة لذلك في الكلام الفصيح نظمًا ونثرًا ، وتنوُعِهَا ، وشيوعِها لدرجة يصعب معها التأويلُ أو الرفض ، ويمكنُ أنْ يضاف إلى الشواهدِ السابقة جملةٌ أخرى من الشواهد ، نذكر منها قول الشاعر[١]:

إذا المَرءُ أعيَتْهُ المُروءةُ ناشئًا فمطلبُها كهلًا عليه شديدُ

حيث قدم الحال " كهلًا " على صاحبها المجرور بحرف جر " عليه " ، ومنها قول الآخر[٢]:

فإن تكُ أذوادٌ أُصبنَ ونسوةٌ فلن تذهبوا فَرْغًا بقتلِ حبالِ

أراد : فلن تذهبوا بقتل حبال فرغًا .

وربما قدمت على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به كقول الشاعر[٣] :

غافلًا تُعْرَضُ المَنِيَّةُ للمر ءِ فَيُدعَى ولاتَ حينَ إِبَاءِ

أراد : تعرض المنية للمرء غافلًا ، ومنه قول الآخر [٤]:

مشْغُوفَةً بكِ قَد شُغِفْتُ وإنَّما حُتِمِ الفراقُ فما إليكِ سبيلُ

أراد : قد شغفت بك مشغوفة ، وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل ، فتقديمها عليه دون العامل أجوز. [٥]

---

[١] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٣٠/٢ ، وشرح الأشموني٢٤٩/١ ، وشفاء العليل ٥٢٩/٢ ،والبحر المحيط ٢٦٩/٧ ، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٥٦٣ ، وهو للملعوط القريعي السعدي أو لسويد بن حذاق العبدي أو للمخبل السعدي في خزانة الأدب ٢٢٠/٣

[٢] البيت من الطويل ، وقائله طليحة بن خويلد الأسدي ، انظر اللسان مادة " فرغ " ، والمحتسب ١٤٨/٢، وشفاء العليل ٥٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/١، والأذواد : جمع ذود ، وهي من الإبل من الثلاثة إلى العشرة ، ويقال : ذهب دمه فرغًا ، أي: باطلًا هدرًا ولم يطلب به ، وحبال : اسم ابن طليحة ، والمعنى : إذا سكت عن إبل أصبتموها ، ونساء سبيتموهن فإنني لن أسكت عن قتل حبال ، ولن يذهب دمه هدرًا إذا شفيت غليلي ونلت ثأري منكم .

[٣] البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله ، وهو من شواهد شفاء العليل ٥٢٩/٢ ، و شرح الأشموني ٢٤٩/١ برواية " حم " بدلًا من " حتم " ، والبحر المحيط ٢٦٩/٧

[٤] البيت من الكامل ، ولم أعرف قائله ، ويروى بـ " حم " بدلًا من " حتم " و معنى شغفه: أحبه حبا جما ، حم الفراق: قدر ، سبيل: طريق، والمعنى: لقد أحببتك حبا جما، ولكن الفراق حال دون الوصال، وهو من شواهد شفاء العليل ٥٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/١ ، والبحر المحيط ٢٦٩/٧

[٥] انظر: البحر المحيط ٢٦٩/٧

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

توسط الحال بين العامل شبه الجملة والمبتدأ

منع جمهور النحاة توسط الحال بين العامل شبه الجملة والمبتدأ ، مثل : " زيدٌ مئكنًا في الدار " وعللوا لذلك بضعف العامل .[١]

بينما ذهب الفراء [٢] ، وأبوالحسن الأخفش [٣] إلى جواز ذلك ، وأُيِّد رأيُهما بالعديد من الشواهد ، منها - على سبيل التمثيل لا الحصر- قولُه تعالى على قراءة ابن عباس ، والأعرجِ ، وقتادةَ ، وابنِ جبير [٤]: " وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا " بنصب " خَالِصَةً "، وقوله تعالى على قراءة عيسى والجحدري[٥] : " وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ " بنصب "مَطْوِيَّاتٍ " ، كما احتجوا بقول الشاعر [٦]:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً وَلَا نَصْرَا

وقد تأول المانعون هذه الشواهد على أنَّ البيت ضرورةٌ [٧] ، كما خرجوا الآية الأولى بأنْ جعلوا " مَا " اسمًا موصولًا مبتدأ ، و" فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ " جارًّا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف صلة الموصول ، و " خَالِصَةً " حال من الضمير المستتر في الجار والمجرورالواقع صلة ، و" لِذُكُورِنَا " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، فلم يتقدم الحال على صاحبه المعمول للجار والمجرور، كما خرجوا الآية الثانية بأن جعلوا " الْأَرْضُ "مبتدأ ، و"قَبْضَتُهُ " خبر هذا المبتدأ، وفي" قَبْضَتُهُ " ضمير مستتر على أنه نائب فاعل ؛ لأن " قَبْضَتُهُ " بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وقوله : " وَالسَّمَوَاتُ " معطوف على هذا الضمير المستتر، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون تأكيد ؛ لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله : " يَوْمَ الْقِيَامَةِ " وقوله سبحانه : " مَطْوِيَّاتٍ " حال من "السَّمَوَاتُ "، و" بِيَمِينِهِ " جار ومجرور متعلق بـ " مَطْوِيَّاتٍ " ، وليس خبرًا . [٨]

---

[١] انظر: الكتاب ١٢٤/٢، والمقتضب ١٧٠/٤، والأصول ٢١٥/١ ، واللمع ٥٣ ، وشرح المقدمة الجزولية ٧٣٣/٢- ٧٣٤ ، وشرح الجمل ٣١٧/١ ، وشرح المقدمة الكافية ٥٠٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٥/٢ ،و البسيط ٥٢٦/١ ، وأوضح المسالك ٣٣٤/٢ ، والبحر المحيط ٢٣٤/٤، ٧٢/٦ ، ٤٢٢/٧ ، وشرح التصريح ٦٠٠/١ ، وهمع الهوامع ٣٣/٤

[٢] انظر: شرح التصريح على التوضيح ٦٠٠/١

[٣] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٧/١ ، واللباب ٢٩٠/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٦ ، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٢ ، والبحر المحيط ٢٣٤/٤، ٧٢/٦ ، ٤٢٢/٧

[٤] سورة الأنعام ، آية : ١٣٩ ، القراءة في البحر المحيط ٢٣٤/٤

[٥] سورة الزمر ، آية : ٦٧ ، القراءة في البحر المحيط ٤٢٢/٧

[٦] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٢/٢، وشرح الأشموني ٢٥٢/١ ، وشرح التصريح ٥٩٩/١

[٧] انظر: أوضح المسالك ٣٣٤/٢

[٨] انظر :عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٣٤/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد رأي خلافًا للجمهور أنه يجوز أنْ تتوسط الحال بين عاملها شبه الجملة والمبتدأ ، واعترض على تأويلات الجمهور لما خالف مذهبهم ، ورآها تأويلات لا داعي لها ، قال بعد توضيح المسألة وشواهدها [١]: (... والمخالفون لهذا الرأي يؤولونه بغير داع مقبول)

ويوافقه الباحث في اعتراضه ، إذ لا داعي لتلك التأويلات والتقديرات غير المبررة ، التي نلمس فيها كثيرًا من التكلف والتعنت ، كما أننا قد رأينا من خلال عرض المسألة جملة من الشواهد التي أُستُدُل بها على صحة التوسط ، ويضاف إلى ذلك جملة أخرى من الشواهد نذكر منها :

١- قوله عز وجل على قراءة زيد بن علي [٢]: " وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءً وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ " بنصب " شِفَاءً " و " رَحْمَةً " ويتخرج ذلك على الحال ، وخبر " هُوَ " قوله " لِلْمُؤْمِنِينَ " والعامل فيه ما في الجار والمجرور من الفعل . [٣]

٢- قول ابن عباس - رضي الله عنهما - [٤]: (نزلت هذه الآية ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - متواريًا بمكة)

٣- قول الشاعر[٥]:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِم فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَبِيْعَةَ بْنِ حُذَارِ

فكلمة : " مُحْقبي " حال ، تقدمت على عاملها شبه الجملة : " فيهم " .

---

[١] النحو الوافي ٣٨٣/٢ الحاشية

[٢] سورة الإسراء ، آية ٨٢ ، القراءة في البحر المحيط ٧٢/٦

[٣] انظر: البحر المحيط ٧٢/٦

[٤] الحديث في صحيح البخاري ، ونصه فيه : " أنزلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوار بمكة " ، الحديث رقم ٧٤٩٠ ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : " أنزله بعلمه والملائكة يشهدون " صـــ١٨٤٩

[٥] البيت من الكامل للنابغة الذبياني في ديوانه صـ ٥٥ ،ورهط الرجل : قومه ، وابن كوز : بضم الكاف اسم لرجل من بني مالك بن ثعلبة ، محقبي" من أحقب زاده خلفه على راحلته، إذا جعله وراء حقيبة ، وربيعة بن حذار اسم لرجل من بني أسد، وهو من شواهد شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٧ ، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢ ، والبحر المحيط ٧٢/٦ ، وشرح الأشموني ٢٥٢/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تعـــدد الحـــــــال

يري بعض النحاة خلافًا لما عليه الجمهورعدم جواز تعدد الحال لواحد والعامل فيها واحد ، ومن هؤلاء الفارسي[١]، وابن عصفور[٢]، والعكبري[٣]، وحجتهم في ذلك أنه لا يجوز للعامل أن يقتضي مصدرين ولا ظرفي زمان ، ولا ظرفي مكان ، فكذلك لا يقتضي حالين ، بشرط ألا يكون الثاني على جهة البدل ، أو معطوفًا ، فإذا كانا كذلك جازت المسألة ، قاسوه على الظرف ، فكما لا يقال : " قمتُ يومَ الخميس يومَ الجمعة " لا يقال : (جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا)

غير أنَّ ابن عصفور استثنى ما إذا كان العامل في هذه المسألة أفعل التفضيل ، فإنْ كان العامل أفعل التفضيل جاز تعدد الحال لواحد ، والعامل فيها حينئذ أفعل التفضيل. [٤]

وقد لاقى مذهب هؤلاء المانعين اعتراضًا من عباس حسن - رحمه الله - ، قال[٥]: (ويمنع جماعة من النحاة ترادف الحالين، بزعم ان العامل الواحد لا ينصب إلا حالًا واحدة ، وله أدلة جدلية مردودة ، لأنها من نوع الجدليات التي تسيء إلى النحو من غير أن تفيده)

ويوافقه الباحث في اعتراضه ؛ لأن ما ذهب إليه هؤلاء لا يرقى عن كونه جدلًا محضًا لا فائدة فيه ، ولا طائل من ورائه ، ويدلك عن ضَعْف تلك الآراء قول ابن مالك مستنكرًا تنظير ابن عصفور السابق [٦]: (قلت : تنظير ابن عصفور " جاء زيدُ ضاحكًا مسرعًا " بـ " قمتُ يومَ الخميس يومَ الجمعة " لا يليق بفضله ، ولا يُقبل من مثله ؛ لأنَّ وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال ، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال إسراع غير محال ، وإنما نظير " قمت يوم الخميس يوم الجمعة " " جاء زيد ضاحكًا باكيًا " ؛ لأن وقوع مجيء حال واحد من حال ضحك ، وحال بكاء محال ، كما أنَّ وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال ...)

---

[١] انظر: همع الهوامع ٣٧/٤ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/١ ، والمساعد ٣٥/٢
[٢] انظر: المقرب ١٥٥/١
[٣] انظر: التبيان في إعراب القرآن ٣١/١
[٤] انظر: المقرب ١٥٥/١
[٥] النحو الوافي ٣٨٩/٢
[٦] شرح التسهيل ٣٤٩/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وقوع الماضي المثبت حالًا بدون " قد "

اشترط البصريون[١] والفراء [٢] اقترانَ الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت الواقعة حالًا بـ " قد " ظاهرةً أو مقدرةً، أو تجعل الماضي وصفًا لمحذوف ، وتبعهم في ذلك كثير من النحاة[٣]،وحجتهم في ذلك أنَّ الحال هو الشيء الحاضر، والماضي منقطع منقض ، فإنْ أتى بـ " قد " جاز كقولك : " هذا زيد قد قام " لأجل أنَّ " قد " تقرب الماضي من الحال ، فيجري مجرى الحاضر .[٤]

أمَّا الأخفش والكوفيون ما عدا الفراء [٥] فقد ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالًا بدون " قد " ، وتبعهم في ذلك ابن مالك [٦]، وأبوحيان [٧]، والسمين [٨] ، وابن عقيل [٩] ، وقد استدلوا لمذهبهم بالسماع والقياس .

أما عباس حسن - رحمه الله- فبعد أنْ نقل قول البصريين القائل بلزوم " قد " مع الماضي المثبت الواقع حالًا اعترض على هذا الرأي [١٠] ، ورأى أنَّ الصحيح جواز وقوع الماضي حالًا بدون " قد " ولا يحتاج لتقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدًا ؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة ، ومن تلك النصوص قوله تعالى [١١]: " هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا " وقوله تعالى [١٢]:" أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ.." وآخر الشطر الثاني من قول الشاعر[١٣]:

---

[١]انظر: الإنصاف ٢١٢ ، ائتلاف النصرة ١٢٤

[٢] انظر: معاني القرآن للفراء ٢٤/١ ، ٢٨٢

[٣]كأبي علي الفارسي ، انظر : الإيضاح العضدي ٢٧٧، والزمخشري ، انظر : الكشاف ٢٥٢، والعكبري ، انظر : التبيان في إعراب القرآن ٤٥/١ ، ٣٧٩، والجرجاني ، انظر : المقتصد ٩١٤/٢ ، ٩١٥، وابن يعيش ، انظر : شرح المفصل ٦٦/٢، والشلوبيني ، انظر : التوطئة ٢١٥، والرضي ، انظر : شرح الكافية ٤٥/٢، وابن القواس ، انظر : شرح ألفية ابن معط ٥٥٨/١

[٤]انظر : الإنصاف ٢١٣، والتبيين ٣٢٦، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، المقتصد ٩١٤/٢ ، ٩١٥ ، همع الهوامع ٤٩/٤

[٥]انظر :معاني القرآن للأخفش ٢٤٤/١ ، والإنصاف صـ ٢١٢ ، والتبيين ، مسألة رقم ٦٣ صـ ٣٢٦ ، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، وشرح الكافية ٤٥/٢ ، وشرح ألفية ابن معط ٥٥٩/٢ ، والمساعد ٤٧/٢ ، وائتلاف النصرة ١٢٤، وهمع الهوامع ٥٠/٤

[٦] انظر: شرح االتسهيل ٣٧٢/٢

[٧] انظر: البحر المحيط ٣٣٠/٣

[٨] انظر: الدر المصون ٦٦/٤

[٩] انظر: المساعد ٤٧/٢

[١٠] انظر: النحو الوافي ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ الحاشية

[١١]سورة يوسف ، آية : ٦٥

[١٢]سورة النساء ، آية : ٩٠

[١٣] البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه صـ ٨٥ ، رواية أبي بكر الوالي ، دراسة وتعليق يسري عبدالغني ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩م ، وروايته في الديوان : " نفضة " بدلًا من " هزة " ، وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ٤٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٢/٢ ، والخزانة ٢٥٤/٣ ، وهو منسوب لأبي صخر الهذلي في الإنصاف ٢١٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

والباحث يوافقه - رحمه الله - فيما ذهب إليه من اعتراض ؛ لكثرة ورود ذلك في الكلام كثرة توجب القياس ويضعف معها التأويل، وبخاصة في القرآن الكريم ، فمن الآيات القرآنية الكريمة التي يمكن أن تضاف إلى الشواهد السابقة للاستدلال بها ما يلي :

١- قال تعالى [١]: " كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ "

٢- قوله تعالى [٢]: " قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقِدُونَ "

٣- قوله تعالى[٣]: " الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا "

٤- قوله تعالى [٤]: " وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ "

٥- قوله تعالى [٥]: " وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ "

٦- قوله تعالى [٦]: " وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ قَالُوا "

٧- قوله تعالى [٧] : " قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا "

أما الشواهد الشعرية فهي كثيرة أيضًا ، نكتفي منها بقول امرىء القيس[٨]:

دَرِيرٍ كَخُذْروفِ الوليد أمرَّهُ تقلُّبُ كفَّيه بخيطٍ مُوَصِّل

وقول الذبياني [٩]:

سَبَقْتَ الرِّجَالَ البَاهِشِينَ إِلى العُلا كَسَبقِ الجوادِ اصْطَادَ قبلَ الطوَارِدِ

---

[١] سورة البقرة ، آية ٢٨

[٢] سورة يوسف ، آية : ٧١

[٣] سورة آل عمران ، آية : ١٦٨

[٤] سورة هود ، آية : ٤٢

[٥] سورة يوسف ، آية : ٤٥

[٦] سورة يوسف ، آية : ١٦ ، ١٧

[٧] سورة مريم ، آية : ٨

[٨] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه صـ ٥٧ ، وفي الديوان " تتابع " بدلًا من " تقلب " ، درير: مستدلا في العدو، يصف سرعة جريه ، والخذروف: الخرارة التي يلعب بها الصبيان تسمع لها صوتا، وأمرَّه: أحكم فتله، وتقلب كفيه : أي تقلبهما بالخرارة ، ومعنى البيت أن هذا الفرس سرعته كسرعة الخذروف وخفته كخفته ، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٧١/٢

[٩] البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه صـ ٤٥ ، ت – حمدو طماس، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م ، الباهش : هو المسرع إلى الشيء سرورًا به ، والطوارد : جمع طاردة ، وهي التي تطرد الصيد وتتبعه ، وهو من شواهد شرح التسهيل٣٧٢/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أما القياس ، فلأنَّ كل ما جاز أنْ يكون صفة للنكرة ، نحو : " مررتُ برجلٍ قاعدٍ " جاز أن يكون حالًا للمعرفة ، نحو : " مررتُ بالرجلِ قاعدًا " ، والفعل الماضي يجوز أنْ يكون صفة للنكرة ، نحو : " مررتُ برجلٍ قَعَدَ " فينبغي جواز أن يقع حالًا للمعرفة ، نحو : " مررتُ بالرجلِ قَعَدَ " وإذا جاز أنْ يُقَام الفعل الماضي مقام المستقبل ، كقوله تعالى [١]: " وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ " أي : "يقول " جاز أنْ يُقام مقام الحال .[٢]

[١]سورة المائدة ، آية : ١١٦

[٢]انظر : الإنصاف ٢١٣، والتبيين ٣٢٩ ، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، وائتلاف النصرة ١٢٤

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

نعت فاعل " نعم " و" بئس "

منع جمهور النحاة نعت فاعل فعلي المدح والذم " نعم " ، و" بئس " مطلقًا ، فلا تقول : " نعم الرجلُ القائمُ زيدٌ " " وبئس الولدُ المهملُ بكرٌ " ، وما ورد مما ظاهره ذلك فهو محمول على البدلية ، لا على النعت .[١]

وحجتهم في ذلك عدم قبول الاسم للوصف في هذا التركيب الجامد ، ذلك لأنَّ فاعل " نعم "، و" بئس " واقعٌ على الجنس، والجنسُ أبعدُ شيءٍ عن الوصف، لفساد معناه ؛ لأنَّ أهم وظائف الوصف التعريف والتخصيص ، وكون فاعلهما جنسًا عامًّا شائعًا في أمته يناقض أنْ يكون معروفًا أو مخصصًا .[٢]

ونُسبَ إلى ابن جني إجازةُ ذلك مطلقًا [٣] ، ومنه قول الشاعر [٤]:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَبِئْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

وانتصر الرضي [٥] لهذا الرأي، مستشهدًا بقوله تعالى [٦]: " بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ " ، وبقول الشاعر [٧]:

نعم الفتى المُرِّيُّ أنت إذا همُ شبُّوا لدى الحجراتِ نارَ المُوقِدِ

وقد اتخذ ابن مالك موقفًا وسطًا، فأجاز نعت فاعل نعم وبئس إذا أُوِّل بالجامع لأكمل خصال المدح إنْ كان النعتُ لفاعل " نعم "، والجامع لأكمل خصال الذم إنْ كان النعت لفاعل " بئس "، أمَّا إذا قُصد بالوصف التخصيص فالنعت مُمْتنع .[٨]

وقد أخذ عباس حسن - رحمه الله - بقول ابن مالك، ثم اعترض على خلاف النحاة في هذه المسألة ، ورأى أنه جدلٌ محضٌ لا فائدة منه ولا طائل من ورائه ، لأنك في النهاية ستذكر النعت بعد الفاعل ، إلا أنك في حالة الرفض ستؤوله على البدلية ، فأولى لنا البعد عن التأويل، والقول بالنعت مباشرة من غير أنْ نكلف أنفسنا

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٦٢٧/١ ، وخزانة الأدب ٤٠٧/٩ ، وشرح الأشموني ٣٧٣/٢

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤٤/٣

(٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٦٢٧/١ ، والخزانة ٤٠٧/٩ ، وشرح الأشموني ٣٧٣/٣

(٤)البيت من الطويل ، وهومنسوب ليزيد بن قُنانة في شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ١٤٦٤/٢ ، نشره أحمد أمين ،عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ ١٩٩١م .
و لعمري: قسم بحياته. وما عمري علي بهين: كناية عن تأكيد القسم وتقويته ، المدعو بالليل: الذي تستغيث به.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٥٢/٤

(٦)سورة هود ، آية : ٩٩

(٧)البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه صـ ٤٧ ، وروايته في الديوان : " حضروا " بدلًا من " شبوا " ، و المري : نسبة إلى بني مرة ، والحجرات : الغرف أو الجهات ، والموقد : الذي لا تخمد ناره للضيف والطارق ، والمعنى : نعم الكريم أنت، يا مطعم الجياع المجدبين القادمين من أصقاع الأرض، فأنت خير مُرَّةٍ على كرمها .

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٠/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

عناء ذلك الجدال، قال بعد أن ذكر خلاف النحاة حول هذه المسألة [١]: (ومن الخير ترك هذا العناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافعة التي ينتهي إليها الرأيان ، وهي النعت ، وإهمال ما يحف به من جدل .)

ويميل الباحث إلى رأيه - رحمه الله - ؛ لما فيه من التيسير والسهولة ، والبعد عن الآراء الجدلية التي لا تعود على الواقع اللغوي المنطوق بجديد ؛ لأنك على كلا الرأيين ستنطق بالنعت ، إلا أنك ستأوله في أحدهما ، ولن تأوله في الآخر ، فمن الأولى أن نبعد عن التأويل ، ونقول مباشرة بجواز نعت فاعل فعلي المدح والذم .

كما أرى أنَّ النعت لنْ يُخرج المنعوت عن الإبهام الذي وُضع له من أول الأمر ، ولكن سيحصره في فئة معينة ، يكون الممدوح أو المذموم واحدًا منها ، فإذا قلت : نعم الفتى الطائيُّ حاتمٌ ، فإنما تمدح الفتى أو الرجل الطائي دون غيره من أبناء طيء ، فهو مفضل على غيره من الطائيين دون غيرهم ، فهو واحد منهم لا من غيرهم .[٢]

---

[١] النحو الوافي ٣٧٦/٣ ، الحاشية

[٢] انظر : الرأي الوسط في النحو العربي صـ ٥٩٨ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو ، إعداد الطالبة / حصة بنت زيد بن مبارك الرشود ، إشراف الدكتور سعد بن حمدان الغامدي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية وآدابها ، قسم الدراسات العليا العربية ، فرع اللغة ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

نداء الاسم المبدوء بـ " أل " مباشرة

ذهب الكوفيون [١] إلى جواز نداء ما فيه " أل" مطلقًا ، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس ، أما السماع فمنه قول الشاعر [٢]:

عباسُ يا الملكُ المتوجُ والَّذي عرَفتْ له بيتَ العلا عدنانُ

وأما القياس ، فقد جاز : يا أله بالإجماع ، فيجوز " يا الرجل " قياسًا عليه ، بجامع أنَّ كلًا منهما فيه " أل " وليست من أصل الكلمة .[٣]

أمَّا البصريون ، فقد ذهبوا إلى منع ذلك ، وحجتهم في ذلك أنَّ الألف واللام تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان .[٤]

وبالرغم من منعهم لنداء ما فيه " أل" مباشرة إلا أنَّهم استثنوا من ذلك أربعَ صورٍ يجوز فيها نداء ما فيه " أل" بطريقة مباشرة .[٥]

إحداها : اسم الله تعالى ، فجاز أنْ نقول : " يا الله "

الثانية : الجملة المحكية المبدوءة بـ " أل" فإذا سميت بـ " المنطلق زيد " جاز أنْ تجمع بين " أل" والنداء ، فتقول : يا المنطلق زيد .

الثالثة : اسم الجنس المشبه به ، نحو : يا الأسدُ شدةً ، ويا الخليفةُ جودًا ، ونحوه مما فيه تشبيه .

الرابعة : ضرورة الشعر ، وحملوا عليها البيتَ السابقَ وأمثالَه ، ولا يجوز ذلك - عندهم - في النثر .

وقد سارعباس حسن - رحمه الله - في ركب البصريين ، وأضاف إلى الصور السابقة صورتين أخريين :

إحداهما :المنادى المستغاث به ، المجرور باللام المذكورة ، نحو : يا لَلوالد لِلولد ، فإن لم يكن مجرورًا باللام المذكورة لم يصح الجمع بين " يا " و " أل " فلا يقال : يا الوالد للولد .

---

[١]انظر: الإنصاف ٢٨٦ ، وشرح المفصل ٨/٢- ٩ ، وشرح الكافية للرضي ٣٨٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣

[٢]البيت من الكامل ، وهو بلا نسبه في أوضح المسالك ٣٢/٤ ، وشرح التصريح ٢٢٦/٢ ، وحاشية الصبان ٢١٥/٣ ، والضرائر للآلوسي ١٨١

[٣]انظر: الإنصاف ٢٨٦ ، وشرح التصريح ٢٢٦/٢

[٤]انظر: شرح المفصل ٨/٢ ، والإنصاف ٢٨٦ ، والجمل في النحو للزجاجي ١٥٠ ، ١٥١

[٥]انظر: أوضح المسالك ٣١/٤ ، ٣٢ ، ٣٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٢٤/٢ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الثانية : العلم المبدوء " بأل " إذا كانت جزءًا منه ، يؤدي حذفها إلى لبس لا يمكن معه تعيين العلم المنادى ؛ نحو : يا ألصاحب - يا ألقاضي - يا ألهادي ، فيمن اسمه :ألصاحب بن عباد ، وألقاضي الفاضل ، وألهادي الخليفة العباسي ، وأمثالها .[١]

ثم عاب على الكوفيين خلافهم للرأي البصري بقوله [٢]: (ولا التفات إلى الخلاف بين النحاة في هذا)

ويوافقه الباحث في ذلك ؛ لإمكان البصريين ردَّ كلِّ ما جاء به الكوفيون من أدلة ، أما البيت السابق، وأمثاله من الشواهد الشعرية فقد حملت على الضرورة الشعرية[٣]، وأما استدلال الكوفيين بجواز " يا الله "، فقد رُدَّ بأنَّ لفظ الجلالة " الله " كثُر استعماله في كلامهم ، فلا يقاس عليه غيره ، كما أنَّ " أل" ملازمةٌ له لا تفارقه ، ومنهم من يرى أنَّ " الله " اسمٌ غيرُ مشتقٍ فينزُله منزلة سائر الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام ، يجوز ها هنا . [٤]

وقد نص ابن مالك على أنْ اجتماع " يا " و" أل " ضرورة شعرية ، قال [٥]:

وباضطرار خص جمع " يا " و" أل" .....

وعليه أكثر شراح الألفية ، كابنه بدر الدين [٦] وابن هشام [٧]، وابن عقيل [٨]، والأشموني . [٩]

وللباحث تعقيبٌ على أولى الصورتين اللتين أضافهما عباس حسن - رحمه الله - إلى الصور التي أجاز فيها البصريون اجتماع " يا " وأل " ، وهي قوله بجواز الجمع بين " يا " و " أل " في الاستغاثة ، بشرط أن يكون المستغاث به مجرورًا باللام ، والذي يبدو لي عدم الجمع بينهما في هذه المسألة ؛ لأنَّ اللام قد فصلت بينهما في هذا الأسلوب . [١٠]

---

[١] انظر: النحو الوافي ٣٨/٤ ، ٣٩
[٢] المرجع السابق ٣٩/٤
[٣] انظر : الإنصاف ٢٨٨ ، وشرح المفصل ٩/٢ ، ١٠ ، وأوضح المسالك ٣٢/٤ ، وشرح التصريح ٢٦٦/٢
[٤] انظر: شرح المفصل ٩/٢ ، وشرح الكافية ٣٨٢/١
[٥] متن الألفية صـ ٣٩
[٦] انظر: شرح الألفية صـ ٤٠٦
[٧] انظر: أوضح المسالك ٣٢/٤ ،
[٨] انظر: شرح ابن عقيل ٣٦٤/٣
[٩] انظر: حاشية الصبان ٢١٥/٣
[١٠] انظر : " أل " في العربية ، أحكامها ومعانيها واستعمالاتها ، صـ ٢٩٨ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، تخصص النحو والصرف ، إعداد الطالب بريكان بن سعد بن عيضة بن وصل الشلوي ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا العربية ، فرع اللغة ، عام ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الباب الرابع :

اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بدراسة الجملتين الاسمية والفعلية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل الأول :

اعتراضات عباس حسن فيما يتعلق بدراسة حروف لجر والا ٍضافة ، وأسلوب التعجب

الجـر علــى الـتـوهـم

اشترط النحاة لجواز العطف بالجر على التوهم صحةَ دخولِ العاملِ المُتوَهَّم ، واشترطوا لحسنه كثرةَ دخولِه ، ولذلك استحسنوه في خبر " ليس"، كقول زهير[١] :

بَدَا لِي أنِّي لَسْتُ مدركَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جَائِيا

وفي خبر " ما " العاملة عمل ليس ، كقول الشاعر[٢] :

ما الحازمُ الشَّهمُ مِقْدامًا ولا بطلٍ إن لم يكن للهوى بالعقلِ غلابا

، ولم يستحسنوا قول الشاعر [٣]:

وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فيهمُ ولا مُنْمِشٍ فِيْهُمُ مُنْمِلِ

لقلة دخول الباء في خبر" كان " .[٤]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد شنَّ اعتراضًا عنيفًا على هذا الأسلوب ، ودعا إلى إغفاله وعدمِ الاعتداد به ، قال[٥]: (بقي سببان آخران للجر ؛ أحدهما الجر على التوهم ، ومن صواب الرأي إهماله ، وعدم الاعتداد به...)

وكان - رحمه الله - قد سبق له الاعتراض على هذا الأسلوب عند حديثه عن العطف على خبر " ليس " ، و" ما " الحجازية ، ورأى أنَّه من العجيب أن يُتَوهم ويُتَخَيَّل ما لا وجود له ، ورآه أمرًا يجب الفرار منه ؛ لما فيه من البعد المعيب والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية ، لا خير فيها ، فيجب قصر هذا الأسلوب إلى السماع دون التوسع فيه بمحاكاته أو القياس عليه .[٦]

والباحث يوافقه في اعتراضه ، ومما يقوى ذلك الاعتراض ميلُ كثيرٍ من النحاة إلى رفض هذا الأسلوب ، فقد نقل صاحب الخزانة عن المبرد إنكارَه رواية

---

[١] البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه صـ١٤٠ ، شرحه وقدم له الأستاذ/علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م ، وروايته في الديوان " سابقًا " بالنصب ، وهو من شواهد الكتاب ١٦٥/١ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وأسرار العربية صـ ٩٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤٢٧/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٠ ، ومغني اللبيب ١١٢/١ ، ٥٤٩/٢ ، وخزانة الأدب ٥٥٢/٨ ، وشفاء العليل ٣٣٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٧٨/٥ ، والضرائر للألوسي ٢٧٧ ، والدرر اللوامع ٤٦٨/٢

[٢] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨٦/١ ، ومغني اللبيب ٥٤٩/٢ ، وشفاء العليل ٣٣٧/١ ، وهمع الهوامع ٢٧٩/٥ ، والدرر اللوامع ٤٦٩/٢

[٣] البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨٦/١ ، ومغني اللبيب ٥٤٩/٢ ، وشفاء العليل ٣٣٨/١، وهمع الهوامع ٢٧٩/٥ ، والدرر اللوامع ٤٦٩/٢ ، والنيرب : النميمة ، والمنمل : كثيرها ، والمنمش : المفسد ذات البين

[٤] انظر : همع الهوامع ٢٧٨/٥ ، ومغني اللبيب ٥٤٩/٢

[٥] النحو الوافي ٤٣٢/٢

[٦] انظر : المرجع السابق ٦١٠/١

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الجر في بيت زهير السابق ، وقال : حروف الخفض لا تُضمر وتعمل ، والرواية عنده : " ولا سابقًا " بالنصب ، و " ولا سابقي شيءٌ " بالإضافة إلى الياء ، ورفع شيء على أنه فاعلُ " سابق " .[١]

كما رأى أبوحيان أنَّ العطف على التوهم ليس مقيسًا ، قال [٢]: (وعند أصحابنا أنَّ قوله [٣]:

... لَسْتُ مدركَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا....

من باب العطف على التوهم ، والعطف على التوهم لا ينقاس ....)

كما عُدَّ العطف بالجر على التوهم من قبيل الضرورة الشعرية عند أصحاب الضرائر كابن عصفور [٤]، والألوسي .[٥]

---

[١] انظر : خزانة الأدب ١٠٤/٩
[٢] ارتشاف الضرب ١٧٥٨/٤
[٣] سبق تخريجه
[٤] انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٠
[٥] انظر : الضرائر للألوسي ٢٧٦-٢٧٧

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الجـــر علـــى المجـــاورة

قد أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجرَ بالمجاورة للمجرور في النعت كقولهم[١]: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، بجر " خرب " وهو في الأصل نعت لكلمة "جحر" فكان قياسه الرفع ، ولكنه جر ؛ لمجاورته " ضب " ، والتوكيد كقولهم[٢]:

يا صَاحِ بلِّغ ذَوِي الزوجاتِ كلِّهِمُ

بجر كلهم على المجاورة ؛ لأنه توكيد لذوي المنصوب ، لا للزوجات ، وإلا لقال : كلهن .

وزاد قوم [٣]عطف النسق ، كقوله تعالى[٤]: " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ " بجر " أَرْجُلِكُمْ " فإنه معطوف على : " وَأَيْدِيَكُمْ " ؛ لأنه موصول ، ورده أبوحيان بأنَّ ذلك ضعيف جدًّا ، ولم يحفظ من كلامهم ، قال : والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف ، وأجيب عن الآية بأنَّ العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مسح الخُفِّ.[٥]

أمَّا البدل فقال أبوحيان[٦] : لا يحفظ من كلامهم ولا خرَّج عليه أحد شيئًا ، قال : وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول ، على الأصح ، ولذا يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بإجماع ، فبعدت مراعاة المجاورة ، ونزل منزلة جملة أخرى .

وقد أنكر السيرافي ، وابن جني[٧]الجر على المجاورة مطلقًا وتأولا ما ورد من ذلك على اختلافٍ في التقدير ، ففي " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، هو عند السيرافي على تقدير : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ الجُحْرُ مِنْهُ ، كمررت برجلٍ حسنٍ الوجْهُ منه ، حذف الضمير للعلم به ، ثم أُضمر الجُحْرُ فصار " خَرِبٌ "

---

[١]انظر : المقتضب ٧٣/٤ ، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣ /١١٦٧ ،و همع الهوامع ٣٠٤/٤ ، وارتشاف الضرب ١٩١٤/٤ ، ومغني اللبيب ٧٨٩/٢

[٢]صدر بيت من البسيط ، وعجزه : " أنْ لَيْسَ وصلٌ إذا انحلَّت عُرَى الذَّنَب " ، وهو منسوب في الدرر ١٧٢/٢ ، وخزانة الأدب ٩٠/٥ لأبي الغريب النصري ، والبيت من شواهد شرح التسهيل ٣١٠/٣ ، وهمع الهوامع ٣٠٤/٤ ، وارتشاف الضرب ١٩١٣/٤ ، ومغني اللبيب ٧٨٩/٢

[٣] انظر : همع الهوامع ٣٠٤/٤

[٤]سورة المائدة ، آية : ٦ ، والقراءة في معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٥٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٥، و إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه صـ ١٤٣/١، حققه وقدم له الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م ، ومشكل إعراب القرآن ٢٢١/١ ، و البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٥/١

[٥] انظر : ارتشاف الضرب ١٩١٤/٤ ، وهمع الهوامع ٣٠٤/٤

[٦]المرجع السابق ٣٠٥/٤

[٧] انظر: همع الهوامع ٣٠٥/٤، وارتشاف الضرب ١٩١٤/٤، ومغني اللبيب ٧٨٩/٢، والخصائص ١٩١/١ ١٩٢،

وخرجه ابن جني على أنَّ أصله " خَرِبٍ جُحْرُهُ "، نحو : " حَسَنٍ وَجْهُهُ " ، ثم نقل الضمير فصار " خَرِبٍ الجُحْرُ " ثم حذف .

ورد بأن إبراز الضمير حينئذ واجب للإلباس، وبأن معمول هذه الصفة لضعفها لا يُتَصَرَّفُ فيه بالحذف .[١]

ونسب السيوطي المنع للفراء[٢]،وبالرجوع إلى معاني القرآن للفراء لم أجد ذلك في كلامه ، بل اكتفى الفراء بنقل المسألة دون أنْ يبدي رأيه فيها .[٣]

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد شنَّ اعتراضًا عنيفًا على أسلوب الجر على المجاورة ، ودعا إلى إغفاله ، وعدم الاعتداد به ، فقال بعد اعتراضه على الجرعلى التوهم[٤]: (...والآخر الجر على المجاورة ، والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقًا ، أمَّا الداعي لاتخاذه سببًا للجر عند القائلين به فوروده في أمثلة قليلة - وبعضها خطأ أو مشكوك في صحة نقله عن العرب - قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ... واتفق كثير من الأئمة على أنَّ الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جدًّا ، وعلى هذا لا يصح القياس عليه ، وإنما يُقتصر على الوارد فيه ، المسموع عن العرب ...)

ويرى الباحث أنَّ الصواب مع عباس حسن- رحمه الله- في هذه المسألة ، فقد اتفق كثير من الأئمة على تضعيف هذا الأسلوب ، بل قد منعه جماعة من النحاة مطلقًا ، منهم الزجاج [٥]، والنحاس [٦]، وابن خالويه [٧]، ومكي بن أبي طالب [٨] ، إذ رأوا أنَّ الخفض على الجوار لا يكون في كلمات الله .

أمَّا أبو البركات الأنباري فقد رآه قليلًا [٩]، كما رأى ابن الحاجب أنَّ القول بالجر على الجوار ليس بجيد ، إذ لم يأت الخفض بالجر على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح ، وإنما هو شاذ في كلام مَنْ لا يُؤْبَه له مِن العرب . [١٠]

---

[١] انظر : مغني اللبيب ٧٨٩/٢ ، وهمع الهوامع ٣٠٥/٤

[٢] انظر: همع الهوامع ٣٠٥/٤

[٣] انظر: معاني القرآن ٧٤/٢

[٤] النحو الوافي ٤٣٢/٢

[٥] انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٥٣/٢

[٦] انظر : إعراب القرآن للنحاس٢٢٥

[٧] انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١٤٣

[٨] انظر : مشكل إعراب القرآن ٢٢١/١

[٩] انظر : البيان في غريب إعراب القرآن٢٨٥/١

[١٠] انظر : أمالي ابن الحاجب ٢٨٠/١ ، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل ، بيروت ، دار عمار ، عمان ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

خلاف النحاة حول حرف الجر " إلى "

أولًا : مجيء " إلى" بمعنى " عند " :

أثبت لها هذا المعنى ابن مالك [١]، وتابعه ابن هشام [٢] ، وجعلا منه قولَ الشاعر[٣] :

أَمْ لا سَبِيْلَ إِلَى الشَّبابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِليَّ مِن الرَّحِيقِ السَّلسَلِ

وقد خرَّج النحاة البيت على التضمين ، بمعنى : أقرب إليَّ اشتهاءً[٤] ، ويرى الدماميني أنَّ " إلى " المتعلقة بما يُفهم حبًّا ، أو بغضًا من فعلِ تعجبٍ ، أو تفضيلٍ معناها : التبيين ، فعلى هذا تكون " إلى " في البيت مُبَيِّنَةً لفاعلية مجرورها لا قسمًا آخر .[٥]

ثانيًا : زيادة " إلى " :

كما ذهب الفراء[٦] إلى القول بزيادة " إلى "، واستدل عليه بقراءة من قرأ [٧]: " فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ " بفتحِ الواو ، أمَّا الجمهور فقد رفضوا القول بالزيادة ، وخرجوا القراءة على تضمين " تَهْوَى " معنى " تميل " .[٨]

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على هذين الرأيين ، فقال بعد أنْ ذكر البيت والآية [٩]:(... وقد دفع ذلك الرأي بأنَّ الشاهد الأول وقعت فيه " إلى" للتبيين ... وأنَّ الشاهد الثاني : " الآية " وقع فيه الفعل " تَهوَى" مضمنًا معنى : " تميل " فلا تكون إلى زائدة ، وهذا رأي حسن يقتضينا أنْ نأخذ به فرارًا من الحكم بالزيادة من غير ضرورة .)

ويوافقه الباحث في ذلك ، ويرى أنه لا داعي إطلاقًا للقول بمجيء " إلى " بمعنى : " عند " أو القول بزيادتها ، فالقولان يفتقدان للشواهد المتعددة والحجة القوية ، إذ لم يستدل كل رأي إلا بشاهد واحد مردود بما سبق تبيينه .

---

[١] انظر : شرح الكافية الشافية ٨٠١/٢

[٢] انظر : مغني اللبيب ٨٩/١

[٣] البيت من الكامل ، وقائله أبوكبير الهذلي في الدرر ٣٣/٢ ، وهو من شواهد مغني اللبيب ٨٩/١ ، والجنى الداني ٣٩١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٣٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٥/٤ ، والرحيق : الخمر ، والسلسل : العذب

[٤] انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ١٣٦/٢

[٥] انظر : شرح الدماميني على المغني ٢٩٣/١ صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية ، الناشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م ، وهمع الهوامع ١٥٥/٤

[٦] انظر : معاني القرآن للفراء ٧٨/٢، والجنى الداني ٣٩١ ، ومغني اللبيب ٨٩/١ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٤

[٧] سورة إبراهيم ، آية : ٣٧ ، والقراءة في المحتسب ٣٦٤/١ ، واللباب لابن عادل ٣٩٩/١١ ، والدر المصون ١١٥/٧ ، وإعراب القراءات الشواذ ٧٣٧

[٨] انظر : المحتسب ٣٦٤/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٧٧١/٢ ، والجنى الداني ٣٨٩ ، ومغني اللبيب ٨٩/١ ، والدر المصون ١١٥/٧ ، واللباب لابن عادل ٣٩٩/١١ ، وهمع الهوامع ٤/ ١٥٦ ، وانظر المسألة في : ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ، المسألة الرابعة صـ ٦١

[٩] النحو الوافي ٤٧١/٢

الجر بـ " لعل " و" متى "

الجر بـ " لعل " لغة عقيل [١]، ورَوَى الجَرَ بِهَا عن العرب أبوزيد ، والفراء ، والأخفش وغيرُهم من الأئمة [٢] ، ومن ذلك - على سبيل المثال- قولُ الشاعر[٣] :

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِن زُهَيرٍأو أَسِيدِ

أما الجر بـ " متى " فهو لغة هذيل ، وتكون بمعنى " مِنْ " أو " فِي " ، كقول ساعدة [٤]:

أُخْيَلَ بَرقًا مَتَى حابٍ لَهُ زَجَلٌ إذَا يُفَتِّرُ مِنْ تُومَاضِهِ حَلَجَا

أي : مِنْ سحابٍ حابٍ ، أي : ثقيل المشي له تصويت .[٥]

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على استعمال كل من " لعلَّ"، و"متى" حرفي جر، ورأى بضرورة البعد عن استخدامهما بهذه الصورة ؛ لغرابة ذلك الاستعمال اليوم على السماع .[٦]

ويوافقه الباحث في اعتراضه ؛ لأنَّ العرب وإنْ كانت قد استعملت " لعلَّ " و " متى " حرفي جر إلا أنَّ هذا الاستعمال قد كان قليلًا ، أو شاذًّا ، وقد أثبت ابن عقيل قلة هذا الاستعمال [٧] ، ونص ابن هشام على شذوذه [٨]، لذ ينبغي علينا وفق ما رآه المؤلف وغيرُه من المحدثين[٩] صرف النظر عن هذين الحرفين ، لشذوذهما ، وقلةِ استعمالهما في اللغة العربية الفصيحة .

والله أعلم

---

[١] انظر : شرح الأشموني ٢٨٤/٢ ، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠

[٢] انظر : الجنى الداني ٥٨٣

[٣] البيت من الوافر ، وهو لخالد بن جعفر في خزانة الأدب ٤٣٨/١٠ ، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٨٦/٣ ، و الجنى الداني ٥٨٣

[٤] البيت من البسيط ، وهو منسوب لساعدة بن جؤية الهذلي المخضرم في المغني ٣٦٦/١ ، وشرح أبيات المعني ١٦/٦ ، وأخيل : أي رأى برقًا فرجا منه المطر ، والحابي من السحاب : المرتفع ، والتوماض : اللمع الضعيف في البرق ، وحلج : مطر ، وأصله السرعة ، والزجل : صوت الرعد .

[٥] انظر : همع الهوامع ٢١١/٤

[٦] انظر : النحو الوافي ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ الحاشية

[٧] انظر : شرح ابن عقيل ٣/٣

[٨] انظر : أوضح المسالك ٥/٣-٩

[٩] انظر : النحو المصفى ٥٣٥

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

زيادة " على "

جعل بعض النحاة من معاني " على " أنْ تكون زائدةً للتعويض ، ذكر هذا المعنى ابن جني[١] ، وجعل منه قول الراجز [٢]:

إنَّ الكريمَ وأبيك يعتملْ إن لم يَجِدْ يومًا على مَنْ يتكلْ

كما ذهب ابن مالك إلى أنَّ " على " قد تأتي زائدةً بدون تعويض ، ومنه بيت حميد بن ثور [٣]:

أَبَى اللهُ إلَّا أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفنانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

فزاد " على " لأنَّ تروق متعد مثل أعجب ، لأنهما بمعنى واحد ، يقال : راقني حسنُ الجارية ، وأعجبني عقلُها .[٤]

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على القول بزيادتها عوضًا أو غيرَ عوض، قال[٥]: (... فالكلام على زيادتها عوضًا مردودٌ ، وكذلك القول بزيادتها وهي غيرُعوض .)

ويوافقه الباحث في ذلك لإمكان رد البيت الأول بأنه يحتمل أنْ يكون الكلام تم عند قوله " إنْ لم يجدْ يومًا " ثم قال : على مَنْ يتكل ، وتكون مَنْ استفهامية .[٦]

أما البيت الثاني فقد حمله ابن عصفور على الضرورة الشعرية ، ورأى أنَّ زيادتها من القلة و الندور بحيث لا يجوز القياس عليها عند أحدٍ من النحويين .[٧] ، كما ردَّه المرادي بأنه لا حجة فيه لإمكان تضمين " تروق " معنى " تشرف " .[٨]

---

[١] انظر : الخصائص ٣٠٥/٢-٣٠٦ ، المحتسب ٢٨١/١

[٢] الرجز من شواهد الجنى الداني ٤٨٠ ، ومغني اللبيب ١٦٥/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٤١/٣، وشفاء العليل ٦٦٥/٢ ، ومجالس العلماء للزجاجي صـ ٨٢ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبعة ثانية مصورة ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٨٤م ، والخصائص ٣٠٥/٢ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، ومعنى يعتمل : يتكلف العمل

[٣] البيت من الطويل ، وهو من شواهد الجنى الداني ٤٨١ ، ومغني اللبيب ١٦٥/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٤٧/٣، وهمع الهوامع ١٨٧/٤ ، وشفاء العليل ٦٦٥/٢ ، والسرحة : شجرة من العضاه تطول في السماء

[٤] انظر : شرح التسهيل ١٦٥/٣

[٥] النحو الوافي ٥٠٩/٢ الحاشية

[٦] انظر : الجنى الداني ٤٨١ ، ومغني اللبيب ١٦٥/١

[٧] انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٦-٦٧

[٨] انظر : الجنى الداني ٤٨٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل بين المتضايفين

ذهب البصريون[١]، والفراءُ من الكوفيين [٢] إلى منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور في ضرورة الشعر ، واختار هذا المذهب من المتأخرين الرضي[٣]، وابن أبي الربيع[٤]،وحجتهم في ذلك أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ؛ فلا يجوز الفصل بينهما .[٥]

بينما يرى الكوفيون بجواز الفصل بين المتضايفين مطلقًا بالظرف ، والجار والمجرور، وغيرهما، وقد اعتمدوا في ذلك على السماع [٦] ، فقد ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه كثيرًا في الشعر والنثر ، والقرآن الكريم ، فمن وروده في القرآن الكريم قراءة ابن عامر[٧]: " وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ " ، ومنه قراءة بعض السلف[٨] : " فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه " ، ومن وروده في الحديث الشريف قوله - صلى الله عليه وسلم - [٩]: " هل أنتم تاركو لي صاحبي " ، ومما جاء من كلام العرب قول بعضهم [١٠]: " تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رَدَاها " ، وروى أبوعبيدة [١١]: " إنَّ الشَّاةَ لتجترُّ فَتَسمعُ صَوتَ - واللهِ - ربِّها " ، أمّا وروده في الشعر فكثيرٌ ، ومنه على سبيل المثال لا الحصر قول أبي جندل الطهوي يصف جرادًا [١٢]:

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ بِالقَاعِ فَرْكَ القُطْنَ المَحَالِجِ

أمَّا ابن مالك[١٣]، وكثير ممن جاء بعده من المتأخرين[١٤] فقد فرقوا بين نوعين من الفواصل: فواصل أجنبية عن المضاف والمضاف إليه معًا، أي لا تعلق لها

---

[١]انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧ ، وشرح الأشموني ٣٢٧/٢ ، وانظر رأي سيبويه في الكتاب ١٧٦/١- ١٨٠ ، وابن السرج في الأصول ٢٢٦/٢-٢٢٨ ، والنحاس في إعراب القرآن ٩٨/٢ ، وابن جني في الخصائص ٤٠٤/٢- ٤٠٦

[٢] انظر : معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١-٣٥٨، ٨١/٢-٨٢

[٣] انظر : شرح الرضي على الكافية ٢٦١/٢

[٤] انظر : البسيط ٨٨٩/٢

[٥]انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة

[٦]انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧، وارتشاف الضرب ١٨٤٦/٤ ، وهمع الهوامع ٢٩٥/٤- ٢٩٦ ، وحاشية الخضري ١٩/٢

[٧]سورة الأنعام ، آية : ١٣٧ ، والقراءة في إعراب القرآن للنحاس ٢٨٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢/٢

[٨]سورة إبراهيم ، آية : ٤٧ ، والقراءة في البحر المحيط ٤٢٧/٥

[٩]الحديث رقم ٣٦٦١ في صحيح البخاري ، كتاب فضائل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - صـ٩٠٠

[١٠] انظر : همع الهوامع ٢٩٥/٤

[١١] انظر : ارتشاف الضرب ١٨٤٥/٤ ، وهمع الهوامع ٢٩٥/٤

[١٢]الرجز لأبي جندل الطهوي في شرح عمدة الحافظ ٤٩٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ٢٨٩ ، الكنافج : السمين الممتلئ المكتنز ، القاع : المستوي من الأرض

[١٣] انظر : شرح التسهيل ٢٧٣/٣، ٢٧٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٠/١ وما بعدها

[١٤]كابنه بدرالدين ، انطر : شرح الألفية ٢٨٩، وأبي حيان، انظر: ارتشاف الضرب ١٨٤٦/٤ ، وابن هشام ، انظر : أوضح المسالك ١٧٧/٣ ، وابن عقيل ، انظر: شرح ابن عقيل ٨٢/٣ ، والأشموني ، انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٢٧/٢، والأزهري ، انظر شرح التصريح ٧٣٢/١ وما بعدها ، والسيوطي ،انظر : همع الهوامع ٢٩٦/٤ وما بعدها ، والصبان ، انظر: حاشية الصبان ٤١٧/٢ وما بعدها .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

معنويًا ولا لفظيًّا بالمضاف ، ولا بالمضاف إليه ، وأخرى لها تعلقٌ معنويٌّ أو لفظيٌّ بالمضاف إليه ، فما كان من النوع الأول فلا يجوز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه في السعة ، ويجوز في الشعر فقط ، وما كان من النوع الثاني فيجوز في السعة والشعر .

وقد عرض عباس حسن - رحمه الله - المسألة وفق اتجاه ابن مالك ومن سار على دربه من المتأخرين إلا أنه بعد عرضه للمسألة اعترض على الفصل بين المتضايفين بأي صورة من صور الفصل ، ورأى أنَّ الفصل بينهما بأي صورة لا يخلو من إسدالِ ستارٍ على المعنى ، لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر أو يطول ، وأنَّ الأسلوب المشتمل على الفصل بين المتضايفين غريبٌ على اللسان والآذان ، ولاسيما اليوم .[١]

ويميل الباحث إلى الأخذ برأي عباس حسن - رحمه الله - في هذه المسألة ، وذلك لأنَّ بين المضاف والمضاف إليه تلازمًا شديدًا ، فالمضاف إليه جزء من المضاف ، أتى به المتكلم للتعريف والتخصيص ، والفصل بينهما يُفَوِّت هذا الغرض ، إذ قد يلتبس الأمر على السامع، فلا يستطيع الربط بينهما، كما أنَّ اللغة أداة التعبير والاتصال بين الأشخاص ، ولا شك أنَّ الفصل بين المتضايفين يفوت هذه الوظيفة .

أما عن ورود الفصل بين المتضايفين في الكلام العربي نظمه ونثره ، ولاسيما القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، فأرى أنَّ كلَّ هذا يمكن رده إلى فكرة التطور اللغوي ، ذلك أنَّ بعض القبائل العربية القديمة كان يجيز الفصل بين المتضايفين ، وقد استمر ذلك الأسلوب في الكلام العربي إلى وقت نزول القرآن الكريم الذي جاء موافقًا لتلك اللهجات القديمة ، وهو ما فطن إليه أحد علماء العربية الكبار وهو أبوحيان ، في محاولة موفقة منه لتسويغ قراءة ابن عامر - رضي الله تعالى عنه - ، والرد على كل من طعن في تلك القراءة الكريمة ، وذلك من خلال نقله أقوال ابن جني وأبي عمرو بن العلاء وابن سيرين ، قال أبوحيان تعليقًا على تلك القراءة [٢]: (وقال أبوالفتح : وإذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي ، وما جاء به فإن كان فصيحًا وكان ما أورده يقبله القياس ، فالأولى أن يحسن به الظن ، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها ، وعفا رسمها " ، وقال أبوعمرو بن العلاء : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أَقَلُّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير" ، ونحوه ما روي عن ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حُفِظَ أقلُّ ذلك ، وذهب عنهم كثيرُه ، يعني الشعر ، في حكاية فيها طول " ، وقال أبوالفتح : فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور.)

---

[١] انظر : النحو الوافي ٥٨/٣

[٢] البحر المحيط ٢٣٣/٤

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

حذف الباء الجارة من صيغة " أَفْعِلْ بِه "

نَصَّ ابن مالك [١]على أنَّ الباء الجارة التي بعد " أَفْعِل " لا تحذف إلا إنْ كان مصحوبُها " أنْ " والفعل ، وحذفها في غير ذلك ضرورة ، وعليه قول الشاعر[٢]:

وقال نَبِيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إلينا أنْ تكونَ المُقَدَّمَا

وتابعه في ذلك شراح التسهيل كالمراي[٣] ، وابن عقيل [٤]، وناظر الجيش [٥]، وزاد السيوطي في الهمع " أنَّ" ومعموليها [٦]، واستشهد لأنَّ و معموليها ببيت نسبه لبعض المولدين ، وهو[٧] :

أَهْوِنْ عَلَيَّ إذا امْتَلَأتَ مِنْ الْكَرَى أنِّي أَبِيْتُ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ .

وهو ما اعترض عليه الشيخ خالد الأزهري، إذ لا يرضيه إدخالُ "أنَّ" المشددة مع " أنْ " المصدرية في هذا الحكم ؛ لقلة المسموع ، قال[٨]: (ويجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه " أنْ " المصدرية وصلتها ...دون " أنَّ " المشددة وصلتها ؛ لعدم السماع ، فهذا حكم اختصت به " أنْ " عن " أنَّ " ونظيره " عسى أنْ يقوم " .

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد رفض قول الشيخ خالد ؛ لأنَّ حذف حرف الجر مطرد قبل " أنْ و أنَّ" المصدريتين ، فلا معنى لإخراج " أنَّ " هنا ، وبخاصة مع وجود أمثلة مسموعة ، ولو قليلة؛ لأنَّ قلتها في موضع بعينه لا تقدح في الاطراد المستمد من أغلب الحالات .[٩]

ويرى الباحث أنَّ الصواب قد جانب عباس حسن- رحمه الله - في هذه المسألة ؛ لقلة المسموع المؤيد لاعتراضه ، فليس له ما يؤيده إلا ذلك البيت مجهول النسبة ، كما أنه لا يلزم حمل " أنَّ " على " أنْ " في هذه المسألة ، لأنه لا يلزم من مشابهة شيء لشيء مشابهته له في جميع الأحوال .

---

[١] انظر : شرح التسهيل ٣٥/٣

[٢]البيت من الطويل ، وهو للعباس بن مرداس في الدرر اللوامع ٢٩٢/٢ ، وهو من شواهد شرح التسهيل للمرادي ٦٤٤، والمساعد ١٥١/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٦١٩/٦، وهمع الهوامع ٥٧/٥

[٣] انظر : شرح التسهيل للمرادي ٦٤٤

[٤] انظر : المساعد ١٥١/٢

[٥] انظر : تمهيد القواعد ٢٦١٩/٦

[٦] انظر : همع الهوامع ٥٧/٥

[٧]البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢٣/٢ ، ٢٩٤ ، وهو للشريف الرضي في ديوانه ٤٩٧/١ ، وروايته في المغني ٧٧١/٢ :

أبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع

والمعنى : أن محبوبه إذا بات ناعم البال مسرورًا لا يبالي هو بما أصابه في نفسه مما يؤلمه .

[٨] شرح التصريح ٦٢/٢

[٩] انظر : النحو الوافي ٣٦٢/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل الثاني :

اعتراضات عباس حسن النحوية المتعلقة بدراسة التوابع

تقديم معمول التابع على المتبوع

منع البصريون تقديم معمول التابع على المتبوع؛ وحجتهم في ذلك أنَّ المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل ، ومعلوم أنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع .[١]

وأجاز ذلك الكوفيون، ووافقهم عليه الزمخشري، فأجاز في قوله تعالى [٢]: " وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا " تعلق " فِي أَنْفُسِهِمْ " بـ " بَلِيغًا " [٣]، وبرأيه أخذ طائفة من القدامى والمحدثين ، كالسمين الحلبي [٤]، وابن عادل [٥]، والطاهر بن عاشور[٦] ، ومحيي الدين الدرويش .[٧]

أمَّا أبوحيان فقد اعترض على توجيه الزمخشري للآية الكريمة ، ورأى أنَّ قوله تعالى " فِي أَنْفُسِهِمْ " متعلق بـ " قُلْ" ، كما رأى أنه لا وجْهَ للزمخشري فيما ذهب إليه ، ورأى في قوله نوعًا من الخطابة ، وتحميلًا للفظ القرآن ما لا يحتمله ، وتقويلًا لله تعالى ما لم يَقُلْه . [٨]

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد صرح بمخالفته واعتراضه على الرأي البصري بقوله [٩]: (... لكن قد يجوز تقدم معمول التابع في بعض الحالات التي ستجيء في أبوابها ، بالرغم من أنَّ البصريين يمنعون تقدم هذا المعمول دون الكوفيين .)

ويبدو أنَّ الحق معه - رحمه الله - فيما ذهب إليه ، ذلك أنَّ تلك القاعدة التي استند عليها البصريون القائلة بمنع تقدم المعمول إلا حيث يجوز تقديم العامل منخرمة إلى حد بعيد ، يدلك على ذلك قوله تعالى [١٠]: " فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ " فـ " الْيَتِيمَ " معمول لـ " تَقْهَرْ "، و" السَّائِلَ " معمول لـ " تَنْهَرْ " ، وقد تقدما على " لَا " الناهية ، والعامل فيهما لا يجوز تقديمه عليها ، إذ المجزوم لا يتقدم على جازمه ، فقد تقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل ، وفي قوله [١١]:

---

[١] انظر: همع الهوامع ١٧٠/٥، وشرح التسهيل ٢٨٨/٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ٧٧٦ ، والمساعد ٣٨٣/٢ ، تمهيد القواعد ٣٢٨٢/٧ ، والبحر المحيط ٢٩٤/٣

[٢] سورة النساء ، آية : ٦٣

[٣] انظر : الكشاف ٢٤٣

[٤] انظر : الدر المصون ١٧/٤-١٨

[٥] انظر: اللباب ٤٦٠/٦-٤٦١

[٦] انظر: التحرير والتنوير ، تأليف الطاهر بن عاشور ١٠٨/٥ ، الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٨٤م

[٧] انظر : إعراب القرن الكريم وبيانه ، تأليف محيي الدين الدرويش ٤٩/٢، اليمامة للطباعة والنشر ، دمشق بيروت ، دار ابن كثير للطباعة والنشر ، دمشق بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م

[٨] انظر : البحر المحيط ٢٩٤/٣

[٩] النحو الوافي ٤٣٥/٣

[١٠] سورة الضحى ، الآيتين ٩ ، ١٠

[١١] سبق تخريجه

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بُيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

خرجوا البيت على أنَّ في "كان" ضمير الشأن، و"عطية " مبتدأ ، و " عَوَّدَ " خبره ، حتى لا يلي " كان " معمول خبرها ، وهو غير ظرف ولا شبهه ، فلزمهم من ذلك تقديم المعمول ، وهو " إياهم " حيث لا يتقدم العامل ؛ لأنَّ الخبر متى كان فعلًا رافعًا لضمير مستتر امتنع تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس بالفاعل ، نحو : " زيدٌ ضربَ عمرًا " . [1]

[1] انظر : الدر المصون ٤/١٧-١٨

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

النعت بالمصدر

يرى أكثرُ النحاة أنَّ النعت بالمصدر ، كما في قولهم : " هذا رجلٌ عَدْلٌ " بفتح العين ، و" رِضَا " بكسر الراء ، و" زَوْرٌ" بفتح الزاي كثيرٌ في كلام العرب ، وهو مع كثرته مقصورٌ عندهم على السماع [١]، ثم وضعوا شروطًا ثلاثة يُضْبَطُ بها ذلك المسموع، أحدها: أنْ لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، الثاني : أنْ يكون مصدرَ ثلاثِيٍّ أو بزنةِ مصدرٍ ثلاثيٍّ ، الثالث : أنْ لا يكونَ ميميًّا .[٢]

وزاد الخضري على الشروط السابقة أنْ يكون مُنَكَّرًا وصريحًا لا مؤولا ثم أتبع ذلك بقوله : وفائدة هذه الشروط ضبط ما سُمِعَ لا القياس عليها .[٣]

ولما كان النعت بالمصدر وفق قواعدهم على خلاف الأصل ؛ لجموده ، ولأنه يدل على المعنى لا على صاحبه لجؤوا إلى تأويل ما ورد من هذا المسموع ، إما تأويله بمشتق ، وهو قول الكوفيين ، وإما على تقدير مضاف ، وهو رأي البصريين ، وإما أن ذلك على سبيل المبالغة ، فلا تأويل فيه .[٤]

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على جمهور النحاة في قصرهم النعت بالمصدر على السماع ، بالرغم من إقرارهم بكثرته في السماع ، ورأى أنه من الأحسن الأخذ بالرأي الصائب الذي يجعله قياسيًّا بشروطه ، كما عاب على النحاة اختلافهم في هذه المسألة مع علماء البلاغة ، فبينما يراه أهل البلاغة ضربًا من ضروب المبالغة والإيجاز يقصره النحاة على السماع ، واستدل على صحة اعتراضه بوروده بكثرة في القرآن الكريم أفصح الكلام .[٥]

ويرى الباحث أن الحق معه - رحمه الله - وذلك للأمور الآتية :

١- ورود ذلك بكثرة في القرآن الكريم - وفق ما ذكره عباس حسن - ، فقد قال في الحاشية موضحًا مدى كثرة ذلك في الكلام الفصيح [٦]: (... وفي مقدمته القرآن الكريم - ولاسيما سورة الجن - ومما ورد في غيرها كلمة " بُور " بمعنى " هلاك" في قوله تعالى [٧]: " وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا " أي : هلاكًا ، بمعنى

---

[١] انظر : شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٢، وارتشاف الضرب ١٩١٩/٤، والمساعد ٤١١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠١/٣ ، وشرح الأشموني ٣٩٧/٢ ، وحاشية الخضري ٥٣/٢ ، و شرح التصريح على التوضيح ١١٧/٢-١١٨

[٢] انظر : شرح التصريح على التوضيح ١١٧/٢

[٣] انظر : حاشية الخضري ٥٣/٢

[٤] انظر : شرح المفصل ٥٠/٣ ، وشرح التصريح ١١٨/٢

[٥] انظر : النحو الوافي ٤٦١/٣- ٤٦٢

[٦] المرجع السابق ٤٦١/٣ الحاشية

[٧] سورة الفتح ، آية : ١٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

هالكين، وهو في أصله مصدر يوصف به المفرد والمثنى والجمع ، والمؤنث والمذكر مع تأويله في كل ذلك بالمشتق " اسم الفاعل ... " وقيل إنه جمع بائر ، مثل : " حائل وحول " فيكون على هذا مشتقًّا لا مصدرًا مؤولًا بالمشتق ، أمَّا في سورة الجن فقد جاء النعت بالمصدر في قوله تعالى [١]: " إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا " أي : عجيبًا ، وكلمة " عجب " مصدر ، وفي قوله تعالى [٢]: " مَاءً غَدَقًا " أي كثيرًا وفي كلمة " صعدا " بمعنى " صعود " في قوله تعالى[٣]: " وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا " والصعد هو الصعود بمعنى المشقة ، وجاء كذلك في قوله تعالى في إخوة يوسف [٤]: " وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ... "

٢- أنَّ كثرة النحاة الذين قصروا النعت بالمصدر على السماع قد أقروا بوروده في الكلام كثيرًا .[٥]

٣- أنَّ كثرة الاستعمال قد أدت إلى اعتداد المصدر نعتًا في درجة المقيس عليه ، على الرغم من أنه مقصور عندهم على السماع ، ولو أنهم قد اعتمدوا هذه العلة في وضع قواعد العربية ؛ لكان النعت بالمصدر قياسيًّا ؛ لكثرته في كلام العرب .[٦]

٤- أنَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أجاز النعت بالمصدر، وجعله مقيسًا قياسًا مطردًا بالشروط التي ضبط بها ما سُمِع .[٧]

٥- أنَّ مجموعة ليست بالقليلة من النحاة قد قالت بقياسية النعت بالمصدر ، منهم ابن جني [٨]، وابن الحاجب [٩] ، وابن عصفور[١٠] ، والصبان .[١١]

---

[١]سورة الجن ، آية : ١

[٢]سورة الجن ، آية : ١٦

[٣]سورة الجن ، آية : ١٧

[٤]سورة يوسف ، آية : ١٨

[٥]انظر : شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٢، وارتشاف الضرب ١٩١٩/٤، والمساعد ٤١١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠١/٣ ، وشرح الأشموني ٣٩٧/٢ ، وحاشية الخضري ٥٣/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١١٧/٢-١١٨

[٦]انظر : كثرة الاستعمال وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا صـ ٧٨ ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة والنحو والصرف ، إعداد الطالب : إسماعيل بن محمد بن بشير بن عبدالله فلاتة ، بإشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد عبدالدايم ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، فرع اللغة والنحو والصرف ، العام الدراسي ١٤٠٥هـ

[٧]انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا صـ ١٠٨ ، وانظر مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤ صـ ٦٣ ، وانظر القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا صـ ٢٤٤

[٨] انظر : المحتسب ٤٦/٢

[٩] انظر : كافية ابن الحاجب ٩٦

[١٠] انظر : شرح جمل الزجاجي ١٤٦/١-١٤٧

[١١] انظر : حاشية الصبان ٩٤/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

اقـتـران جمـلة النـعت بـالــواو

نقصد هنا الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها ، وإفادتها أنَّ اتصافها به أمر ثابت [١]، وقد أثبت هذه الواو مجموعة من النحاة ومفسري القرآن ومعربيه ، منهم الزمخشري ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى [٢]: " وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ "، إذ رأى أنَّ الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال : جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب .[٣]

وتابعه في ذلك مجموعة من النحاة كأبي البقاء العكبري[٤] ، وأبي البركات بن الأنباري [٥]، والسمين الحلبي [٦]، وابن عادل .[٧]

أمَّا أكثر النحاة فيرون أنَّ هذه الواو للحال ، والجملة بعدها حالية ، والمسوغ لمجيء صاحب الحال نكرة هو سبقه بالنفي، ولا يصح كون الجملة صفة لـ " قَرْيَةٍ " ؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف ، وأيضًا وجود " إِلَّا " مانعٌ من ذلك ، إذ لا يعترض بـ " إِلَّا " بين الصفة والموصوف .[٨]

أمَّا عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على رأي الجمهور بقوله [٩]: (وقد اختلف النحاة : أزيادتها قياسية أم سماعية ؟ والأرجح عندهم - برغم مجيئها في القرآن - أنَّها سماعية ، وهذا عجيبٌ منهم ؛ لأنَّ معناه أنَّ بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته ، ولا صوغ أساليبنا على نهجه ، مع اعترافهم جميعًا بأنَّ القرآن أسمى لغة بيانية ، وأعلى كلام بليغ . نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حد السماع ، تجنبًا لإساءة فهمها ، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى ، ولا ضرر ولا تضييق في الأخذ بهذا الرأي ، لكن الأنسب لا يحرم غيره مما هو صحيح مباح .)

---

[١] انظر : مغني اللبيب ٤٢٠/٢ ، وحاشية الدسوقي ٣٣/٢

[٢] سورة الحجر ، آية : ٤

[٣] انظر : الكشاف ٥٥٨

[٤] انظر : التبيان ٧٧٧/٢

[٥] انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٦٥/٢

[٦] انظر : الدر المصون ١٤٢/٧-١٤٣

[٧] انظر : اللباب ٤٢٨/١١

[٨] انظر : أوضح المسالك ٣١٤/٢ ، والجنى الداني ١٧١، وشرح ابن عقيل ٢٦١/٢ ،وشرح التصريح ٥٨٧/١ ، وحاشية الأمير على المغني٣٧/٢ ، وحاشية الدسوقي ٣٣/٢ ، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٣٧٧/١

[٩] النحو الوافي ٤٧٩/٣-٤٨٠

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وفي كلامه - رحمه الله - نظرٌ، وذلك لأن الخلاف بين النحاة - وفق ما وضحنا - هو في كينونة هذه الواو ، هل هي للحال ؟ ، أم هي واو اللصوق التي تسبق جملة الصفة ؟ وليس الخلاف حول قياسية الواو أو سماعيتها ، فكلا الفريقين يرى بقياسيتها ، ولكن منهم من حملها على الحالية ، ومنهم من يراها واو اللصوق ، وعلى كلا الرأيين يمكننا محاكاة التركيب القرآني وصوغ أساليبنا على نهجه، وعليه يندفع اعتراض المؤلف ، وليس له في ذلك مبرر .

ويرى الباحث أنَّ الحق مع الجمهور في منع كون الواو للصفة ، لأنَّ الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف ، كما أنَّ وجود " إِلَّا " في الآية الكريمة يمنع كون الواو للصفة ، إذ لا يعترض بـ " إِلَّا " بين الصفة والموصوف ، لذا لم يستسغ ابن مالك قول الزمخشري ورَدَّهُ عليه من خمسة أوجه [1] :

أحدها : أنَّه قاس في ذلك الصفة على الحال ، وبين الصفة والحال فروقٌ كثيرةٌ ؛ كجواز تقدمها على صاحبها، وجواز تخالفهما بالإعراب، وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الواقع نعتًا .

الثاني : أنَّ مذهبَه في هذه المسألة مذهبٌ لا يُعرَف من البصريين والكوفيين مُعوِّلٌ عليه ، فوجب ألا يُلتفت إليه .

الثالث : أنه مُعَلَّلٌ بما لا يناسب ، وذلك أنَّ الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستَلْزَمٌ لتغايرهما ، وهو ضدٌّ لما يُراد من التوكيد ، فلا يصح أن يقال العاطف مؤكِّد .

الرابع : أنَّ الواو فصلت الأول من الثاني ، ولولا هي لتلاصقا ، فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما ؟

الخامس :أنَّ الواو لوصلُحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضعًا لا يصلح للحال، نحو : " إنَّ رجلًا رأيُهُ سديدٌ لسعيدٌ " ، فـ " رأيُهُ سديدٌ" جملةٌ نُعِت بها ، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال ، بخلاف : " وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ " فإنها جملة يصلح في موضعها الحالُ؛ لأنها بعد نفيٍ ، والمنفي صالحٌ لأن يُجعلَ صاحبَ حالٍ ، كما هو صالحٌ لأنْ يُجعل مبتدأ .

---

[1] انظر : شرح التسهيل ٢/٣٠٢-٣٠٣

اشتراط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل

اشترط ابنُ مالك في العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فإن لم يصلح لمباشرة العامل ولا هو بمعنى ما يصلح لذلك ، أُضْمِر له عاملٌ ، ويكون من عطف الجمل ، نحو [١]: " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ " ، و: " أقوم أنا وزيد " ، [٢] : " لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ " ، [٣]: " لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ " أي : ولتسكن زوجك ، ويقوم زيد ، ولا تُخْلِفُه أنت ، ولا يضارَّ مولودٌ لهُ ، وكذا حكم البدل ، نحو : " ادخلوا أولُكُم وآخرُكُم " أي : ليدخل .[٤]

أما باقي النحاة فيحملون هذا النمط من العطف على عطف المفردات لا الجمل[٥]، ورُدَّ قول ابن مالك بإجماع النحويين على جواز " تقومُ عائشةُ وزيدٌ " ، ولا يمكن لزيد أنْ يباشر العامل .[٦]

وقد عرض عباس حسن- رحمه الله- المسألة وفق رأي ابن مالك ، قال [٧]: (تنفرد الواو بجواز عطفها عاملًا قد حذف وبقي معموله الموفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ " فكلمة : " زوج " فاعل بفعل محذوف، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة الأمرية المكونة من فعل الأمر اسكن وفاعله ، والتقدير : اسكن أنت، وليسكن زوجك، والسبب في هذا أننا لو أعربنا كلمة :" زوج " معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف " زوج " هو العامل في المعطوف عليه، أي : في الفاعل المستتر ، فيكون الفعل " اسكن " عاملًا في فاعله ، وفي كلمة " زوج " ، فهو الذي رفع كلمة " زوج " وهي بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسمًا ظاهرًا مع أنَّ فعل الأمر لا يرفع الظاهر .)

ثم اعترض على هذا التعليل بقوله [٨]: (وهو تعليل مرفوض ، يعارضه ما يرددونه كثيرًا من أنه : " قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع " ، أو : " قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل " ، فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلًا

---

[١] سورة البقرة ، آية : ٣٥
[٢] سورة طه ، آية : ٥٨
[٣] سورة البقرة ، آية : ٢٣٣
[٤] انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧١- ٣٤٢ ، والمساعد ٢/٤٧٠
[٥] انظر : المساعد ٢/٤٧٠ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٦٥ ، وارتشاف الضرب ٤/٢٠١٢ ، و البحر المحيط ١/٣٠٧ ، والدر المصون ١/٢٧٩ ، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٩٥
[٦] انظر : البحر المحيط ١/٣٠٧
[٧] النحو الوافي ٣/٦٣٦-٦٣٧
[٨] المرجع السابق ٣/٦٣٧

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسمًا ظاهرًا ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ، فلا داعي للتكلف والتقدير ...)

وفي اعتراضه - رحمه الله - نظرٌ ، وذلك لأنَّ المفهوم من كلامه أنَّ هذا الاتجاه وذلك التعليل هو قول جمهور النحاة وعامتهم ، وقد تبين لنا من العرض السابق أنَّ الجمهور على خلافه ، فهم يرفضون ذلك التأويل الذي لا داعي له عندهم ، ولم يشذ عن عامتهم في هذه المسألة إلا ابن مالك الذي لم يسلم من ردهم ، واعتراضهم .

إذن فلا مبرر للمؤلف في اعتراضه على النحاة في هذه المسألة ؛ لاتفاقهم معه أنَّ الرأي القائل بالتأويل وتقدير العامل رأي مردود ، ولا وجاهة له ، وتعوزه الأدلة والشواهد .

والله أعلم

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

بدل الإضراب

أثبت سيبويه [١] وكثيرٌ من النحاة [٢]هذا النوع من البدل ، ومثل له المثبتون بقوله- صلى الله عليه وسلم - : " إنَّ الرجل ليصلي الصلاة وما كُتب له نصفُها ثلثُها إلى عُشْرِها " وبما حكاه أبوزيد من قولهم [٣]: " أكلتُ لحمًا سمكًا تمرًا "

أما عباس حسن - رحمه الله - فقد اعترض على هذا النمط من البدل ، ورأى أنه من الواجب الابتعاد عنه قدر الاستطاعة ؛ لأنَّ احتمال اللبس فيه كبيرٌ ، قال بعد عرضه لبدل الإضراب [٤]: (والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البدل قدر الاستطاعة ؛ لأنَّ احتمال اللبس فيه كبيرٌ ...)

والباحث يوافقه - رحمه الله - في اعتراضه ؛ بعدًا عن اللبس الحاصل من استعمال هذا النوع من البدل ، وفي ذلك يقول الشيخ مصطفى الغلاييني[٥]: (والبدل المباين بأقسامه لا يقع في كلام البلغاء ، والبليغ إنْ وقع في شيء منه أتى بين البدل والمبدل منه بكلمة " بل " دلالة على غلطه أو نسيانه أو إضرابه)

ويؤكد صحة ما ذهبت إليه أنه قد أنكر هذا النوع من البدل فريقٌ من النحاة ، وجعلوه مما حذف منه حرف العطف ، أي : " لحمًا وسمكًا وتمرًا " ، ومن هؤلاء ابن جني [٦]، والمالقي .[٧]

والله أعلم

---

[١] انظر: الكتاب ٤٣٩/١

[٢] كابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٦/٣ ، وابن عقيل في المساعد ٤٣٥/٢، والمرادي في شرح التسهيل للمرادي ٨٠٣ ، وناظر الجيش في شرحه للتسهيل ٣٤٠٢/٥، وابن هشام في شرح شذور الذهب صـ ٤٤٧، وشرح قطر الندى صـ ٢٦٧ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢١٥/٥

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٣ ، والمساعد لابن عقيل ٤٣٥/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي صـ٨٠٣ ، و ارتشاف الضرب ١٩٧٠/٤

[٤] النحو الوافي ٦٧٣/٣

[٥] جامع الدروس العربية ٢٨٣/٣

[٦] انظر : الخصائص لابن جني ٢٩١/١

[٧] انظر : رصف المباني للمالقي ٤٧٧

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

" عطف البيان " و" البدل " باب واحد ، أم بابان ؟

حاول النحاة جاهدين إيجاد فروق واضحة بين عطف البيان والبدل ، وإيجاد علامات تدل عليهما ، ولكن لم تكن تلك الفروق محل اتفاق في كثير من الأحيان ، فهي فروق مختلف عليها ، وتشوبها اعتراضات كثيرة ، ولا تنهض لكي تكون أدلة قاطعة على تمييز عطف البيان من البدل .[١]

وأهم تلك الفروق الجديرة بالدراسة والعناية هو قولهم : إنَّ عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول ، وأنه ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل ، وبعبارة أصح قالوا : إنْ قصدت بالحكم الأول ، وجعلت الثاني بيانًا له بحيث لا يستغنى عن الأول ، فهو عطف بيان ، وإن قصدت بالحكم الثاني ، وجعلت الأول كالتوطئة ، فهو البدل .[٢]

وقد أوجد النحاة هذا الفرق بناء على فهمهم للعامل في البدل ، واعتقادهم أنَّ نية تكرار العامل ، أو نية إحلال الثاني محل الأول في البدل تكرارٌ وحلولٌ حقيقي ، يترتب عليه صلاحيته لمباشرة العامل ، كما لو كان متلفظًا به، فإن لم يكن كذلك فلا يكون بدلًا، وإنما يكون عطفَ بيان، وبنوا على هذا التصور تحديدهم للمواضع التي يتعين فيها عطف البيان ويمتنع فيها البدل، وجميعها مبنيةٌ على تمسكهم بفكرة أنَّ البدل لابد أن يكون صالحًا لمباشرة العامل لفظًا كما لو كانت هذه المباشرة حقيقية ، إما بالحلول محل الأول ، أو بتقدير العامل قبله .[٣]

ولذا اعترض عباس حسن - رحمه الله - على تفرقة النحاة بين عطف البيان والبدل ورأى أنه من الخير توحيدهما ؛ لما في هذا من التيسير ، ومجاراة الأصول اللغوية العامة ، ورأى أن التفريق بينهما رأي قائم على التخيل ، والحذف والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجى ، ومن السداد إهماله وإغفاله .

ثم شرع في بيان المواضع التي أوجب فيها النحاة كون التابع عطف بيان ، وامتناع كونه بدلًا ، ثم اعترض على تعليل النحاة المبني على تمسكهم بفكرة أنَّ البدل لا بد أن يكون صالحًا لمباشرة العامل لفظًا ، كما لو كانت هذه المباشرة حقيقية ، إمَّا بالحلول محل الأول ، أو بتقدير العامل قبله ، فاعترض على هذا التعليل بأنه قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، أي : قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر

---

[١] انظر : الفرق بين عطف البيان والبدل بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية مج ٥ "ع "١ (شوال - ذو الحجة ١٤٢٤هـ ، يناير - مارس ٢٠٤٤م) صـ ٩٠ ، ٩١ ، إعداد سلوى محمد عمر عرب ، أستاذ النحو المساعد ، قسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبدالعزيز .

[٢] انظر : شرح المفصل ٧٤/٣، المقاصد الشافية ٤٠/٥

[٣] انظر : الفرق بين عطف البيان والبدل صـ ٩٤ وما بعدها ، وانظر : ارتشاف الضرب ١٩٤٤/٤ ، وشرح الكافية ٣٦١/١ وما بعدها ، والمقاصد الشافية ٥٢/٥ وما بعدها

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

في المتبوع ، ورأى أنه ليس من ضرر مطلقًا ألا يصلح العامل في بعض المواضع لوقوعه قبل التابع ، كهذا الوضع ، إنما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده .[١]

و يقوي ما ذهب إليه عباس حسن - رحمه الله - ما يلي :

١- أنَّ العلماء قد نبهوا على أنَّ قولهم : إنَّ البدل في حكم تنحية الأول ، ليس ذلك على معنى إلغائه ، وإزالة فائدته ، بل على معنى أنَّ البدل قائم بنفسه ، وأنه مُعتَمَدُ الحديث ، فقولهم : إنَّ البدل على نية طرح الأول وإحلال الثاني محله يريدون في المعنى دون اللفظ .[٢]

٢- أنهم يؤكدون دائمًا على أنَّ تقدير الشيء للشيء ليس كاللفظ به ، وأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع .

٣- أنَّ كثيرًا من علماء اللغة القدامى والمحدثين قد مالوا إلى هذا الرأي ، ومن القدماء ابن خروف ، الذي قال [٣] : (ولولا باب النداء لم يوجد عطف البيان ، ولكان بدلًا) ، وقد صرح الرضي بهذا الموقف حين قال[٤]: (أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل) .

أما المحدثون فمنهم إبراهيم مصطفى[٥]، وعبده الراجحي [٦]، و صاحب كتاب النحو الشافي[٧] ، فجميعهم على التسوية بين عطف البيان والبدل .

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه عباس حسن - رحمه الله - فيه كثير من التيسير والسهولة على الناشئة إلا أنَّ فيه تجاهلًا للفرق بين المعاني المختلفة وفيه تعطيلٌ وتضييقٌ للمقاصد البلاغية التي يريدها المتكلم ، والذي أراه أولى بالقبول أنه لا فرق بين عطف البيان والبدل إلا في توجيه القصد والنية ، ففي البدل أراد المتكلم ذكر الثاني وأراد أن يخصه بالحكم ، ولكنه رأى أن يوطِّئ له أولًا ، لمعان بلاغية

---

[١] انظر : النحو الوافي ٥٤٦/٣ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨

[٢] انظر : المقتضب ٢٩٩/٤ ، وشرح المفصل ٦٦/٣ ، والمقرب ٢٤٢/١

[٣] شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي ، تحقيق ودراسة من الأول حتى باب المخاطبة ٢٩٩/١ ، إعداد الدكتورة سلوى محمد محمد عرب ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالى ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤١٩هـ .

[٤] شرح الكافية ٣٧٩/٢

[٥] انظر : إحياء النحو صـ١٢٣

[٦] انظر : في التطبيق النحوي والصرفي صـ ٣٤١

[٧] انظر : النحو الشافي صـ ٤٠٠ تأليف الدكتور / محمود حسني مغالسة ، أستاذ النحو العربي في الجامعة الأردنية ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

في نفسه ، فرأى أن يبهم أولًا على المخاطب ، ثم يبين له بعد ذلك بذكر المقصود بالحكم ؛ ليكون أوقع في النفس ، وأكثر جذبًا للعناية .

أما في عطف البيان ، فيكون المتكلم أراد ذكر الأول ، وخصه بالحكم ، ولكنه أتى بالثاني ؛ ليوضح الأول ، ويزيل الغموض عنه ، ويبينه فيكون المقصود بالحكم هو الأول والثاني بيان له .

فقصد المتكلم هو الفارق الوحيد بين عطف البيان والبدل ، وهو فارق معنوي غير منظور ، ويمكننا القول بأنَّ عطف البيان هو معنى من المعاني التي يدل عليها البدل ، أمَّا من حيث التركيب النحوي فعطف البيان هو البدل ، فيكون في بعض المواضع قد قصد بالحكم الأول ، وأتى بالثاني توضيحًا وتبيينًا له ، وفي بعض المواضع قد قصد بالحكم الثاني وأتى بالأول توطئة وتمهيدًا له ، إلى غير ذلك من المعاني المختلفة التي تعتَور التركيب النحوي الواحد، وليس لها دليل من اللفظ ، كما في النعت ، نحو : جاء زيد الطويل ، فليس في اللفظ دلالة على مدح أو ذم ، أو غير ذلك من المعاني الأخرى التي يأتي لها النعت ، فكذلك هنا التركيب واحد مع احتمال دلالات معنوية مختلفة ، قد يدل عليها السياق في بعض الأحيان ، ولكن لا دلالة عليها من اللفظ .[1]

[1] انظر : الفرق بين عطف البيان والبدل صـ ١٠٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الفصل الثالث :

اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بعمل الأفعال والاسماء التي تقوم مقامها في الجملة

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

حكم تابع معمول الفعل اللازم المتعدى إليه بحرف الجر

من وسائل تعدية الفعل اللازم أنْ يتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر، كما في قولنا : إذا أسرف الأحمق في ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد في بيته ملومًا محسورا ، فكل من كلمة : " مال " ، و " فقر " ، و" بيت " هي في المعنى - لا في الاصطلاح - مفعول به للفعل قبلها ، ولكن الفعل لم يُوقعْ معناه وأثرَه عليه مباشرة من غير وسيط ، وإنما أوصله ونقله بواسطة حرف جر ، كان هو الوسيط في ذلك ، فهي في الظاهر مجرورة به ، وفي المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل .[١]

وإذا كانت في حكم المفعول به معنى فهل يجوز في توابع هذا المفعول الحُكْمي (أي : المعنوي) النصب مراعاة لحكمه ، كما يجوز الجر مراعاة للفظه ؟

أجاز ذلك ابن جني[٢]، ووافقه عليه ابن يعيش [٣]، فيجوز عندهما النصب في التابع مراعاة لحكمه والجر مراعاة للفظه .

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على نصب تابع معمول الفعل اللازم المتعدى إليه بحرف الجر حملًا على محله ، ورأى أنه من الخير إهمال هذا الرأي ، والقول بالجر مراعاة للفظ دون النظر إلى المحل ، حرصًا على الضبط في آداء المعاني بدقة وإحكام ، ومنعًا للخلط الذي يؤدي إليه إباحة النصب .[٤]

ويوافقه الباحث على اعتراضه ، وذلك لأن من شروط العطف على الموضع إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ، كما في قولك : " ليس زيد بقائم ولا قاعدًا " بنصب " قاعدًا " ؛ لأنه يمكن لك في فصيح الكلام أن تقول : " ليس زيد قائمًا ولا قاعدًا " ، أما قولنا " مررت بزيدٍ وعمرًا " فلا يصح - خلافًا لمن أجازه - لأنك لا تقول في فصيح الكلام : " مررت زيدًا " .[٥]

---

[١] انظر : النحو الوافي ١٥١/٢
[٢] انظر : سر صناعة الإعراب ١٣١/١
[٣] انظر : شرح المفصل ٦٥/٧، ١٠/٨
[٤] انظر : النحو الوافي ١٥١/٢ الحاشية
[٥] انظر : مغني اللبيب ٥٤٦/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

زيادة لام التــقــويــة

تزاد اللام المقوية قياسًا لتقوية العامل الذي ضعف لأحد سببين : إمَّا لتأخره عن معموله نحو قوله تعالى[١]:" إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ "، وإمَّا لفرعيته في العمل، نحو قوله تعالى[٢]: " مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ " وقوله تعالى[٣]: " فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ "، فأصل الكلام في الآية الأولى: " إن كنتم تعبرون الرؤيا " ، فلما قدم المعمول وتأخر العامل ضعف عن نصب معموله فقوي باللام .

وكذا اسم الفاعل " مُصَدِّقًا " ، وصيغة المبالغة " فَعَّالٌ " في الآيتين الثانية والثالثة فرعان عن العمل ، والفرع ليس له قوة الأصل ، فنزلا منزلة الفعل القاصر ، وقويا باللام ، وعلة زيادة اللام في هذين الموضعين كما يفهم من كلام النحاة ضعف العامل عن الوصول إلى معموله .

وقد اعترض عباس حسن - رحمه الله - على كلام النحاة في هذه اللام ، ورأى أنه لا داعي للقول بزيادتها ، بل كان من الأولى بهم أنْ يقولوا : هي لام الجر التي يجوز أن تلحق معمول الفعل المتعدي لواحد إذا تقدم عليه، كما يجوز لها أن تلحق معمول المشتق الناصب مفعولًا به واحدًا.[٤]

ويرى الباحث أنه - رحمه الله - قد كان محقًّا فيما ذهب إليه ، ويدلك على ذلك اضطراب النحاة في هذه المسألة ، فهذا ابن هشام تراه في المغني يقر بزيادة لام التقوية [٥]، إلا أنه يتراجع عن ذلك في أوضح المسالك فيرى أنَّ هذه اللام ليست زائدة محضة ولا معدية محضة ، بل هي بينهما .[٦]

وتفسير ذلك أنَّ ابن هشام لما رأى أنَّ الفعل يمكنه أنْ يصل إلى معموله بغير هذه اللام وأنَّ هذه اللام قد تسقط ومع ذلك يبقى العمل اضطرب في رأيه فرأى أنَّ هذه اللام المقوية ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل الضعف الذي نزله منزلة اللازم ، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها ، بل هي بينهما ، فهي منزلة بين منزلتين .

وإزاء هذا الاضطراب في قول ابن هشام ، رأى الشيخ خالد أنَّ في كلامه تناقضًا ، فكيف يمكن أن تكون اللامُ زائدةً وغيرَ زائدةٍ في آن واحد ؟ ، قال [٧]: (وهو مشكل ، فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء ، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح ، فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد ، وهو ممتنع لأدائه الجمع بين متنافيين .)

ومن خلال هذا النقل يتبين لنا أنَّ عباس حسن - رحمه الله - قد كان محقًّا حينما حاول أن يُخَلِّص النحاة من هذا الاضطراب ، والإشكال الذي أقحموا انفسهم فيه .

---

[١] سورة يوسف ، آية : ٤٣
[٢] سورة البقرة ، آية : ٩١
[٣] سورة هود ، آية :١٠٧
[٤] انظر : النحو الوافي ١٨٤/٢-١٨٥ الحاشية
[٥] انظر : مغني اللبيب ٢٤٢/١
[٦] انظر : أوضح المسالك ٣٢/٣
[٧] شرح التصريح على التوضيح ٦٦٠/١

تأخر المصدر عن معموله شبه الجملة

من شروط إعمال المصدر العدمية ألا يتأخر عن معموله، فلا يجوز أعجبني زيدًا ضربُك " ، وعلل النحاة لذلك بأنَّ المصدر هنا مقدرٌ بحرف مصدري والفعل ، والحرف المصدري موصول ، والفعل صلته ، فكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول لا يتقدم المعمول على المصدر ، لتضمنه الموصول والصلة .[١]

ولم تسلم للنحاة قاعدتهم فقد جاء ما قبل المصدر متعلقًا به من جهة المعنى تعلق المعمول بالعامل ، وأمثلة ذلك عديدة ، منها قول الشاعر [٢] :

وَبَعْضُ الْحلمِ عِنْدَ الجهـ ـلِ للذِّلةِ إِذْعَانُ

وكي تسلم للنحاة قاعدتهم لجؤوا إلى تأويل هذا الشاهد وغيره من الشواهد، فقالوا بتعلق ما تقدم بمصدر آخر محذوف لدلالة الموجود عليه ، كأنه قال : وبعض الحلم إذعان للذلة إذعان ، أو يعد هذا في النادر.[٣]

على أنَّ من النحويين من أجاز تقديم الجار والمجرور والظرف [٤]، وعليه فلا إشكال في هذا الشاهد وما شابهه ، ونُسب هذا الرأي للسهيلي[٥] ، واستُدِل له بقوله تعالى [٦]: " لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا " وقولهم : " اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجًا ومخرجًا " .

وقد استحسن عباس حسن - رحمه الله - الأخذ برأي السهيلي ، مستدلًا بالبيت السابق ، وبقوله تعالى [٧]: " فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ..." وقوله تعالى [٨]: " لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا " ، وقوله تعالى [٩]: " وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ " وقولهم : " اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجًا " ، ثم اعترض على تكلف النحويين، ولجوئهم إلى المنع والتأويل بقوله [١٠]: (ولا داعي للتكلف والتأويل للمنع من غير داع ، وبخاصة في القرآن .)

---

[١] انظر : شرح التصريح ٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ٦٩٠ ،والمساعد ٢٣٤/٢ ،والبحر المحيط ٣٥٤/٧ ، وهمع الهوامع ٦٩/٥

[٢] البيت من الهزج ، وهو منسوب لشهلِ بن شيبانَ الزَّمَّانِيّ ، الملقب بالفِنْد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٨/١ ، وهو من شواهد شرح التسهيل ١١٤/٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ٦٩٠ ، والمساعد ٢٣٤/٢، وهمع الهوامع ٦٩/٥ ، وتمهيد القواعد ٢٨٣٧/٦

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١١٣،١١٤/٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ٦٩٠،والمساعد ٢٣٤/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٨٣٧/٦

[٤] انظر : شرح التسهيل للمرادي ٦٩٠ ، والمساعد ٢٣٤/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٨٣٧/٦ ، والدر المصون ٣٢٢/٩، واللباب لابن عادل ٣٣٠/١٦

[٥] انظر : شرح قطر الندى ٢٢٧

[٦] سورة الكهف ، آية : ١٠٨

[٧] سورة الصافات ، آية : ١٠٢

[٨] سورة الكهف ، آية : ١٠٨

[٩] سورة النور ، آية : ٢

[١٠] النحو الوافي ٢١٦/٣

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ويوافقه الباحث فيما ذهب إليه ؛ إذ يُتَجوَّزُ في الظرف والجار والمجرور ما لا يتجوز في غيرهما ، كما أنَّ في إجازة التقديم راحةً من عناء تكلف التأويل بغير داع في الشواهد السابقة وأمثالها ، ويضاف إلى تلك الشواهد طائفة أخرى من الشواهد الشعرية ، منها قول عمرو بن أبي ربيعة [١]:

ظَنُّها بِي ظنُّ سوءٍ كلُّه وبها ظنِّي عفَافٌ وَكَرَم

وقوله [٢]:

طَالَ عَن آلِ زينبَ الإعراضُ للتعدِّي وما بنا الإبْغَاضُ

وقد أخذ بهذا الرأي من المحدثين الشيخ مصطفى الغلاييني[٣] ، ومحمود صافي في إعرابه لقوله تعالى " فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ... " ، قال[٤]: (" معه " ظرف منصوب متعلق بحال من فاعل بلغ ...) ثم قال في الحاشية [٥]: (...ويجوز تعليقه بالسعي على الرغم من تقدم المعمول على المصدر ، إذ يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره .)

---

[١] البيت من الرمل ، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه صـ ٣٤٠ ، وروايته في الديوان : " ظنها بي ظن سوء فاحش " ، وهو من شواهد شرح التسهيل ١١٣/٣ ، وتمهيد القواعد ٢٨٣٧/٦

[٢] البيت من الخفيف ، ولعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه صـ ٢٠٨ ، وروايته في الديوان : " من آل زينب " ، وهو من شواهد شرح التسهيل ١١٤/٣ ، وتمهيد القواعد ٢٨٣٧/٦

[٣] جامع الدروس العربية ٢٧٨/٣

[٤] الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه لمحمود صافي ٧٤/١٢ ، دار الرشيد ، دمشق ، بيروت ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م

[٥] المرجع السابق ، نفس الصفحة

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

إعمال اسم المصدر

قُسِّم اسمُ المصدر إلى نوعين : علم ، وغير علم . فالعلم : ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ؛ لتَضَمُّن الإشارة إلى حقيقة ، كَيَسَارٍ ، و بَرَّة ، وفَجَارِ ، فهذه وأمثالُها لا تعمل ؛ لمخالفتها المصادر الأصلية ، فهي لا تدل على الشياع ، ولا تضاف ، ولا تقبل الألف واللام ، ولا توصف ، ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل بالفعل . ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل أو تبيين نوعه أو مرَّاته . [١]

وغير العلم من ضربي اسم المصدر ما كان أصل وضعه لغير المصدر من الأسماء التي أخذت من مواد الأحداث لغيرها ، كالثواب ، والعطاء ، والطحن ، والرعي ، وغير ذلك ، فالثواب لما يُثاب به ، والعطاء لما يُعطى ، والطحن لما يُطحن ، والرعي لما يُرعى ، وقد اختلف النحاة في هذا الضرب من جهة العمل هل يعمل أم لا ؟ ، ولهم في ذلك مذاهب ، أهمها ما يلي :

المذهب الأول : وهو مذهب البصريين ، ويرى أصحاب هذا المذهب أنَّ أسم المصدر غير العلم لا يعمل مطلقًا ، وكل ما جاء مما ظاهره أنه منصوب باسم المصدر من هذا النوع فليس كذلك ، بل العامل محذوف وهو فعل يدل عليه المذكور ، وحجتهم في ذلك أنَّ الأصل في هذه الأسماء أنها وضعت للدلالة على الذات ، فالغسل وضع لما يُغسل به ، والوضوء وضع لما يُتوضأ به ....ثم استعمل في الحدث ، فالاسمية المحضة هي الأصل ، والاسم المحض أبعد ما يكون عن الحدث ، الذي يقتضي محدثًا ، ومحلًا يقع عليه الحدث ، فلذلك كان عدم إعماله هو الوجه الذي ارتضاه البصريون .[٢]

المذهب الثاني : يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ اسم المصدر غير العلم يعمل مطلقًا ؛ قياسًا على المصدر لشدة الشبه بينهما ، وهو مذهب الكوفيين ، والبغداديين .[٣]

وقد اعتمد أصحاب هذا الفريق على السماع ، فقد ورد إعماله كثيرًا في الشعر والنثر ، ومن استعماله في الشعر قول الشاعر[٤] :

بِعِشْرَتِكَ الكرامَ تعدُّ مِنهُم فَلا تُرَيَنْ لِغيرِهُمُ أَلُوْفَا

---

[١] انظر : شرح التسهيل ١٢١/٣-١٢٢

[٢] انظر : أوضح المسالك ٢١١/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، وشرح التصريح ٧/٢، والمساعد ٢٤٠/٢، وهمع الهوامع ٧٧/٥ ، وشرح شذور الذهب ٤٢٣

[٣] انظر : أوضح المسالك ٢١١/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، وشرح التصريح ٧/٢، والمساعد٢٤٠/٢، وهمع الهوامع ٧٧/٥ ، وشرح شذور الذهب ٤٢٣

[٤] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٢٣/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٠٠/٣ ،وشرح الأشموني ٣٣٦/٢

وقول الآخر[١] :

قالوا كلامُكَ هندًا وهي مُصِيْغَةٌ يشفيك قُلتُ صحيحٌ ذاك لَو كَانَا

ومن استعماله في النثر قول العرب [٢]: " أعجبني دهنُ زيدٍ لِحْيَتَه " .

أما عباس حسن - رحمه الله - فبالرغم من إقراره بقياسية إعمال اسم المصدر إلا أنه يعترض على استخدامه داعيًا إلى العدول عن استخدامه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، قال [٣]: (وإعمالُ اسمِ المصدر- مع قياسيته - قليلٌ ، والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ...)

ويرى الباحث أنَّ في كلامه - رحمه الله - تناقضًا ، ذلك لأنه على الرغم من إقراره بقياسية إعمال اسم المصدر إلا أنه يدعو إلى الابتعاد عن استخدامه، والعدول عنه إلى المصدر ، وعلته في ذلك قلة إعمال اسم المصدر في فصيح الكلام قياسًا على إعمال المصدر ، ومعلوم أنَّ قلة الشواهد لا تمنع القياس ، فالعبرة بورود ذلك في الكلام أو عدم وروده .

كما يرى الباحث أنَّ محاولة العدول عن إعمال اسم المصدر إلى المصدر ستلجئنا إلى التأويل والتقدير في الشواهد السابقة ، وهو الذي طالما دعا عباس حسن - رحمه الله - إلى النفور منه والابتعاد عنه ، فكان الأولى به الإقرار بجواز إعمال اسم المصدر في فصيح الكلام هروبًا مما دعا إلى الفرار منه مرارًا .

لذا يرى الباحث أنَّ الصواب مع القائلين بجواز إعمال اسم المصدر المأخوذ من مادة الحدث مطلقًا؛ وذلك للأسباب الآتية :

١- شدة الشبه بينه وبين المصدر ، فالملاحظ أنَّ اسم المصدر غير العلم ما هو إلا مصدرٌ لم يلتقِ التقاءً كاملًا مع جميع أصوات فعله المستخدم في الموضع المقصود ، فعندما يُقال بعدم إعماله فإنني أرى في ذلك تناقضًا ؛ لإجازتهم إعمال المصدر دون إعمال اسم المصدر .[٤]

---

[١] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٤٢٣ ، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٣، وروايته في شرح التسهيل بـ " دعدًا " بدلًا من " هندًا "

[٢] المساعد ٢٤١/٢

[٣] النحو الوافي ٢٢١/٣

[٤] انظر: النحو العربي لإبراهيم بركات ٤٦٠/٣، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٢- ورود السماع بذلك نظمًا ، ونثرًا ، ويضاف إلى ما سبق الاستدلال به مجموعة أخرى من الشواهد ، منها [١] :

أكفرًا بعد ردَّ المَوتِ عَنِّي وَبعدَ عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا

وقول الشاعر [٢]:

إذا صَحَّ عَوُن الخَالِقِ المَرْءَ لمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِن الآمالِ إلا مُيَسَّرًا

وقول الآخر [٣]:

لأنَّ ثَوابَ اللهِ كلَّ مُوَحدٍ جنانٌ من الفردوسِ فيها يُخَلَّدُ

٣- في الأخذ بهذا الرأي بُعْدٌ وهروبٌ من التأويل والتقدير الذي لجأ إليه البصريون في الأمثلة السابقة ، فهم يقدرون عاملًا محذوفًا يدل عليه العامل المذكور ، ومعلوم أنَّ ذلك بعيد كل البعد عن الذوق اللغوي السليم ، وفيه الكثير من التكلف و التمحل .

---

[١] البيت من الوافر، وهو للقطامي في الدرر ٤٠٨/١ ، ٣١٢/٢ ، وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ ٦٩٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٣/٣، وشرح المفصل ٢٠/١ ، وشرح شذور الذهب ٤٢٢ ، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، وهمع الهوامع ٧٧/٥

[٢] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٢٣/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٠٠/٣ ، والمساعد ٢٤٠/٢

[٣] البيت من الطويل ، وهو منسوب لحسان بن ثابت في الدرر٣١٢/٢ ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ ٦٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٣/٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٢٢ ، وهمع الهوامع ٧٨/٥

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

خـــاتمـــــة

الحمد لله الذي ختم الرسالات برسالة الإسلام ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد سيد الرسل الكرام ، وبعد :

فقد تبين من خلال البحث أنَّ الفكر الاعتراضي لدى عباس حسن - رحمه الله - قد كان مدفوعًا بمجموعة من الأسباب التي دعته إلى انتهاج ذلك الفكر ، وإذا حاولنا تلمس أهم تلك الأسباب ، سنجدها محصورة في الرغبة في التيسير والتسهيل ، أو محاولِته - رحمه الله - ربطَ كتابِه بالأساليب اللغوية الحديثة ، ومراعاة حاجة المتكلمين اليوم ، ومن أهم تلك الأسباب حرصُه - رحمه الله - على تجنب اللبس ومنعِ الغموض ، ورفضِ الآراء والأساليب التي كان يرى فيها خروجًا على القواعد العامة للغة ، ويضاف إلى ما سبق حرصُه - رحمه الله - على الاعتداد بالسماع ، واعتباره الدافعَ الأولَ لاعتراضاته .

وقد لوحظ في تلك الاعتراضات مجموعةٌ من الملاحظات التي نحاول إجمالها فيما يلي :

١- أنَّ عباس حسن - رحمه الله - قد كان محقًّا في أكثر اعتراضاته على خلافات النحاة وآرائهم الجدلية ؛ لأنَّه كان في أكثر حالاته مجرد جدال، وخلاف عقلي منطقي عقيم ، لا فائدة منه ، ولا ثمرة من ورائه تعود على الدرس اللغوي ، ولكننا لا يمكننا اعتماد هذا القول على إطلاقه ، فقد وجدنا أنه قد يكون لذلك الخلاف ثمرة وفائدة في بعض الأحيان ، لذا رأى الباحث أنه - رحمه الله - قد جانبه الصواب حين اعترض على خلافات النحاة حول حقيقة اسم الجنس الجمعي ، من حيث جمعه أو إفراده .

٢- أنه - رحمه الله - قد كان مصيبًا في كثير من الاعتراضات التي شنها على جمهور النحاة ، إلا أنَّ رغبته في الاعتراض جعلته أحيانًا ينسب لجمهور النحاة ما ليس لهم ، وقد تكرر ذلك في أكثر من موضع ، ومن ذلك ما يلي :

أ- نسبته للنحاة اختلافهم في زيادة واو اللصوق ، أقياسية هي أم سماعية ؟ ، وذكر أنَّ الأرجح عندهم أنها سماعية ، ثم اعترض على هذا الرأي بحجة مجيئها في القرآن الكريم ، وقد تبين لنا بالبحث خطأ هذا الاعتراض ، وتلك النسبة .

ب- اشتراطه خماسية الأسماء التي لم يسمع لها من العرب جمع تكسير لجمعها بالألف والتاء ، ونسبته ذلك الشرط للأكثرية ، واعتراضه على ما خالف ذلك الشرط ، وبالبحث تبين أن هذا الشرط منتقض بما نقلناه عن سيبويه وغيره .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ج- نسبته للجمهور اشتراطهم في العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فإن لم يصلح لمباشرة العامل ولا هو بمعنى ما يصلح لذلك ، أضمر له عامل ، ويكون من عطف الجمل ، ثم اعتراضه على هذا الرأي ، وقد تبين بالدراسة أن الجمهور براء من هذا القول ، إنما هو قول ابن مالك ، وقد أنكر عليه الجمهور ذلك .

٣- أنه - رحمه الله- بالرغم من إصابته في أغلب اعتراضاته على الآراء والمذاهب النحوية إلا أنه أحيانًا قد يصف تلك الآراء والمذاهب بما ليس فيها ، ومن ذلك وصفه للمذهب الكوفي المجيز لإدخال " أل" على العدد المضاف والمضاف إليه معًا بأنه مذهب قوي الحجة ، بالرغم من افتقار ذلك المذهب للأدلة والشواهد ، إذ لم يعتمد إلا على شاهد واحد مسموع ، مردود بالشذوذ .

٤- أنه - رحمه الله - أحيانًا لا يتحقق من صحة نسبة الآراء لأصحابها ، ومن ذلك اتِّبَاعه لأبي حيان والسيوطي في نسبة إجازة توسط الخبر المقترن بـ " أن " بين أفعال المقاربة وأسمائها للمبرد وأبي علي الفارسي ، وبالبحث تبين أنهما على خلاف ذلك الرأي .

٥- أنه - رحمه الله - قد كان مصيبًا في أغلب الاعتراضات التي شنها على بعض اللغات والأساليب الواردة عن العرب ، إلا أنَّ رغبته في الاعتراض جعلته أحيانًا يعترض على لغات وأساليبَ عربيةٍ فصيحةٍ لا داعي لإنكارها ، ومن ذلك ما يلي :

أ- اعتراضه على الأسلوب الذي يجري فيه الضمير على غير صاحبه ، ودعوته إلى عدم صياغة نظائر لهذا الأسلوب ، بحجة ما في الأسلوب من لبس وغموض ، وقد تبين أن هذا الأسلوب - وفق الرأي الكوفي - لا لبس فيه ولا غموض ؛ لأنه إذا أحس العربي إمكانية اللبس أتبع كلامه بالضمير الذي يزيل ذلك اللبس ، ويدفع ذلك الغموض .

ب-اعتراضه على لغة بني تميم المهملة لـ " ما " ، ودعوته إلى إهمال تلك اللغة وعدم الأخذ بها بالرغم من إقراره بصحتها ، وبالرغم من تأكيد النحاة على قياسية تلك اللغة .

ج- اعتراضه على اللغة المجيزة لنصب المفعول معه بعد " ما " و " كيف" الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في العمل ، وليس ذلك إلا تمسكًا منه بفكرة العامل ، وإهمالًا لجانب المعنى ، بالرغم من أنه كثيرًا ما عاب على النحاة تمسكهم بتلك الفكرة .

٦- اضطرابه وعدم وضوح موقفه تجاه بعض اللغات والأساليب الواردة عن العرب ، ومن ذلك موقفه تجاه اللغة التي تبيح دخول " أل " على العدد المضاف دون المضاف إليه ، فليس في كلامه صريح الرفض أو القبول ،

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ومن ذلك أيضًا موقفه تجاه لغة " أكلوني البراغيث "، واللغة التي تجيز رفع المستثنى بعد الكلام التام الموجب ، فبالرغم من دعوته إلى الفرار من تلك اللغات والبعد عنها ، إلا أنه يرى بجواز محاكاة ظاهر النص القرآني المجيز لتلك اللغات ، ويرفض تأويلات النحاة لتلك النصوص .

٧- أن عباس حسن - رحمه الله - قد كان مصيبًا في أغلب اعتراضاته على التأويل النحوي الذي كان في أغلب حالاته مجافيًا للواقع اللغوي المنطوق ، ومستندًا على مجهود ونظر عقلي عميق وصل أحيانًا إلى درجة التعمية والإلغاز ، إلا أن الأمر ليس على إطلاقه ، فقد لوحظ أنه أحيانًا قد يكون لذلك التأويل ضرورة ملحة ؛ كي تستقيم للنحاة قواعدهم ، ولذا لم يكن التوفيق حليفًا له حين اعترض على تأويلات الجمهور التي تحول دون العطف بالرفع على محل اسم " إنَّ " قبل مجيء الخبر، فقد رأينا أن من الشواهد ما لا يمكن تخريجه إلا على مذهب الجمهور .

٨- عدم التزامه - رحمه الله - بمنهجه الرافض للتأويل ، فتراه أحيانًا يعترض على الآراء الميسرة المانعة للتأويل ، ويختار غيرها من الآراء المحوجة للتأويل ، ومن ذلك ما يلي :

أ- اعتراضه على قول الفراء المجيز لكون الجملة فاعلًا بشرط إسنادها إلى فعل قلبي معلَّق عن العمل ، واختياره لرأي الجمهور المانع لكون الجملة فاعلًا مطلقًا ، وقد رأت الدراسة أن في الأخذ برأي الفراء مراعاة للواقع اللغوي المنطوق الذي يشهد به صريح النص القرآني الكريم ، ولا حاجة معه إلى ذلك التأويل والتمحل الذي كثيرًا ما حاول صاحبنا الفرار منه .

ب- أخذه برأي ابن مالك القائل بإعراب " غير " ، و" مثل " و" دون " ، و" بين " إذا أضيفت إلى مبني ، والاعتراض على رأي الجمهور القائل ببنائها ، وقد وضحت الدراسة أن الأخذ برأي ابن مالك محوج إلى التأويل وبخاصة في الآيات القرآنية الكريمة ، التي طالما رفض صاحبنا التأويل فيها .

ج- اعتراضه على إعمال اسم المصدر ، وقد رأت الدراسة أن ذلك الاعتراض سيلجئنا إلى التأويل والتقدير الذي طالما دعا صاحبنا إلى الفرار منه .

٩- أن عباس حسن- رحمه الله - قد أصاب في أغلب اعتراضاته على تعليلات النحاة للظواهر اللغوية ؛ لأنها كانت في أغلب حالاتها تقوم على تعليلات وتفسيرات فلسفية لا علاقة لها بالواقع المنطوق ولا السليقة اللغوية ، إلا أن تلك التعليلات لم تكن دائمًا مجافية للواقع ، وموغلة في النظرة المنطقية الفلسفية ، بل كانت تهدف أحيانًا إلى الحفاظ على استقامة القواعد اللغوية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وجريانها على وتيرة واحدة ، لذا لم يكن - رحمه الله - مصيبًا في بعض اعتراضاته على تلك التعليلات ، ومن ذلك اعتراضه على تعليلات النحاة التي تحول دون إعراب الوصف المطابق لما بعده في غير الإفراد مبتدأ .

١٠-أنَّ رغبته - رحمه الله - في الاعتراض على التعليل النحوي قد ألجأته إلى اعتراضات قديمة مردودة ، قد سبق للنحاة الرد عنها ، ومن ذلك اعتراضه على تعليل النحاة للتنوين في جمع المؤنث السالم ، ونون الجمع في المذكر السالم بأنهما قائمان قائم مقام التنوين في المفرد للدلالة على تمام الاسم .

١١-أنَّ الأخذ بمبدأ التيسير نهج له وجاهته ، واحترامه ، ولا يسعنا إلا التسليم بقبوله والأخذ به ما دام مراعيًا للأصول اللغوية العامة ، وأحكام اللغة وضوابطها ، أما إذا اصطدم بتلك الأصول والأحكام والضوابط فلا مجال أمامنا إلا رفضه وعدم الاعتداد به ؛ لذا قد حَسُنَ الأخذ بهذا المبدأ في أغلب الاعتراضات ، إلا أنه لم يحسن الأخذ به حين اعترض - رحمه الله - على رأي أبي علي الشلوبيني القائل بمنع توسط الخبر المقترن بـ " أن " بين أفعال المقاربة وأسمائها.

١٢- أن مذهبه في التيسير جعله يتغافل أحيانًا عن الفرق بين المعاني ، ويتجاهل المقاصد البلاغية التي يريدها المتكلم ، ومن ذلك دعوته إلى دمج بابي عطف البيان والبدل في باب واحد ، وعدم الاعتداد بأي فرق بينهما .

١٣-أنه - رحمه الله - بالرغم من انتهاجه لفكر التيسير والسهولة إلا أننا وجدناه أحيانًا يحيد عن هذا المنهج ، ومن ذلك رفضه للرأي الميسر الذي يجيز دخول الواو على خبر الأفعال الناسخة ، ومن ذلك أيضًا رفضه للرأي المجيز لكتابة " إذن " بالنون مطلقًا ، بالرغم مما في هذين الرأيين من سهولة ويسر .

١٤-أن محاولة عباس حسن - رحمه الله - ربط كتابه بالأساليب اللغوية الحديثة ، ومراعاة حاجة المتكلمين اليوم ، وموافقة الواقع اللغوي المعاش محاولة مشكورة ولها وجاهتها ، ما دامت مراعية للأصول اللغوية العامة ، وأحكام اللغة وضوابطها ، أما إذا اصطدمت بتلك الأصول والأحكام والضوابط فلا مجال أمامنا إلا رفضها وعدم الاعتداد بها ؛ لذا فقد حَسُنَ الأخذ بهذا المبدأ في أغلب الاعتراضات ، إلا أنه لم يحسن الأخذ به حين اعترض - رحمه الله - على على استخدام " ما " التميمية ، ودعوته إلى عدم الأحذ بها ، بالرغم من اعترافه بصحتها ، وبالرغم من تأكيد النحاة على قياسيتها .

١٥-أنَّ حرص عباس حسن - رحمه الله - على تجنب اللبس ومنع الغموض جعل التوفيق حليفه في أغلب الاعتراضات التي استند فيها على هذا المبدأ ، ولكن لوحظ أنه أحيانًا ما يدعو إلى تجنب الأسلوب بحجة ما به من لبس وغموض

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ثم يتبين بالبحث خلو الأسلوب من ذلك ، كما في اعتراضه على الأسلوب الذي يجري فيه الضمير على غير صاحبه .

١٦-أن الخروج على القواعد العامة للغة كان سببًا مهمًا من الأسباب التي دعت عباس حسن - رحمه الله - للاعتراض في أكثر من مسألة ، وقد صح أخذه بهذا المبدأ في أكثر من اعتراض ، إلا أنه لم يلتزم بتلك الفكرة في بعض اعتراضاته ، فقد خالف ذلك المبدأ حين اعترض على رأي الجمهور المانع لدخول نون الوقاية على الأسماء المعربة ، وقد رأت الدراسة أن الأولى الأخذ برأي الجمهور ، حرصًا على اطراد القواعد ، وإيثارًا للأشهر .

١٧- أن ضعف الرأي ، أو فساده كان سببًا من جملة الأسباب التي دعت عباس حسن - رحمه الله - للاعتراض ، وقد صح أخذه بهذا السبب في أكثر من موضع ، ولكن يؤخذ عليه - رحمه الله - أنه أحيانًا قد يرمي الرأي بما ليس فيه ، ومن ذلك اتهامه لمذهب سيبويه وأكثر النحاة القائل بجواز حذف مفعولي ظن وأخواتها اقتصارًا ، بأنه قول فيه مفسدة ، قال [١]: (ولا التفات لمن أباح " الاقتصار " ، وهو الحذف بغير دليل ؛ لأنَّ هذه الإباحة مفسدة) ، وقد بينت الدراسة عدم صحة ذلك الاتهام .

١٨-أنَّ اعتماده - رحمه الله - على السماع جعل التوفيق حليفه في أغلب الاعتراضات التي اعتمد فيها على هذا المبدأ ، إلا أنه قد لوحظ اضطرابه في استخدام ذلك المعيار ، ففي الوقت الذي يدعو فيه دائمًا إلى عدم التأويل في آيات القرآن الكريم ، وصحة محاكاة ظاهر النص القرآني في كافة الأحوال ، تراه يرفض الأسلوب الذي يجيز الفصل بين المتضايفين بالرغم من ورود قراءة سبعية تؤيده ، وهي قراءة ابن عامر- رضي الله تعالى عنه -.

وبعد ....

فإني في خاتمة بحثي هذا آمل أن أكون قد وفقت في تقديم صورة واضحة لأهم السمات والخصائص العامة المميزة للفكر الاعتراضي الذي اتسم به كتاب " النحو الوافي "، وقد بذلت في ذلك طاقتي ما وسعني الجهد ، راجيًا من الله عز وجل أن يجعل عملي موضع الرضا والقبول ، فإن أصبت فذلك الذي أبتغيه ، وهو من فضل الله ومنته ، وما كان فيه من هفوات فمن نفسي ، وحسبي أني توخيت الصواب . والله أسأل أن يهديني سواء السبيل ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الباحث

---

[١] النحو الوافي ٥٧/٢

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

قائمة بأهم المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ، تحقيق الدكتور طارق الجنايني ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد محمد البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

٣- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢ م .

٤- أدب الكاتب لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، حققه، وعلق حواشيه ، ووضع فهارسه محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، بلا تاريخ .

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٦- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي،١٤١٣هـ ١٩٩٣م

٧- أسرار العربية لابن الأنباري ، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .

٨- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، بلا تاريخ .

٩- الأصول في النحو لأبي بكر حمد بن سهل بن السراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ،١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

١٠- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، تأليف الدكتور فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي بحلب الطبعة الخامسة ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩ م .

١١- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ، حققه وقدم له الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

١٢- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، تأليف محيي الدين الدرويش ، اليمامة للطباعة والنشر ، دمشق بيروت ، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

١٣- إعراب القرآن للنحاس ، اعتنى به الشيخ خالد العلي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ ، ٢٠٠٨م .

١٤- الإعراب والبناء ، دراسة في نظرية النحو العربي ، تأليف د/جميل علوش ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

١٥- أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل ، بيروت ، دار عمار ، عمان ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م .
١٦- أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
١٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق ودراسة د / جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه د/ رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م.
١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .
١٩- الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني بغداد ، ١٩٨٢م .
٢٠- البحث النحوي عن الأصوليين تأليف / مصطفى جمال الدين ، من منشورات دار الهجرة ، إيران ، قم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.
٢١- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ علي محمد عوض ، شارك في تحقيقه د/ زكريا عبد المجيد النوني ، د/ أحمد النجولي الجمل،قرظه أ- د/عبدالحي الفرماوي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٢٢- بحوث ومقالات في اللغة ، تأليف د/ رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر.
٢٣- البخلاء للجاحظ ، حقق نصه وعلق عليه طه الحاجري ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة .
٢٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع السبتي ، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .
٢٥- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨ م .
٢٦- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧٦م
٢٧- تتمة الأعلام للزركلي ، وفيات ١٣٩٦- ١٤١٥هـ ، ١٩٧٦- ١٩٩٥م يليه المستدرك الأول والثاني ، تأليف محمد خير رمضان يوسف ، دار ابن حزم ،بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .
٢٨- التحرير والتنوير ، تأليف الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٨٤م.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٢٩- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق د/ عباس مصطفى الصالحي ، الناشر دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
٣٠- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دارالقلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
٣١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .
٣٢- التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية ، تأليف د/عبدالرحمن محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.
٣٣- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ، ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،١٤٠١هـ ، ١٩٨١م.
٣٤- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
٣٥- التوطئة لأبي علي الشلوبيني ، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .
٣٦- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه لمحمود صافي ، دار الرشيد ، دمشق ، بيروت ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .
٣٧- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٨هـ .
٣٨- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه الدكتور أحمد عبدالسلام ، خرج أحاديثه أبوهاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
٣٩- جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٤٠- حاشية الأميرعلى مغني اللبيب ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ،بلا تاريخ.
٤١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بلا تاريخ .
٤٢- حاشية الشمني على مغني ابن هشام ، مطبعة محمد أفندي مصطفى ، بلا تاريخ .
٤٣- حاشية الشيخ ياسين بن زين العابدين العليمي الحمصي على شرح التصريح ، الطبعة الثانية ، المطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣٢٥هـ .
٤٤- حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠هـ ، ١٩٧١م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٤٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، أمام الباب الأخضر سيدنا الحسين ، بلا تاريخ .
٤٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م.
٤٧- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، تحقيق / محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
٤٨- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي : (الأخفش - الكوفيون) ، تأليف الدكتور عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، آزار – مارس ، ١٩٨٢ .
٤٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، بلا تاريخ .
٥٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
٥١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .
٥٢- درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، تحقيق وتعليق عبدالحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجيل بيروت ، مكتبة التراث الإسلامي القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م.
٥٣- ديوان ابن مقبل ، تحقيق د/ عزة حسن ، دار الشروق العربي ، بيروت ، لبنان ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥م .
٥٤- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد الحسن السكري ، المتوفي سنة ٢٩٠هـ ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الثانية المنقحة والمصححة ، ١٩٩٨م ، ١٤١٨هـ .
٥٥- ديوان أبي دَهْبَل الجُمْحي ، رواية أبي عمرو والشيباني، تحقيق عبدالعظيم عبدالمحسن ، مطبعة القضاء في النجف الأشرف ط١ ،١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .
٥٦- ديوان أبي النجم العجلي " الفضل بن قدامة " ، جمعه ، وشرحه ، وحققه الدكتور محمد أديب عبدالواحد جمران ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م .
٥٧- ديوان الأحوص، تحقيق عادل سليمان جمال، قدم له د/ شوقي ضيف ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٢ ، ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
٥٨- ديوان الأخطل ، شرحه وصنف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصرالدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٥٩- ديوان الأعشى الكبير " ميمون قيس " ، شرح وتعليق د/ محمد حسين ، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية .
٦٠- ديوان امرئ القيس في ديوانه ، اعتنى به وشرحه عبدالرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .
٦١- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، قدم له وشرحه مجيد طراد ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .
٦٢- ديوان تأبط شرًّا، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
٦٣- ديوان حسان بن ثابت ، شرحه وكتب هوامشه ، وقدم له الأستاذ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
٦٤- ديوان ذي الرمة ، قدم له وشرحه أحمد حسن بسبح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .
٦٥- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدم له الأستاذ/علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م.
٦٦- ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق د/ يحيى الجيوري ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٩١م .
٦٧- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح د/ محمد يوسف نجم ، دار صادر، بيروت ، بلا تاريخ .
٦٨- ديوان العجاج ، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السلطي ، مكتبة أطلس ، دمشق .
٦٩- ديوان علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - ، جمع وترتيب عبدالعزيز الكرم ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م ، ١٤٠٩ هـ
٧٠- ديوان عمرو بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ فايز محمد ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩١٦هـ ١٩٩٦م .
٧١- ديوان عنترة ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي .
٧٢- ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ن بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
٧٣- ديوان قيس بن الملوح ، مجنون ليلي ، رواية أبي بكر الوالي ، دراسة وتعليق يسري عبدالغني ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩م.
٧٤- ديوان كعب بن زهير ، حققه وشرحه وقدم له الأستاذ علي فاعور منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .
٧٥- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق حمدو طماس ، دارالمعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
٧٦- ديوان النَّمِر بن تَولَب الْعُكْلِي ، جمع وشرح وتحقيق د/ محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٧٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق أ . د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٠م .
٧٨- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوي ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، بيروت ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .
٧٩- سنن الدارقطني ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ ٢٠١١م
٨٠- شرح ابن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ،دار مصر للطباعة ، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
٨١- شرح ابن الناظم ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
٨٢- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دارة العلوم الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
٨٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م .
٨٤- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ، تحقيق د/ علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
٨٥- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د/ عبدالرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والإعلان ، ط١ ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م.
٨٦- شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان بالمنصورة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م ، ١٤٢٧هـ .
٨٧- شرح التسهيل لناظرالجيش، دراسة وتحقيق أ.د / علي محمد فاخر ، أ. د / جابر محمد البراجة ، أ . د/ إبراهيم جمعة العجمي ، أ . د / جابر السيد مبارك ، أ. د / علي السنوسي محمد ، أ . د/ محمد راغب نزال ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
٨٨- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٨٩- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي ، تحقيق ودراسة من الأول حتى باب المخاطبة ، إعداد الدكتورة سلوى محمد محمد عرب ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالى ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤١٩هـ .
٩٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، قدم له ، ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار ، إشراف د/ أميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
٩١- شرح الدماميني على المغني ، صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية ، الناشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م
٩٢- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، نشره أحمد أمين ،عبدالسلام هارون، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ ١٩٩١م .
٩٣- شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦م .
٩٤- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، مع شرح شواهده للعلامة عبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
٩٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الطلائع مدينة نصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
٩٦- شرح شواهد المغني للسيوطي ، مكتبة الحياة ، بيروت ، بلا تاريخ .
٩٧- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق / محمد خير طعمه حلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، بلا تاريخ .
٩٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٩٩- شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية ، بلا تاريخ .
١٠٠- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ، تحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد ، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
١٠١- شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٠هـ .
١٠٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي ، دراسة وتحقيق د/ الشريف عبدالله على الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ط١- ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
١٠٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق د/ طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط١، ١٤٠٥هـ ، ط٢ ، ١٤١٣هـ .
١٠٤- صحيح مسلم ، نظر محمد الفاريابي ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .
١٠٥- ضرائر الشعر لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ـ الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
١٠٦- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الآلوسي ، شرحه محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية ، مصر ١٣٤١هـ .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

١٠٧- ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم ، تأليف الدكتور أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤م .
١٠٨- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي ، حققه وقدم له دكتور سلمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
١٠٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا، وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي ، قام بإخراجه وصححه ، وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت لبنان .
١١٠- في التطبيق النحوي والصرفي ، تأليف دكتور عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٢ م .
١١١- في علم النحو ، تأليف د/ أمين علي السيد ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ١٩٩٤م.
١١٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، الطبعة الثامنة ، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .
١١٣- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤م إلى ١٩٨٧م ، أعدها وراجعها محمد شوقي أمين عضو المجمع ، وإبراهيم الترزي رئيس قطاع المجمع ، القاهرة ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ،١٩٨٩م .
١١٤- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا و دراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥م ، ١٩٩٥م ، تألف خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دارالتدمرية، دارابن حزم، بيروت ،لبنان ط١ ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .
١١٥- قطوف من القرآن الكريم وأساليب العرب ، دراسة نحوية تطبيقية ، تأليف الدكتور فؤاد علي مخيمر ، مطبعة الحسين الإسلامية ، خلف الجامع الأزهر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩م .
١١٦- كافية للعلامة ابن حاجب ، مكتبة البشرى ، كراتشي ، باكستان ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
١١٧- الكامل للمبرد ، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
١١٨- كتاب الألفاظ والأساليب ، أعد المادة والتعليق عليها محمد شوقي أمين عضو المجمع ، ومصطفى حجازي المراقب العام بالمجمع .
١١٩- كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، بلا تاريخ .
١٢٠- كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة د/ محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
١٢١- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

١٢٢- اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني ، تحقيق د/ شوقي المعري ، مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .
١٢٣- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ على محمد معوض ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
١٢٤- لسان العرب لابن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت .
١٢٥- اللغة والنحو ، دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة ، تأليف الدكتور حسن عون ، مطبعة رويال ، خلف محكمة إسكندرية الشرعية ، الطبعة الأولى ١٩٥٢م .
١٢٦- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ، تأليف د/ فتحي بيومي حمودة ، بلا تاريخ .
١٢٧- مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ، تأليف ابتسام مرهون الصفار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨م .
١٢٨- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، الجمهورية العربية المتحدة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ١٣٩١هـ ١٩٧١م .
١٢٩- متن الألفية لابن مالك ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، لبنان ، بلا تاريخ
١٣٠- مجاز القرآن لأبي عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه د/ محمد فؤاد سزكين ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر ، بلا تاريخ .
١٣١- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعرف بمصر ، النشرة الثانية .
١٣٢- مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبعة ثانية مصورة ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٨٤م .
١٣٣- مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت .
١٣٤- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا " مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني " ١٩٣٤م -١٩٨٤م " ، أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين عضو المجمع ، إبراهيم الترزي المدير العام للتحرير والشئون الثقافية بالمجمع ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
١٣٥- مجيب الندا في شرح قطر الندى للعلامة الفاكهي ، تحقيق ودراسة د/ مؤمن عمر محمد البدارين ، الدار العثمانية للنشر ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م .
١٣٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالفتاح النجار ، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
١٣٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، دار ابن حزم ، بلا تاريخ .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

١٣٨- المخصص لابن سيده الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، بلا تاريخ .
١٣٩- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
١٤٠- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ، حققه وجمع إليه د/ عبدالفتاح سليم ، مكتبة الآداب ،القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م .
١٤١- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ، حققه الدكتور حسن بن محمود هنداوي ، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م .
١٤٢- المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي ، قرأه وعلق عليه الدكتور يحيى مراد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م ، ١٤٢٤هـ .
١٤٣- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
١٤٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، تحقيق الدكتور عبدالعظيم الشناوي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .
١٤٥- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة حتى عام ١٩٨٤، تأليف الدكتور ياسين أبو الهيجاء ، جامعة الإسراء كلية الآداب ، عالم الكتب الحديث ، جدارا للكتاب العالمي ، إربد ، الأردن ، الطبعة الأولى ،١٤٢٩هـ ٢٠٠٨ م .
١٤٦- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
١٤٧- معاني القرآن للكسائي ، تحقيق د/ عيسى شحاتة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م .
١٤٨- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .
١٤٩- معجم أخطاء الكتاب لصلاح الدين الزعبلاوي ، عني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه محمد مكي الحسني ، مروان البواب ، دار الثقافة والتراث ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ ، ٢٠٠٦ م.
١٥٠- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي ، صنفه د/ علي توفيق الحمد ، يوسف جميل الزعبي ، الناشر دار الأمل ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣م .
١٥١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤١١هـ ١٩٩١م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

١٥٢- المفصل في علم العربية للزمخشري ، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، بلا تاريخ .
١٥٣- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحرالمرجان ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ،١٩٨٢م .
١٥٤- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .
١٥٥- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ، تحقيق وشرح د/ شعبان عبدالوهاب محمد ، راجعه الدكتور حامد أحمد نيل ، الدكتور فتحي محمد أحمد جمعة ، بلا تاريخ .
١٥٦- المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، و عبدالله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م .
١٥٧- الملخص في ضبط قوانين العربية لأبي الحسين بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي ، تحقيق د/ علي بن سلطان الحكمي ، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
١٥٨- منهج الأخفش في الدراسة االنحوية ، تأليف عبد الأمير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، مكتبة دار التربية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ ، ١٩٧٥م .
١٥٩- المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ، تحقيق عبد الستار فراج ، نشر دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي، القاهرة ، ١٣٨١هـ ، ١٩٦١م .
١٦٠- الموضح المبين لأقسام التنوين تأليف محمد بن محمد أبي اللطف العشائر ، تحقيق ودراسة د/ محمد عامر أحمد حسن ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
١٦١- نتائج الفكر لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي ، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
١٦٢- نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي ، تأليف الدكتور أحمد عبدالستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م .
١٦٣- النحو الشافي ، تأليف الدكتور / محمود حسني مغالسة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .
١٦٤- النحو العربي لإبراهيم بركات ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م .
١٦٥- نحو القرآن ، تأليف أحمد عبدالستار الجواري ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، الناشر مكتبة اللغة العربية ، شارع المتنبي ، مجمع الزوراء ، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

١٦٦- النحو المصفى ، تأليف د/ محمد عيد ، الناشر مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٥م
١٦٧- النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ، بلا تاريخ .
١٦٨- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان ، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالحسين الفتيلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
١٦٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق وشرح د/ عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ،الكويت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

كما استعان الباحث ببعض الأبحاث العلمية المنشورة ، وتلك الأبحاث هي :

١- أثر الخلافات النحوية ، بحث للدكتور محمد فاضل صالح السامرائي ، بحث منشور في مجلة علوم اللغة مج١٠ ، ع٢ ، ٢٠٠٧ م .
٢- اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته وحلوله من خلال القرآن الكريم واللغة ، بحث للدكتور أبوسعيد عبدالمجيد ، والبحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد الخامس العدد(١) ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م .
٣- ظاهرة التغليب في اللسان العربي ، ومواقعها في القرآن الكريم د/ السيد رزق الطويل ، بحث منشور في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد السادس ، ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ .
٤- الفرق بين عطف البيان والبدل بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية مج ٥ "ع "١ (شوال – ذو الحجة ١٤٢٤هـ ، يناير – مارس ٢٠٤٤م) ، إعداد سلوى محمد عمر عرب ، أستاذ النحو المساعد ، قسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبدالعزيز .
٥- الكف عن العمل النحوي بين التعليلات الشكلية والمعنوية ، القسم الثاني ، إعداد : د / عبد الكريم مجاهد ، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ،المجلد (٧٦) الجزء (٣) ، ربيع الآخر ١٤٢٢هـ ، تموز (يوليو) ٢٠٠١م .
٦- المثنى التغليبي وتراث العربية فيه بحث للدكتور عبدالرزاق بن فراج الصاعدي ، مجلة الدراسات اللغوية ، مج٢ ع٢ رجب ، رمضان ١٤٢١هـ أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠٠م .

كما استعان الباحث بالرسائل الجامعية التالية :

١- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفرالأول من شرحه على الجزولية ، رسالة دكتوراه إعداد الطالب / سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى ، كلية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

اللغة العربية ، الدراسات العليا ، فرع اللغة ، العام الجامعي ١٤٠٥، ١٤٠٦هـ .
٢- " أل " في العربية ، أحكامها ومعانيها واستعمالاتها ، صـ ٢٩٨ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، تخصص النحو والصرف ، إعداد الطالب بريكان بن سعد بن عيضة بن وصل الشلوي ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا العربية ، فرع اللغة ، عام ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .
٣- الإهمال في العربية أسراره ومظانه " دراسة نحوية " رسالة دكتوراه ، إعداد : إلياس الحاج إسحاق ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، فرع اللغة ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م .
٤- ترجيحات الخضري النحوية والصرفية المعلل لها في حاشيته على شرح ابن عقيل جمعًا ودراسة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، تخصص نحو وصرف ، إعداد الطالبة / آمال بنت فاهد بن عبدالرحمن اللحياني ، إشراف الأستاذ الدكتور / رياض بن حسن الخوام ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ،كلية اللغة العربية وآدابها ، قسم اللغة والنحو ، ١٤٢٨هـ ١٤٢٩هـ.
٥- تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي ، دراسة وتقويم ، رسالة أعدها لنيل درجة الدكتوراه الطالب / عبدالله بن حمد بن عبدالله الحسين ، أشرف عليها الدكتور رياض الخوام ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، فرع اللغويات ، ١٤٣١، ١٤٣٢هـ.
٦- الخلاف النحوي في المقتصد ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، تخصص نحو وصرف ، تقديم الطالب / علي أحمد محمد الشهري ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا العربية ، فرع اللغة ، عام ١٤٢٠هـ.
٧- الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف ، إشراف د/ محمد بن علي الدغريري ، إعداد الطالب / محمد بن زايد محمد الفهمي ،المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا العربية ، ١٤٣٢-١٤٣٣هـ ، ٢٠١١-٢٠١٢م .
٨- الرأي الوسط في النحو العربي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو ، إعداد الطالبة حصة بنت زيد بن مبارك الرشود ، إشراف الدكتور سعد بن حمدان الغامدي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

اللغة العربية وآدابها ، قسم الدراسات العليا العربية ، فرع اللغة ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م
٩- شرح التسهيل للتنسي تحقيق ودراسة إلى باب الفاعل ، رسالة دكتوراه إعداد فريدة حسن محمد معاجيني ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
١٠- كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف أبي البقاء العكبري ، تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، المملكة العربية السعودية ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ١٣٦٩هـ ١٩٧٦م .
١١- كثرة الاستعمال وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة والنحو والصرف ، إعداد الطالب : إسماعيل بن محمد بن بشير بن عبدالله فلاتة ، بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد محمد عبدالدايم ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، فرع اللغة والنحو والصرف ، العام الدراسي ١٤٠٥هـ .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

فهرس الموضوعات

م	الموضوعات	رقم الصفحات
١ـ	**مقدمة :**	٦
٢ـ	**تمهيد :** ويشمل على :	١٦
أ-	ترجمة لـ " عباس حسن "	١٧
ب-	تعريف بكتاب : " النحو الوافي "	١٨
٣ـ	**الباب الأول :** اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بالتمهيد لدراسة الجملتين الاسمية والفعلية ، ويشتمل على :	١٩
أ-	**الفصل الأول:** اعتراضات عباس حسن النحوية في باب الكلام وما يتألف منه، ويشتمل على المسائل التالية :	٢٠
١-	خلاف النحاة حول اسم الجنس الجمعي.	٢١
٢-	تنوين العوض عن المفرد	٢٣
٣-	التنوين فيما جمع بألف وتاء مزيدتين	٢٤
٤-	دخول قد على المضارع المنفي بـ " لا "	٢٥
٥-	تقدم ما بعد السين وسوف عليها	٢٨
ب-	**الفصل الثاني :** اعتراضات عباس حسن النحوية في باب المعرب والمبني ، ويشتمل على المسائل التالية :	٢٩
١-	علامة بناء الفعل الماضي المتصل بضمائر الرفع البارزة	٣٠
٢-	إضافة " ذو" إلى الضمير والعلم	٣١
٣-	إعراب قول العرب : " لا أبَا لك "	٣٣
٤-	المثنى التغليبي بين السماع والقياس	٣٥
٥-	جمع العلم المختوم بتاء التأنيث جمع مذكر سالمًا	٣٧
٦-	إعراب ما جاء من الأعلام على صيغة جمع المذكر السالم	٣٩
٧-	حذف نون المثنى والجمع ، والأفعال الخمسة	٤٣
٨-	إعراب جمع المذكر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم	٤٧
٩-	جمع ما لم يسمع له من العرب جمع تكسير بالألف والتاء	٤٩
ج-	**الفصل الثالث** : اعتراضات عباس حسن في باب النكرة والمعرفة ، ويشتمل على المسائل التالية :	٥١
١-	إعراب ضمائر النصب والجر بعد لولا	٥٢
٢-	اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل	٥٤
٣-	اتصال الضمير و انفصاله	٥٦
٤-	اجتماع الاسم واللقب	٥٩
٥-	اتصال نون الوقاية بالأسماء المعربة	٦٠
٦-	إعراب اسمي الإشارة " ذان " ، و" تان "	٦٢
٧-	" ذو" الطائية	٦٤
٨-	" أي " الموصولة من حيث الإضافة ، وإلزامها الإفراد	٦٥

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

	والتذكير	
٩-	وصل " أل " بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع ، والجملة الاسمية ، والظرف.	٦٧
١٠-	دخول " أل " على العدد المضاف	٧٠
٤ـ	**الباب الثاني** :اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بدراسة الجملة الاسمية : ويشتمل على :	٧٤
أ-	**الفصل الأول :** اعتراضات عباس حسن في باب الجملة الاسمية المطلقة ، ويشتمل على المسائل التالية :	٧٥
١-	عامل الرفع في المبتدأ والخبر	٧٦
٢-	ورود المبتدأ وصفًا لا خبر له ، ولا مرفوع يغني عن الخبر	٧٨
٣-	الإخبار بجملة يتصدرها أداة استدراك	٨٠
٤-	إعراب المبتدأ الوصف المطابق لمرفوعه في غير الإفراد	٨١
٥-	حكم إبراز الضمير إذا جرى الخبر المشتق على غير ما هو له	٨٣
٦-	تساوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير	٨٥
٧-	دخول الفاء في خبر " أل " الموصولة	٨٧
ب-	**الفصل الثاني :** اعتراضات عباس حسن النحوية في باب الجملة الاسمية المقيدة ، ويشتمل على : المسائل التالية	٨٩
١-	دخول الواو على خبر " كان " وأخواتها	٩٠
٢-	حذف " كـــان " وجوبًا	٩٢
٣-	تصـــــرف دام	٩٤
٤-	تقديم خبر ليس عليها	٩٦
٥-	تقديم معمول خبر " كان " وأخواتها	٩٨
٦-	معنى " كاد " في الإثبات والنفي	١٠٠
٧-	توسط الخبر المقترن بـ " أن " بين أفعال المقاربة وأسمائها	١٠١
٨-	إنابة " أنَّ" ومعموليها مناب مفعولي أفعال القلوب	١٠٤
٩-	إجراء القول مجرى الظن	١٠٥
١٠-	حذف مفعولي " ظن " وأخواتها اقتصارًا	١٠٨
١١-	حكم إلغاء العمل إذا تقدم الفعل القلبي على مفعوليه	١١٠
١٢-	ورود " كأنَّ " للتحقيق	١١٢
١٣-	نصب الجزأين بـ " إنَّ " وأخواتها	١١٤
١٤-	العطف بالرفع على محل اسم " إنَّ " قبل مجيء الخبر	١١٦
١٥-	" أنْ " المخففة بين الإعمال والإهمال	١١٩
١٦-	" كأنْ " المخففة بين الإعمال والإهمال	١٢١
١٧-	ما الحجازية والتميمية ، أيهما أقوى قياسًا	١٢٣
١٨-	دخول " لات " على " هَنّا "	١٢٥

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٥ـ	**الباب الثالث :**اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بدراسة الجملة الفعلية ، ويشتمل على :	١٢٦
	الفصل الأول :اعتراضات عباس حسن المتعلقة بإعراب الفعل المضارع ، ويشتمل على الموضوعات التالية :	١٢٧
١-	عامل الرفع في الفعل المضارع	١٢٨
٢-	خلاف النحاة حول " إذن "	١٣٠
٣-	نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي	١٣٤
٤-	نصب المضارع ورفعه بعد " لم "	١٣٥
٥-	إهمال " متى " حملًا على " إذا "	١٣٦
ب-	**الفصل الثاني** :اعتراضات عباس حسن المتعلقة بدراسة الفاعل : ويشتمل على المسائل التالية :	١٣٧
١-	العطف على الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد "من "	١٣٨
٢-	الاستغناء عن الفاعل في " قلما " ، و " كثرما " ، و " طالما "	١٣٩
٣-	لغة أكلوني البراغيث	١٤٠
٤-	وقوع الجملة فاعلًا	١٤٣
٥-	الرتبة بين الفاعل والمفعول إذا خيف اللبس	١٤٦
ج-	**الفصل الثالث:**اعتراضات عباس حسن المتعلقة بدراسة مكملات الجملة الفعلية ، ويشتمل على المسائل التالية :	١٤٧
١--	بناء ما ألحق بأسماء الزمان المبهمة	١٤٨
٢-	خلاف النحاة حول " الآن "	١٥٠
٣-	نصب المفعول معه بعد " ما " ، و " كيف " الاستفهاميتن ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في العمل .	١٥٣
٤-	رفع المستثنى بعد الكلام التام الموجب	١٥٥
٥-	تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرغير زائد	١٥٩
٦-	توسط الحال بين العامل شبه الجملة والمبتدأ	١٦٢
٧-	تعدد الحال	١٦٤
٨-	وقوع الماضي المثبت حالًا بدون " قد "	١٦٥
٩-	نعت فاعل " نعم " و" بئس "	١٦٨
١٠	نداء الاسم المبدوء بـ " أل " مباشرة	١٧٠
٦ـ	**الباب الرابع :** اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بدراسة الجملتين الاسمية والفعلية ، ويشتمل على :	١٧٢
أ-	**الفصل الأول :** اعتراضات عباس حسن فيما يتعلق بدراسة حروف الجر والإضافة ، وأسلوب التعجب : ويشتمل على المسائل التالية :	١٧٣
١-	الجر على التوهم	١٧٥

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٢-	الجـــر علـــى المجـــاورة	١٧٦
٣-	خلاف النحاة حول حرف الجر " إلى "	١٧٨
٤-	الجر بـ " لعل " و" متى "	١٧٩
٥-	زيادة " على "	١٨٠
٦-	الفصل بين المتضايفين	١٨١
٧-	حذف الباء الجارة في صيغة " أَفْعِلْ بِه "	١٨٣
ب-	**الفصل الثاني :** اعتراضات عباس حسن النحوية المتعلقة بدراسة التوابع : ويشتمل على المسائل التالية :	١٨٤
١-	تقديم معمول التابع على المتبوع	١٨٥
٢-	النعت بالمصدر	١٨٧
٣-	اقتران جملة النعت بـالواو	١٨٩
٤-	اشتراط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل	١٩١
٥-	بدل الإضراب	١٩٣
٦-	" عطف البيان " و" البدل " : باب واحد ، أم بابان ؟	١٩٤
ج-	**الفصل الثالث :** اعتراضات عباس حسن النحوية فيما يتعلق بعمل الأفعال والأسماء التي تقوم مقامها في الجملة ، ويشتمل على المسائل التالية :	١٩٧
١-	حكم تابع معمول الفعل اللازم المتعدى إليه بحرف الجر	١٩٨
٢-	زيادة لام التـقويـة	١٩٩
٣-	تأخر المصدر عن معموله شبه الجملة	٢٠٠
٤-	إعمال اسم المصدر	٢٠٢
٧-	**خاتمة البحث**	٢٠٥
٨-	**قائمة بالمصادر والمراجع**	٢١٠
٩-	**فهرس الموضوعات**	٢٢٤

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM